ممول من
الاتحاد الأوروبي

الهيئة المستقلة للانتخاب

أمانة . نزاهة . حياد

المشاركة السياسية للمرأة وتأثير التشريعات الجديدة

استطلاع الرأي العام بعد الانتخابات النيابية للمجلس العشرين

2024

UN WOMEN

طور من خلال

نمـــــاء | NAMA
STRATEGIC INTELLIGENCE SOLUTIONS

تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. والآراء الواردة فيه هي آراء المؤسسة البحثيــة وبالتالــي لا تعكــس بأي حــال مــن الأحــوال الرأي الرســمي للإتحــاد الأوروبي و الهيئه المستقله للانتخاب وهيئة الامم المتحدة للمرأة.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... 4

1. مقدمة 6

1.1 السياق: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن 6

1.2 حول هذا الاستطلاع 9

1.3 المنهجية 9

1.3.1 تصميم البحث 9

1.3.2 العينة 9

1.3.3 جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها 10

2. الحالة العامة للتمثيل السياسي في الأردن 11

2.1 التصورات عن الأوضاع العامة في الأردن 11

2.2 التصورات حول تأثير المواطنين 12

2.3 المو اقف تجاه المشاركة السياسية 13

2.4 دو افع المشاركة السياسية 14

2.5 التصورات حول الكوتا 16

3. المرأة و آفاق القيادة 19

3.1 العوامل المحفزة للمشاركة السياسية للمرأة 19

3.2 دعم للمرأة في السياسة 20

3.3 التصورات حول فعالية المرأة كقائدة 21

3.4 بروزدور المرأة القيادية 23

4. المشاركة السياسية للمرأة 23

4.1 التصورات حول قيمة المشاركة السياسية للمرأة 23

4.2 التصورات حول كفاءة المرأة كقائدة سياسية 24

4.3 المرأة كقائدة سياسية: المفاهيم الخاطئة المترسخة اجتماعياً وثقافياً 25

4.4 المرأة كقائدة سياسية: كسب التأييد والقضايا غير المعالجة 26

4.5 على أرض الواقع: المرأة كممثلة للأردنيين 27
4.6 التحديات والمعيقات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة 29
5. المرأة والانتخابات البرلمانية 30
5.1 تقييم الأردنيين للانتخابات البرلمانية لعام 2024 30
5.2 مستوى مشاركة الأردنيين في الانتخابات البرلمانية لعام 2024 32
5.3 مواقف الأردنيين تجاه التصويت للمرأة: بين التصورات والواقع 33
5.4 الأردنيون وجهود التحديث لتمكين المرأة 35
6. أصحاب المصلحة وشبكات الدعم والمحيط العام 37
6.1 البيئة الحاضنة غير الكافية للقيادات السياسية النسائية 38
6.2 الرواسخ الديمقراطية كداعمة للمرأة 38
6.3 العنف ضد المرأة في السياسة 40
7. الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها 41
7.1 وسائل الإعلام التقليدية والرقمية: مساندة أم جزء من المشكلة؟ 41
7.2 تحليل السرديات على وسائل التواصل الاجتماعي 42
7.2.1 فيسبوك 42
7.2.2 إكس/ تويتر 44
8. الاستنتاجات والطريق إلى الأمام 45
8.1 نظرة إلى المستقبل: المرأة والتحديث والانتخابات البلدية لعام 2025 45
8.2 أولويات الأردنيين وتوقعاتهم وتطلعاتهم بشأن المرأة في البرلمان 46
8.2.1 الأولويات قصيرة الأجل 46
8.2.2 الأولويات طويلة الأجل 47
8.3 توصيات مستندة إلى الأبحاث لزيادة المشاركة السياسية للمرأة 49
9. التفاصيل الديمغرافية للعينات 53
9.1 العينة الوطنية 53
9.2 عينة القيادات السياسية النسائية 54

الملخص التنفيذي

نفَّذ مركز نماء للإستشارات الإستراتيجية (نماء)، بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، استطلاعا شاملا لتقييم حالة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن. وركز هذا الاستطلاع على هدفين رئيسيين: تقييم تصورات عامة الأردنيين حول المشاركة السياسية للمرأة وقياس تأثير الإصلاحات التشريعية الأخيرة على مشاركتها. ومن خلال استطلاع على عينة وطنية ممثلة شملت 1821 أردنياً وأردنية و174 من القيادات السياسية النسائية، بالإضافة إلى تحليل وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، تسلط النتائج الضوء على التحديات المستمرة والفرص الناشئة. وتظهر النتائج أهمية الإصلاحات المستهدفة وحملات التوعية العامة ونظم الدعم لتعزيز المشاركة الهادفة والاستعداد للانتخابات المحلية لعام 2025.

الحالة العامة للتمثيل السياسي في الأردن – بدا الرأي العام حول الحالة العامة إيجابيا بعض الشيء، حيث يعتقد 60.4% من الأردنيين أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح بدرجات متفاوتة، بينما يرى 39.2% أنها تسير في الاتجاه الخاطئ. وتتأثر هذه التقلبات في تصورات عامة الأردنيين بالضغوط الأمنية والاقتصادية وعدم الاستقرار الإقليمي. وأظهرت الجهود المبذولة لتشجيع المشاركة السياسية نتائج متباينة. ففي حين حظيت مبادرات مختلفة مثل زيادة دور الشباب في الأحزاب السياسية (31.6%) وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (27%) قبولاً جيداً إلى حد ما، إلا أن بعض الإصلاحات الهيكلية مثل وإعادة هيكلة الدوائر الانتخابية كانت ذات تأثير محدود. ولا يزال رغبة الأردنيين في تخصيص حصص (كوتا) للشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة قوياً، حيث يؤيد 47.2% من الأردنيين حصص الشباب ويؤيد 44.9% حصص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما كانت الآراء حول حصص المرأة أكثر انقساماً، حيث تدعو 69.5% من القيادات السياسية النسائية إلى زيادة المقاعد المخصصة للنساء، مقارنةً بنحو 32% فقط من عامة الأردنيين، حيث يفضل 46.8% منهم الحصص الحالية.

المرأة و آفاق القيادة – تكشف نتائج الاستطلاع أن القيادات النسائية في الأردن مدفوعة في المقام الأول بالطموح الشخصي، حيث أن 34.5% منهن مدفوعات برغبة في إحداث التغيير. ولعب الدعم المؤسسي، مثل التشجيع من الأحزاب السياسية، دوراً أقل (6.3%)، مما يعكس الاعتماد على الدوافع الفردية بدلاً من الممكنات المنهجية. علاوة على ذلك، انخفض الدعم العام للمرأة في السياسة، حيث أيد 74.5% من الأردنيين دوراً سياسياً أكبر للمرأة في عام 2024، مقارنة بـ 84.3% في عام 2021. وعلى الرغم من أن الدعم لا يزال مرتفعاً لرؤية أدوارا أكبر للمرأة في التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة، إلا أنه انخفض بشكل كبير في سياق المناصب القيادية مثل رئيس الوزراء (من 51.9% في عام 2021 إلى 40.4% في عام 2024) ووزير الخارجية (من 52.2% إلى 42.5%). وهذا يؤكد وجود بعض التحيزات المجتمعية والحاجة إلى حملات مستهدفة لتعزيز ثقة عامة الأردنيين في قدرات المرأة القيادية، بما في ذلك للمناصب التنفيذية. كما إن مدى فعالية المرأة كقيادية يختلف باختلاف الدور الذي تضطلع به. ففي حين يرى 75.9% من الأردنيين أن المرأة تتمتع بنفس القدر من الفعالية في قيادة الجامعات الحكومية، فإن 47.2% يعتقدون نفس الشيء فيما يتعلق بأدوار القيادة السياسية. ويسلط هذا التناقض الضوء على المحافظة المجتمعية المستمرة فيما يتعلق بالمرأة في المناصب السياسية العليا ذات السلطة، على الرغم من الدعم الأوسع لمشاركتها.

المشاركة السياسية للمرأة – يكشف الاستطلاع أن 62.3% من الأردنيين و77.6% من القيادات السياسية النسائية يعتقدن أن المشاركة السياسية المرأة تسير في الاتجاه الصحيح، ولكنهم أشاروا إلى وجود بعض الحواجز الهيكلية والثقافية. وتؤكد بيانات الاستطلاع على هذه الثنائية، حيث يظهر 76.5% من الأردنيين يقدرون مشاركة المرأة في السياسة، ولكن تصورات كفاءتها لا تزال منقسمة، فضلا عن التوجه لانتخابها أو التأييد لتقلدها المناصب القيادية. فبينما يعتقد 70.6% من الأردنيين أن المرأة مؤهلة للمناصب السياسية، يعتبر 12.2% أنها غير مؤهلة على الإطلاق، مشيرين إلى صور نمطية مثل العاطفة والافتقار إلى الكفاءة. وعلى النقيض من ذلك، تعتقد 73% من القيادات السياسية النسائية أنهن مؤهلات بنفس القدر مثل الرجال، مما يعكس ثقة متزايدة بين النساء في المناصب القيادية. ولا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة، حيث أشارت 91.4% من القيادات النسائية و73.4% من الأردنيين إلى أن العوائق المالية المرتبطة بتكاليف الحملات الانتخابية تشكل عقبة رئيسية، في حين تعيق الالتزامات العائلية (71.7%)، والرفض المجتمعي للقيادات النسائية (66.8%)، والتعرض للمضايقة من قبل عامة الناس بما في ذلك عبر الإنترنت (62.2%) تحقيق المزيد من التقدم.

المرأة والانتخابات البرلمانية – في الانتخابات البرلمانية لعام 2024، أفاد 60.5% من الأردنيين أنهم صوتوا لامرأة، مما يمثل ارتفاعاً كبيراً من 38.1% بالمقارنة بنتائج الاستطلاع السابق في عام 2020. ويعزى هذا الارتفاع بشكل كبير إلى إدخال نظام الاقتراع ذي الصوتين، الذي قلل من الضغط التنافسي ويسَّر دعم المرشحات النساء. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد أعضاءمجلس النواب من النساء إلى 27 من 15، مما يعكس تأثير جهود التحديث وخيارات الناخبين الموسعة. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات، حيث ذكر 31.4% من الناخبين – الذين لم يصوتوا لامرأة – عدم

وجود مرشحات جديرات بالثقة، بينما عبر 23.7% عن عدم الثقة في مجلس النواب أو عدم الاهتمام بالانتخابات. علاوة على ذلك، عارض 17.9% مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مشيرين إلى آرائهم بأن الرجل يتفوق على المرأة في هذا السياق. وبالمجمل، نظر 73.8% من الأردنيين إلى إصلاحات التحديث بشكل إيجابي، حيث سلطوا الضوء على زيادة التنوع وتمكين المرأة كفوائد رئيسية.

أصحاب المصلحة وشبكات الدعم والمجال العام – تسلط القيادات السياسية النسائية الضوء على التوقعات الثقافية (34.5%) ونقص الموارد (16.7%) والتمييز على أساس النوع الاجتماعي (14.4%) كأكبر الحواجز التي تعيق وجود وفعالية المرأة في السياسة. والجدير بالذكر أن 42% من القيادات النسائية تعتقد أن رؤية التحديث السياسي قد عالجت هذه الحواجز إلى درجة كبيرة، بينما أشار 46% إلى أنها قد خلقت بيئة أكثر دعماً. ويعتقد 72.5% من الأردنيين أن الجامعات تمنح فرصاً متساوية للنساء في السياسة، ولكن كانت الثقة في الأحزاب السياسية أقل، حيث ترى 41.4% من القيادات النسائية أن الأحزاب "داعمة جدًا"، مقارنة بـ 16.5% فقط من عامة الأردنيين. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، تقول 35.6% من القيادات النسائية إن منظمات المجتمع المدني "ناجحة جدًا" في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، مقارنة بـ 21.1% فقط بين الأردنيين. ومن الجدير بالذكر أن هناك زيادة بنسبة 26.7% بين استطلاعي 2021 و2024 في نسبة الأردنيين الذين يعتبرون منظمات المجتمع المدني ناجحة في دعم مشاركة المرأة. وتشير هذه النتائج إلى أنه في حين أن عملية التحديث وجهود بعض الجهات الفاعلة المجتمعية تعتبر مفيدة، إلا أن المعاييرالمجتمعية الراسخة والدعم المؤسسي غير المتسق لا يزالان يحدان من فرص القيادة للمرأة.

الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها – يسلط الاستطلاع الضوء على دور الإعلام في تشكيل الرأي العام، حيث أفادت أكثر من نصف عينة القيادات النسائية عن تعرضهن للمضايقة عبر الإنترنت، فعلى سبيل المثال، ذكرت 29.4% من عينة القيادات النسائية تلقيهن تعليقات سلبية ذات آثار وعواقب نفسية. ومع ذلك، شعرت 67.8% منهن أن الإعلام الأردني غالباً ما يصور السياسيات النسائية بشكل إيجابي، مما يشير إلى فرصة لرفع مستوى الوعي العام. ويؤكد الاستطلاع على التدابير المستهدفة لتحسين تصورات عامة الأردنيين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة. وتشمل التوصيات تعزيز التصور الإعلامي وتوسيع الحصص وتعزيز برامج التوجيه. ويجب أن تركز التغييرات التشريعية على الشمول، خاصة بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة، حيث تحظى مشاركتهن بدعم واسع النطاق (44.9%). ويشير الاستطلاع أيضاً إلى إمكانية ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية المستقبلية، حيث يعتقد 28.4% من الأردنيين أن إصلاحات التحديث ستعزز نجاح المرأة إلى درجة كبيرة.

1. مقدمة

1.1 السياق: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

الإصلاحات الانتخابية – تهدف الإصلاحات الانتخابية الأخيرة في الأردن إلى تحديث الحياة السياسية وتعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية. وفقاً لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي لانتخابات الأردن لعام 2024، تشمل هذه التدابير رفع حصة المرأة من 15 إلى 18 مقعداً والسماح للمرشحين العاملين في القطاع العام بأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، مما يسهل مشاركة المرأة[1].

الحواجز الهيكلية والثقافية - لا تزال المواقف الأبوية المتجذرة بعمق تصوغ السياسة بإعتبارها مجال ذكوري، مما يثبط المرأة عن دخول هذا المجال. وتشتد المعيقات الثقافية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية عندما تتعارض مع الأدوار الأسرية التقليدية أو تنطوي على بيئات مختلطة بين الجنسين[2]. وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المرشحات النساء يواجهن تشككاً بشأن كفاءتهن، مما قد يؤدي إلى محدودية الدعم العام. وتتفاقم هذه الحواجز بسبب تصوير وسائل الإعلام للمرأة، والذي غالباً ما يعزز الصور النمطية ويقوض شرعيتها كعنصر سياسي فعال.

العنف السياسي ضد المرأة – تُعرِّف الهيئة المستقلة للانتخاب العنف الانتخابي ضد المرأة على أنه "كل فعل أو امتناع عن فعل (مادي أو معنوي) يهدف مرتكبه حرمان المرأة أو اعاقتها عن ممارسة أي حرية أو عمل أو حق من الحقوق والحريات المنصوص عليها في قانون الانتخاب رقم 4 (2022) على أن يكون قائما على أساس الجنس[3]". ويشير التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024 الصادر عن الهيئة المستقلة للانتخاب أنه تم "تسجيل ثمان شكاوى متعلقة بالعنف الانتخابي ضد المرأة، ثلاث منها حول منع المرأة من الإفصاح عن رغبتها في الترشح وقد تم تحويل واحدة من الشكاوى إلى المدعي العام بعد أن تم التحقق منها من قبل الباحث القانوني في الدائرة المعنية، وكانت الشكوى الرابعة على شكل بلاغ من مؤسسات مجتمع مدني حول تعرض إحدى المرشحات للضغط من عائلتها بشأن مقرها الانتخابي وتم التحقق منها من قبل الباحث القانوني ولم تثبت صحتها. كما تم تلقي إحدى الشكاوى من مرشحة تعرضت لمساس بدعايتها الانتخابية ونشر بيانات خاطئة عنها وتم تحويل الشكوى إلى المدعي العام والتعامل معها بسرية لحماية المشتكية ليتم اتخاذ الإجراء المناسب من قبل الجهات المختصة[4]." ويشير التقرير أيضا إلى أنه "تم تسجيل احدى الشكاوى حول حالة مرصودة لأحد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي (فيه إساءة واضحة لإحدى المرشحات وخطاب كراهية عنصري تحققت فيه العناصر والأركان لجريمة العنف الانتخابي ضد المرأة) حيث تم رصدها عن طريق منصة e- monitor + لرصد أي ممارسات أو خطاب للكراهية موجه ضد المرأة وتم تحويل الشخص إلى المدعي العام[5]."

التمثيل السياسي للمرأة – عند دراسة تمثيل المرأة في الحكومة، نلاحظ وجود نمط تصاعدي وتنازلي منذ عام 2016، حيث لم يكن هناك سوى وزيرتين في حكومات رئيس الوزراء الأسبق هاني الملقي الثانية والثالثة والرابعة (6.7%). وكانت أول حكومة لرئيس الوزراء الأسبق عمر الرزاز، والتي تشكلت في حزيران 2018، تضم – حتى ذلك التاريخ – عددًا أكبر من الوزيرات بواقع 7 وزيرات أو 24.1% من إجمالي عدد الوزراء مقارنة بأي حكومة أخرى، وتم الحفاظ على نفس العدد، ولكن بتقليل العدد الإجمالي لمجلس الوزراء، مما رفع نسبة الوزيرات إلى 25.9%. وكان لدى رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة معدل منخفض لمشاركة المرأة في مجلس الوزراء، قبل أن يضم تعديله الوزاري السابع والأخير (الحكومة الثامنة) 8 وزيرات، أو 25% من إجمالي العدد. وعلى الرغم من أن هذا العدد كان أقل بنسبة 1% من العدد المسجل في حكومة الرزاز الثانية، إلا أنه لا يزال أكبر عدد من الوزيرات المسجلات حتى الآن. وهناك 5 وزيرات في الحكومة الحالية لرئيس الوزراء جعفر حسان، بنسبة 16.5٪ من إجمالي عدد الوزراء في الحكومة، بواقع 3.5 نقطة مؤية أعلى من المعدل العام المسجل منذ عام 2012، والذي بلغ 13٪، وكان معدل نسبة الوزيرات في حكومة رئيس الوزراء الأسبق عمر الرزاز الأعلى بمعدل 20٪، بينما بلغ معدل نسبة الوزيرات في رئيس الوزراء الأسبق هاني الملقي الأقل بمعدل 9.2٪. وبشكل عام، وخاصة في التعديلات الحكومية الأخيرة، كانت الوزيرات أكثر ميلاً للاحتفاظ بوظائفهن، ولكن تمثيلهن لا يزال منخفضاً[6].

---

[1] "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن"، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، 2024، https://www.eeas.europa.eu/eom-jordan-2024/womens-political-participation-jordan_en

[2] "الإصلاح السياسي في الأردن: ما هي الفوائد للمرأة؟"، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2024 https://mena.fes.de/blog/e/political-reform-in-jordan-whats-in-for-women.html.

[3] الهيئة المستقلة للانتخاب، https://www.iec.jo/ar/.

[4] "التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024"، *الهيئة المستقلة للانتخاب*، 2025، https://iec.jo/sites/default/files/Report/FinalReport2024.pdf.

[5] "التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024"، *الهيئة المستقلة للانتخاب*، 2025، https://iec.jo/sites/default/files/Report/FinalReport2024.pdf.

[6] الحكومة الحالية"، رئاسة الوزراء، https://pm.gov.jo/AR/CustomPages/Government

رئيس الوزراء	التشكيل / التعديل: (الشهروالسنة)	إجمالي عدد الوزراء	عدد الوزيرات	نسبة الوزيرات	المعدل
عبد الله النسور	تشرين أول 2012	21	0	%0	11.5%
	آذار 2013	19	1	%5.3	
	آب 2013	27	3	%11	
	آذار 2015	28	5	%17.9	
	أيار 2015	28	5	%17.9	
	تشرين ثاني 2015	28	4	%14.3	
	نيسان 2016	28	4	%14.3	
هاني الملقي	حزيران 2016	29	4	%13.8	9.2%
	أيلول 2016	30	2	%6.7	
	تشرين أول 2016	30	2	%6.7	
	كانون ثاني 2017	30	2	%6.7	
	حزيران 2017	30	3	%10	
	كانون ثاني 2018	29	3	%10.3	
	شباط 2018	30	3	%.10	
عمر الرزاز	حزيران 2018	29	7	%24.1	20%
	تشرين أول 2018	27	7	%25.9	
	كانون ثاني 2019	26	5	%19.2	
	أيار 2019	28	5	%17.9	
	تشرين ثاني 2019	31	4	%12.9	
بشر الخصاونة	تشرين أول 2020	32	3	%9.4	14.4%
	كانون أول 2020	32	3	%9.4	
	آذار 2021	30	3	%10	
	آذار 2021	30	3	%10	
	تشرين أول 2021	31	3	%9.7	
	تشرين أول 2022	29	6	%20.7	
	كانون اول 2022	29	6	%20.7	
	أيلول 2023	32	8	%25	
جعفر حسان	أيلول 2024	32	5	%16.5	%16.5

الجدول 1: تمثيل المرأة في الحكومة الأردنية

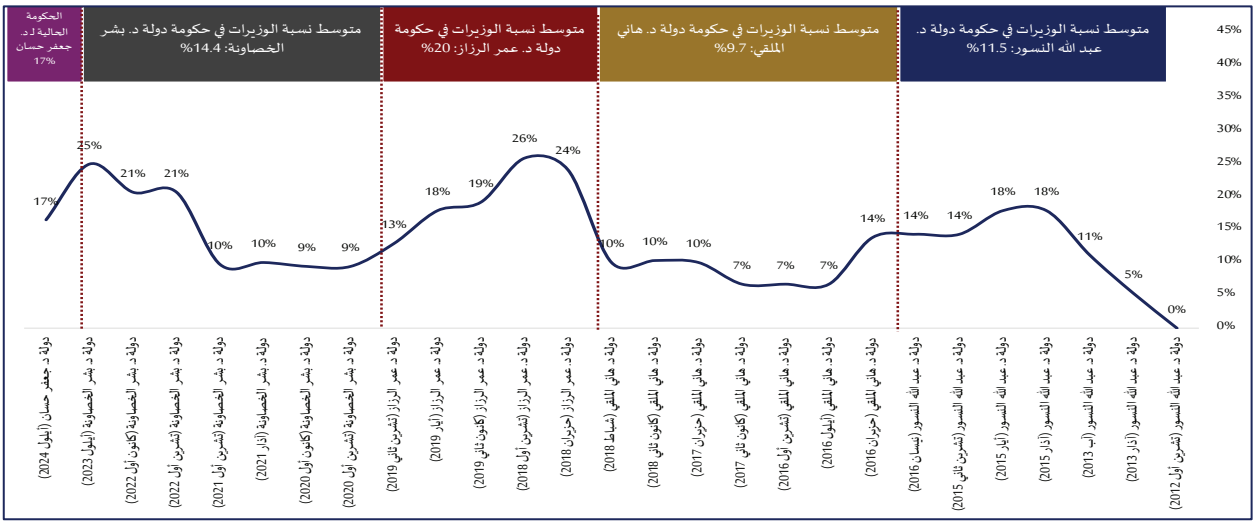

الشكل 1: نسبة الوزيرات في كل حكومة

علاوة على ذلك، ومنذ تشرين الأول 2012، كان هناك 307 وزراء عبر 5 حكومات، بما في ذلك 28 تشكيل وإعادة ترتيب. ومن بين هؤلاء، كان هناك 12.4% من الوزيرات (38) اللاتي شغلن 14 حقيبة وزارية مختلفة، وكانت وزارة التنمية الاجتماعية الأكثر شيوعاً، حيث بلغت حوالي 18%، تلها التكرارات المختلفة لوزارات الدولة لتطوير الأداء المؤسسي (15.4%)، وحوالي 13% لوزارة السياحة والآثار.

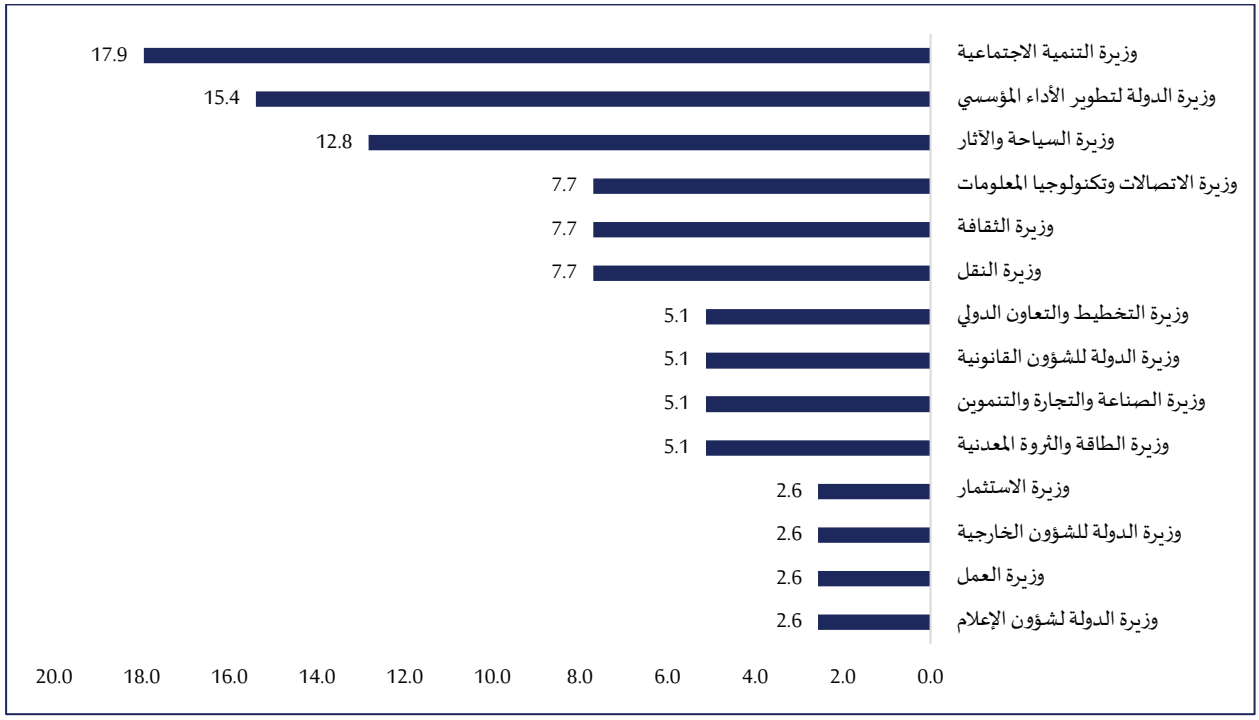

الشكل 2: نسبة الحقائب الوزارية التي تشغلها الوزيرات منذ أكتوبر 2012

من خلال تحليل الانتخابات البرلمانية لعام 2016 و2020 و2024، نجد أن عدد المرشحات في تزايد بشكل عام، حيث ترشحت 259 امرأة في انتخابات 2016، و360 في انتخابات 2020، و377 في انتخابات 2024. وفيما يتعلق بنسبة المرشحات، هناك أيضاً زيادة بين الجولات الثلاث، من 20% في 2016 إلى 21.5% في 2020 وأخيراً إلى 23.3% في 2024.

وعلى الرغم من الانخفاض في عدد المقاعد التي تشغلها النساء بين عامي 2016 و2020 (20 مقعداً إلى 15)، إلا أن انتخابات 2024 انعكست بشكل إيجابي، مما رفع العدد الإجمالي إلى 27 (19.6%). وعند النظر إلى إقبال الناخبين، صوتت النساء بمعدل أقل من المتوسط الوطني في الانتخابات الثلاث. وبلغت نسبة إقبال الناخبات في انتخابات 2024 حوالي 29%، ارتفاعاً من 26.1% المسجلة في 2020، وأن كانت لا تزال أقل بكثير من 32.7% المسجلة في 2016.

البند	2016	2020	2024
عدد المرشحين	1.293	1.674	1623 (686 للقائمة الوطنية و937 للقوائم المحلية)
عدد المرشحات	259	259	377
نسبة المرشحات	%20	%20	%23.2
إجمالي عدد المقاعد	130	130	138
نسبة المقاعد التي فازت بها النساء	%15.4	%11.5	%19.6
إجمالي الناخبين	1.490.200	1.387.552	1.638.351
الناخبات	716.716	638.081	783.132 (%47.8)
معدل إقبال الناخبين الإجمالي	%36.5	%29.9	%32.25
إقبال الناخبات	%32.7	%29.3	%29.3

الجدول 2: معلومات أساسية حول مشاركة المرأة في آخر 3 انتخابات برلمانية

1.2 حول هذا الاستطلاع

بتمويل سخي من الاتحاد الأوروبي، أجرى مركز نماء للإستشارات الإستراتيجية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن استطلاع لتسليط الضوء على التحديات المستمرة والجديدة التي تواجه مشاركة المرأة في العملية الانتخابية الوطنية. وكان الهدف من هذا الاستطلاع هو دراسة تصورات عامة الأردنيين حول المشاركة السياسية للمرأة مقارنة برؤية التحديث السياسي، وتقديم توصيات ملموسة للتصدي للتحديات المستمرة قبل الانتخابات المحلية القادمة، والتي من المتوقع أن تُعقد في عام 2025. وتهدف هذه الدراسة البحثية إلى تحقيق هدفين شاملين، وهما:

- الهدف الأول - تقييم تصور الأردنيين حول المشاركة السياسية للمرأة
- الهدف الثاني - قياس تأثير التشريعات والسياسات والإجراءات الجديدة على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

وقد أجرى مركز نماء استطلاعاً ممثلا على عينة وطنية بلغ حجمها 1821 أردني وأردنية ممن يبلغون الـ18 عاما فأكثر، واستطلاعاً شمل 174 من القيادات السياسية النسائية، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب من النساء، والمرشحات النساء للانتخابات النيابية اللاتي لم يفزن بمقاعد، وقيادات نسائية في الأحزاب السياسية، والموظفات في القطاع العام، وأصحاب المصلحة الآخرين مثل أعضاء مجالس النواب السابقة من الإناث وناشطات المجتمع المدني. كما نفذ مركز نماء رصد وتحليل للمحتوى المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة المنشور في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وقام مركز نماء أيضا بمقارنة نتائج الاستطلاع مع الموجة السابقة التي نفذها مركز نماء بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2020.

وتستكشف الرؤى التي نوقشت في هذا التقرير مدى تأثير القوانين الجديدة المتعلقة بالحياة السياسية على تصورات عامة الأردنيين تجاه المشاركة السياسية للمرأة وانخراطها في عملية صنع القرار، وتقييم تصورات الأردنيين حول التحديث، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة. وتضع هذه النتائج خط أساس جديد لتصورات عامة الأردنيين وانخراط المرأة، وتحدد التحديات المستمرة، وتقدم توصيات ملموسة للإجراءات المحتملة التي يجب اتخاذها.

1.3 المنهجية

نفذ مركز نماء الاستطلاع على عينة من جزأين: (أ) عينة تمثيلية وطنية شملت 1821 أردنياً وأردنية البالغين من العمر 18 عاما فما فوق، تمت مقابلتهم بشكل وجاهي، بحث تمثل العينة كل من المحافظات الاثنتي عشرة والفئات الديموغرافية المختلفة، بما في ذلك العمر والجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، من بين أمور أخرى، و(ب) عينة القيادات السياسية النسائية والتي بلغ حجمها 174 قائدة تمت مقابلتهن عبر الهاتف، وشملت أعضاء مجلس النواب الحالي من النساء، والمرشحات البرلمانيات، وقائدات وأعضاء الأحزاب السياسية، والموظفات في القطاع العام من النساء، وناشطات المجتمع المدني.

1.3.1 تصميم البحث

عقد مركز نماء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن سلسلة من الاجتماعات التحضيرية، بحضور ممثلين عن اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وخلال هذه الاجتماعات، تم التناقش في الأسئلة البحثية الرئيسية، تماشياً مع الشروط المرجعية المهمة. وركزت المناقشات على الحاجة إلى ضمان المقارنة المناسبة مع الموجة السابقة من الاستطلاع التي نُفِّذت في بداية عام 2021، وضمان دمج سياق التحديث السياسي بالكامل، وضمان القدرة على استخلاص نقاط العمل السياسية/البرامجية.

1.3.2 العينة

العينة التمثيلية الوطنية – تم استخدام أحدث تحديث متاح (نهاية عام 2023) لتعداد الأردن للسكان والمساكن لعام 2015 كإطار لسحب العينة. وقدم الإطار معلومات على مستوى المربع السكني (وحدة العينة الأصغر). وتم سحب عينة من 1821 أسرة معيشية باستخدام العينة العنقودية الطبقية مع هامش خطأ قدره ±2.5% ومستوى ثقة 95%. وتم تحقيق التصنيف الطبقي على ثلاثة مستويات: تصنيف المحافظات إلى مناطق ريفية وحضرية، والتقسيمات الإدارية داخل كل منطقة حضرية وريفية، وتحديد المجموعات العنقودية واختيارها داخل كل تقسيم إداري. وتم توزيع العينة بين هذه الطبقات بشكل متناسب مع الحجم النسبي للسكان لكل طبقة (احتمالية متناسبة مع حجم المجموعة). وتم إجراء عملية حصر للأسر في هذه التجمعات، وتم تطوير إطار للأسر في كل تجمع. وتم سحب عينة من 10 أسر من كل تجمع باحتمالية منتظمة متساوية. واستخدم مركز نماء طريقة اختيار المستجيبين لعيد الميلاد التالي لتحديد المستجيبين.

المحافظة	الإجمالي	النوع الاجتماعي		34-18	49-35	50+
		ذكر	أنثى			
اربد	%18.5	%50.2	%49.8	%41.9	%30.4	%27.7
عجلون	%1.8	%50.1	%49.9	%33.1	%37.6	%29.3
جرش	%2.5	%49.6	%50.4	%48.2	%23.6	%28.2
المفرق	%5.8	%49.6	%50.4	%38.4	%33.9	%27.7
عمان	%41.7	%50.4	%49.6	%41.1	%29.7	%29.2
الزرقاء	%14.1	%48.7	%51.3	%46.0	%23.6	%30.4
البلقاء	%5.3	%49.4	%50.6	%51.3	%30.2	%18.6
مادبا	%2.1	%50.3	%49.7	%43.0	%37.2	%19.8
الكرك	%3.2	%49.7	%50.3	%33.1	%34.9	%32.1
معان	%1.7	%49.2	%50.8	%45.9	%30.2	%23.9
الطفيلة	%1.0	%50.1	%49.9	%36.7	%40.0	%23.3
العقبة	%2.1	%49.2	%50.8	%54.8	%21.4	%23.8
الإجمالي	**%100.0**	**%49.9**	**%50.1**	**%42.4**	**%29.5**	**%28.1**

الجدول 3: تفاصيل العينة

عينة القيادات السياسية النسائية – تعاون مركز نماء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن واللجنة الانتخابية المستقلة لبناء إطار العينة، والذي تضمن خمس مجموعات (أ) النائبات الحاليات في مجلس النواب، (ب) المرشحات لمجلس النواب اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز بمقاعد، (ج) قائدات وعضوات الأحزاب السياسية، (د) الموظفات في القطاع العام، (هـ) ناشطات المجتمع المدني. كما أدمج مركز نماء قاعدة بياناته الخاصة في الإطار، وفي النهاية سحبت عينة تمثيلية أولية.

المجموعة	عدد المقابلات	النسبة
النائبات الحاليات في مجلس النواب	8	%4.6
المرشحات لمجلس النواب	72	%41.4
قيادات وعضوات الأحزاب السياسية النسائية	53	%30.5
الموظفات في القطاع العام	15	%8.6
ناشطات المجتمع المدني	26	%14.9

الجدول 4: عينة القيادات السياسية النسائية

1.3.3 جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها

الاستطلاع الممثل على مستوى الوطن – تم جمع البيانات للعينة الوطنية في الفترة بين 9 و26 تشرين الثاني 2024 من قبل ما مجموعه 32 باحثة، بدعم من 8 مشرفين ميدانيين كانوا حاضرين لمراقبة جمع البيانات وضمان تنفيذ تدابير ضمان الجودة. كما يقومون بإجراء زيارات عشوائية للتحقق من إجراء المقابلة وأن نوع المعلومات التي تم جمعها يعكس تلك التي أشار إليها المستجيب. وقد جمع مركز نماء البيانات عن طريق المقابلات الوجاهية، وتم تقسيم فريق العمل الميداني إلى فرق من خمسة أفراد، حيث رافق كل أربع باحثات مشرف ميداني واحد، كان مسؤولاً عن النقل، والتأكد من الوصول إلى المرفق الصحيح، وضمان اختيار المستجيبين بشكل يتوافق مع متطلبات المشروع، فضلا عن حضورهم لبعض المقابلات لضمان الجودة أثناء التنفيذ.

وفي نهاية كل يوم، تسلم مشرفو البحث الميداني جميع الأجهزة اللوحية وقاموا بمزامنة النتائج مباشرة مع فريق التحليل. وبعد تلقي الاستبيانات المكتملة، قام فريق التحليل بتنظيف البيانات من خلال مراجعة كل استبيان للتأكد من اكتماله، ومراجعة الإجابات المفتوحة وتعديلها وفقاً لذلك. وهناك وظيفتان مخصصتان على وجه التحديد لفريق تحليل البيانات، حيث يقومون بالتحليل الإحصائي للأسئلة متعددة الخيارات بالإضافة إلى ترميز وتحليل الإجابات المفتوحة من خلال برامج التحليل الإحصائي مثل "أس بي أس أس"، و"سي أس برو".

وفيما يتعلق بتدابير مراقبة الجودة وضمان الجودة، يضمن مركز نماء حصول الباحثين على إحداثيات الموقع في مكان كل مقابلة. ويتم استخدام ذلك للتحقق من استراتيجية العينة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم الحصول على رقم هاتف صالح لكل مقابلة وذلك لإجراء عمليات تحقق عشوائية للتحقق من البيانات التي تم جمعها. وسيتم تجاهل أي مقابلة بدون رقم هاتف أو بدون إحداثيات الموقع، وعندها يتم عمل مقابللة تطابق نفس المحددات الديموغرافية.

استطلاع القيادات السياسية النسائية – بالنسبة لعينة القيادات السياسية النسائية، أجرى 11 باحثاً المقابلات في الفترة بين 25 و28 تشرين الثاني، باشراف مباشر من مديرة الأبحاث في مركز نماء. وتم تنفيذ جمع البيانات من خلال مقابلات عبر الهاتف، حيث يستخدم مركز نماء برنامج "مقسم" في الاستطلاعات عبر الهاتف، الذي يعزز مراحل جمع البيانات وتحليلها. ويوفر مقسم خاصية الاتصالات السحابية والتي تعطي حلاً قوياً وقابلاً للتطوير يسهل إجراء الاستطلاعات الهاتفية بكفاءة. وتتيح الميزات المختلفة من برنامج مقسم مثل تسجيل المكالمات والاشراف المباشر في الوقت الفعلي وإجراء مقابلات عالية الجودة وجمع بيانات دقيقة، بالإضافة إلى تحليل جودة المقابلات. وهذا أمر محوري في تقديم تقارير عالية الجودة لشركائنا، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.

تحليل وسائل التواصل الاجتماعي – استخدم مركز نماء برامج وأدوات مختلفة لرصد وجمع المقالات والمنشورات وبيانات التفاعل، وذلك لقياس وتحليل المحتوى والاتجاهات والتصورات العامة عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الأخبار والمدونات. وتم البحث بشكل عام باستخدام كلمات رئيسية وكلمات مفتاحية بالإضافة إلى البحث المركز ضمن صفحات وحسابات تم تحديدها بناء على البحث العام وذلك لتحديد إذا ما كان هناك أنماط معينة لمحتوى هذه الحسابات، وتحديدا إذا كانت تحظى بمتابعة وتفاعل عالي من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وفور الانتهاء من رصد وجمع المحتوى، قام فريق التحليل في مركز نماء بتصنيف وتحليل المحتوى وتحديد التصورات السائدة وتحليل كيفية تشكل هذه التصورات ومدى تأثيرها المحتمل على المشاركة السياسية للمرأة وعلى الرأي العام في ذلك السياق، آخذين بعين الاعتبار مؤشرات التفاعل في عملية التحليل. وبذلك، سعى مركز نماء إلى استكشاف تأثير الإصلاحات السياسية الأخيرة ودور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل المواقف العامة تجاه المرأة في السياسة.

معالجة البيانات وتحليلها – بعد انتهاء جمع البيانات، شرع مركز نماء في تنظيف البيانات ومعالجتها وتحليلها. وتم تسليم مجموعات البيانات الخام إلى فريق من محللي البيانات، الذين يتعاملون مع التحليل الإحصائي للأسئلة متعددة الخيارات بالإضافة إلى ترميز وتحليل الإجابات المفتوحة من خلال برامج التحليل الإحصائي الآنفة الذكر (مثل SPSSو CSPro). وتم تطبيق أوزان ما بعد التقسيم الطبقي الثانوية لضمان تمثيل العينة للمجتمع والمعلومات الديموغرافية للسكان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العمر والجنس والتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك. وبشكل عام، تتضمن كل مقابلة / سجل رقم هوية فريد للمستجيب ورقم هوية للباحث ومدة المقابلة ورقم نقطة العينة وأوقات بدء وانتهاء المقابلة وتاريخ المقابلة وإحداثيات الموقع الجغرافي. وسيتضمن كل سجل معلومات ديموغرافية عن المستجيب، بما في ذلك الجنس والعمر الدقيق ومستوى التعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة والمعلومات الديموغرافية ذات الصلة.

2. الحالة العامة للتمثيل السياسي في الأردن

يتناول هذا القسم الحالة العامة للتمثيل السياسي في الأردن، مع إيلاء اهتمام خاص للاهتمام بالسياسة، والميل إلى الترشح للمناصب، وتأثير التغيرات السياسية على المشاركة. كما يقيس الآراء حول الحصص المخصصة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، ويلقي الضوء على المواقف تجاه الشمولية والعوائق التي تحول دون تحقيق تمثيل أكبر في السياسة الأردنية.

2.1 التصورات عن الأوضاع العامة في الأردن

لقياس التصورات العامة تجاه المسار الحالي للأردن، تم سؤال الأردنيين عما إذا كانوا يعتقدون أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ. ويوفر هذا السؤال رؤى قيمة حول كيفية تصور المواطنين للتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأردن، مما يسلط الضوء على ثقة عامة الأردنيين في الإصلاحات والمبادرات التحديثية الجارية. تظهر النتائج أن 17.2% من الأردنيين يرون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح إلى حد كبير، إلى جانب 43.3% يعتقدون أنها تسير إلى حد ما في الاتجاه الصحيح. وعلى النقيض من ذلك، يعتقد 39.2% من الأردنيين أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ (20.9% في الاتجاه الخاطئ إلى حد ما و18.3% في الاتجاه الخاطئ إلى حد كبير). وتشير هذه النتائج إلى أنه في حين يعتقد معظم الأردنيين أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح بدرجات متفاوتة، فإن جزءاً كبيراً من الأردنيين لديهم آراء سلبية. ويبرز هذا الانقسام في الرأي الحاجة إلى أن يعالج صانعو السياسات المخاوف المستمرة، ويزيدوا الشفافية، والتواصل مع المواطنين لمواءمة المشاعر العامة مع أهداف التحديث طويلة الأجل للبلاد.

وعند تقييم النتائج مقارنة بالسنوات السابقة، لوحظت اتجاهات وتغيرات ملحوظة بمرور الوقت. وعلى مدى الفترة من حزيران 2018 إلى تشرين الثاني 2024، لوحظت تقلبات واضحة، تعكس تحولات في المشاعر. وفي البداية، رأى 45.6% من الأردنيين أن البلاد كانت تسير في الاتجاه الصحيح في حزيران 2018، ولكن كان هناك انخفاض مطرد إلى 39.5% بحلول نيسان 2019 قبل أن يصل إلى انخفاض كبير بلغ 23.4% في كانون الأول 2019.

وتدل هذه الفترة على تراجع، مما يشير إلى مشاعر سلبية أو ظروف صعبة. ومع ذلك، يتبع ذلك انتعاش ملحوظ، حيث رأى المزيد من الأردنيين أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح (47.8% بحلول أيلول 2020)، مع الحفاظ على الاستقرار النسبي في أوائل عام 2021، قبل الانخفاض مرة أخرى إلى 35.6% بحلول تشرين الثاني 2021.

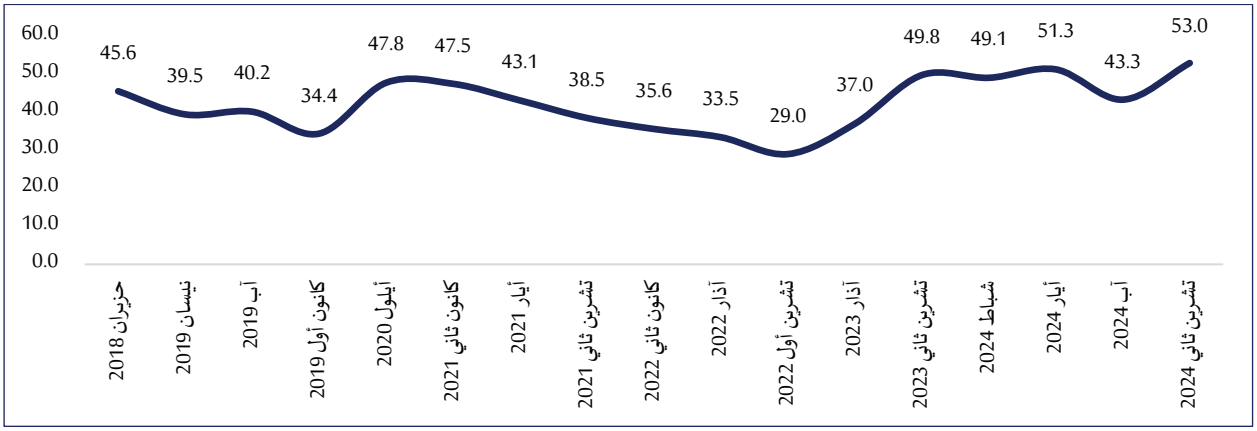

الشكل 3: بشكل عام، هل تعتقد أن الأردن تسير في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ؟ [متوسط النتيجة]

ويمكن أن يعزى الارتفاع في نسبة الأردنيين الذين يقيّمون اتجاه البلاد بشكل إيجابي إلى عوامل تتعلق بالأمن. فعادة ما يميل الأردنيون إلى أن يكونوا أكثر إيجابية في نظرتهم كلما شعروا بوجود تحدٍ أمني. وفي هذه الحالة، تؤكد جائحة فايروس كورونا هذه الفرضية، والتي يمكن أن تفسر أيضاً الارتباط بين بداية مسار التراجع وفترة التعافي من الجائحة. وبحلول تشرين الأول 2022، لم يكن لدى 29% من الأردنيين مثل هذه الآراء الإيجابية، مما يدل على فترة ركود أو تراجع كبير. وفي حين أن أرقام آذار 2023 تتوافق مع المتوسط التاريخي، فإن نسبة 49.8% المسجلة في تشرين الثاني 2023 والقيم التي تليها يمكن أن تعزى بشكل مباشر إلى الحرب في غزة.

وتشير هذه التقلبات إلى أن التصورات العامة لا تزال حساسة للعوامل الخارجية، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية وعدم الاستقرار الإقليمي وفعالية تنفيذ الإصلاحات.

2.2 التصورات حول تأثير المواطنين

تم سؤال الأردنيين عن مدى شعورهم بأن أصواتهم كمواطنين أردنيين تنعكس في أولويات الإصلاح والسياسة في البلاد. وقد استكشف هذا السؤال ثلاث مجالات رئيسية: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والسياسة الخارجية. ومن خلال التركيز على هذه المجالات الحاسمة، كان الهدف من الاستطلاع هو الكشف عن كيفية تصور المواطنين لتأثيرهم على تشكيل الأولويات الوطنية وعمليات صنع القرار. وتوفر النتائج رؤى قيمة حول ما إذا كانت التغييرات الأخيرة تتماشى مع توقعات عامة الأردنيين وتعالج الأهداف والتطلعات الأوسع للشعب الأردني.

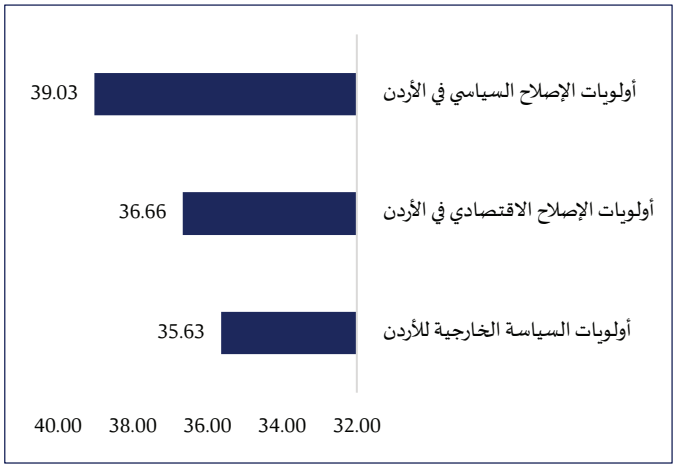

الشكل 4: إلى أي مدى تشعر أن آراءك ومواقفك كمواطن أردني تنعكس في ...؟

أظهرت نتائج الاستطلاع درجات متفاوتة من مدى شعور الأردنيين بأن آرائهم ومواقفهم تنعكس في أولويات الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والسياسة الخارجية، كما يوضح الرسم البياني. تشير النتائج أن مدى شعور الأردنيين بأن آرائهم ومواقفهم تنعكس في أولويات الإصلاح السياسي قد بلغ 39.03 على مقياس من 0 إلى 100، بحيث 0 تعني عدم الشعور على الاطلاع و100 تدل على الشعور التام، وبلغت نتيجة تحليل مدى شعور الأردنيين بأن آرائهم ومواقفهم تنعكس في أولويات الإصلاح الاقتصادي في الأردن 36.66 على نفس المؤشر، بينما كانت النتيجة 35.63 لأولويات السياسة الخارجية.

وعند تحليل البيانات حسب جنس المستجيب، تبين أن مدى شعور الأردنيين، بعض النظر عن جنسهم، بأن آرائهم ومواقفهم تنعكس في ألوليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والسياسية الخارجية متقاربة جدا، بفرق 5.6 نقطا مؤية ما بين الذكور والإناث، مما يعني أن سير عملية التحديث بالمجمل تلاقي استحسانا مشابها لدى الأردنيين الذكور والإناث، وإن كان الأردنيات أكثر رضا حول مدى شعورهم بأن آرائهن ومواقفهن كأردنيات تنعكس في تلك الأولويات.

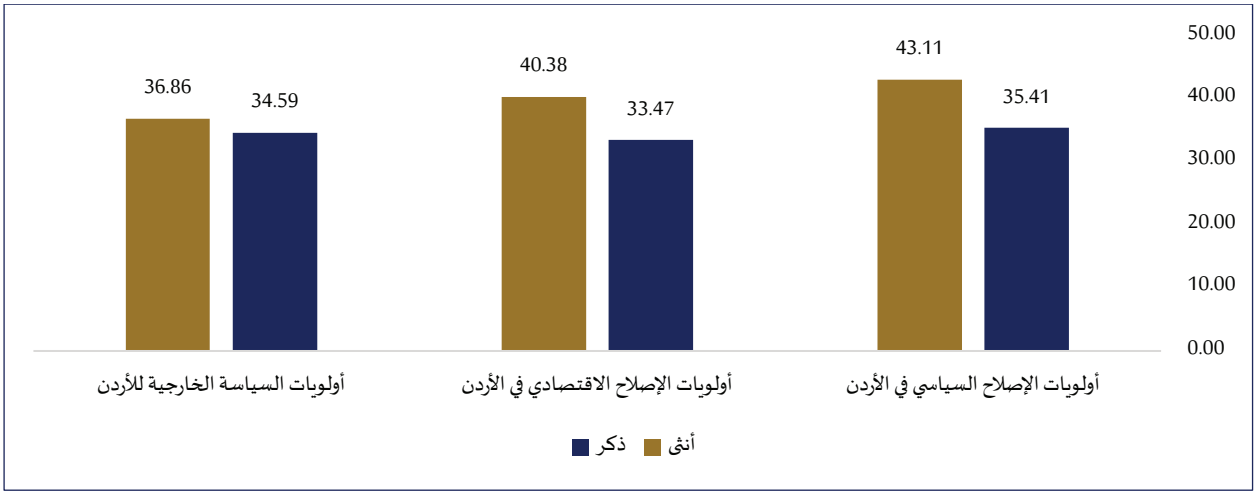

الشكل 5: إلى أي مدى تشعر أن آراءك ومواقفك كمواطن أردني تنعكس في ...؟ (التحليل حسب جنس المستجيب)

2.3 المواقف تجاه المشاركة السياسية

لقياس مستوى الاهتمام السياسي بين الأردنيين، تم سؤال الأردنيين عن مدى اهتمامهم بالسياسة. وتسلط نتائج الاستطلاع الضوء على اتجاه مقلق من عدم المشاركة السياسية. حيث أفاد 10.8% فقط من الأردنيين أنهم مهتمون إلى درجة كبيرة، إلى جانب 25.4% أشاروا إلى أنهم مهتمون بدرجة متوسطة. ويكشف الاستطلاع أيضاً أن الرجال الأردنيين كانوا أكثر ميلاً للاهتمام بالسياسة مقارنة بالنساء الأردنيات. وفي المتوسط، أفاد 36.7% من الرجال الأردنيين أنهم مهتمون بالسياسة، مقارنة بـ 32.3% بين النساء، مما يشير إلى فرق يقارب 5 نقاط مئوية.

وفي حين أن 44.1% من الأردنيين ذكروا أنهم ليس لديهم أي اهتمام بالسياسة على الإطلاق، مما يؤكد على عدم المشاركة الكبيرة، إلا أن هذا يمثل انخفاضاً من 61.3%، وفقاً لإحدى استطلاعات نماء – التي أجريت في تشرين الأول 2022. وفي الواقع، تكشف النتائج عن انخفاض مستمر في الاهتمام السياسي. ففي الفترة من 2018 إلى 2024. على سبيل المثال، أعرب 11.8% من الأردنيين عن اهتمامهم القوي بالسياسة في نيسان 2019، وانخفضت النسبة إلى 9.9% في كانون الثاني 2021، وبلغت أدنى مستوى لها عند 4.9% في تشرين الأول 2022، قبل أن تشهد انتعاشًا متواضعاً إلى 10.7% في تشرين الثاني 2024. ومن ناحية أخرى، ارتفع عدم الاهتمام بشكل حاد، من 37.2% في نيسان 2019 إلى 41.4% بحلول كانون الثاني 2021، وبلغ ذروته عند 61.3% في أواخر عام 2022، واستقر عند 43.5% في تشرين الثاني 2024.

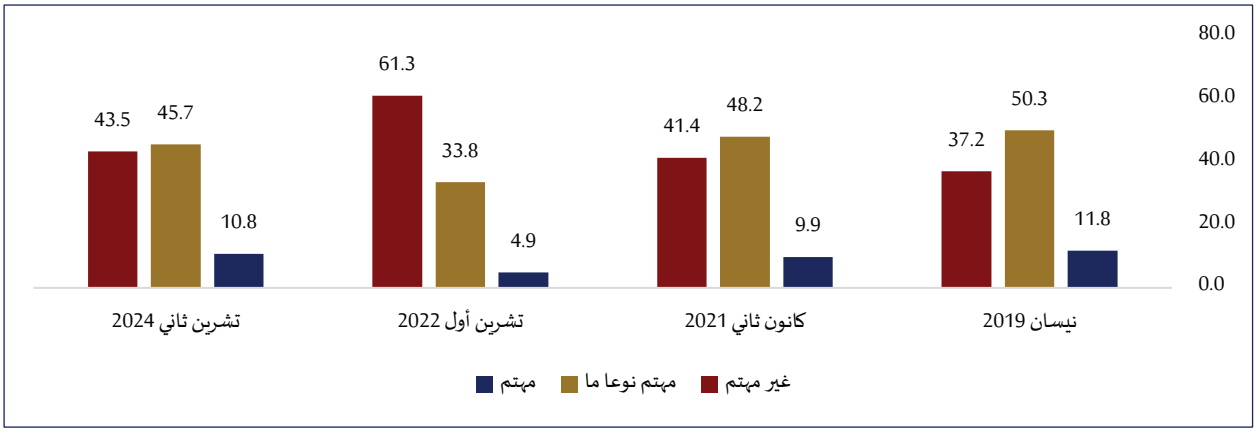

الشكل 6: إلى أي درجة أنت مهتم بالسياسة؟

لاستكشاف اهتمام الأردنيين بالمناصب السياسية وإمكانية الوصول إلى فرص القيادة، تم سؤال الأردنيين عما إذا كانوا قد فكروا من قبل في الترشح لمنصب سياسي، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو المنصب. ويوفر هذا السؤال رؤى حاسمة حول الديناميات الأوسع للطموح السياسي في الأردن، وهو بلد حيث غالباً ما تحد الحواجز الهيكلية والاجتماعية والثقافية من المشاركة في الأدوار القيادية. وتكشف النتائج أن 90.3% من الأردنيين لم يفكروا في الترشح لمنصب سياسي، حيث أعرب 9.4% فقط عن نية سابقة للترشح، مما يمثل زيادة بنسبة 1.9 نقطة مئوية مقارنة بموجة كانون الثاني 2021. وكان هناك أيضاً فرق بلغ نقطتين مئوية بين الذكور والإناث، حيث أشار 10.4% من الذكور إلى أنهم فكروا في الترشح في وقت ما، مقارنة بـ 8.4% بين الأردنيات. وفيما يتعلق بالمناصب التي يرغبون في الترشح لها، فقد تصدرت المجالس البلدية القائمة، حيث ذكر 44.5% من أصل 8.9% أنهم فكروا في الترشح، يليهم 42% الذين فضلوا مجلس النواب. وأظهرت نسب ضئيلة اهتماماً بالمجلس المحلي المنحل (6.6%) ومجلس المحافظة (5%)، مما يشير إلى أن الأدوار البرلمانية والبلدية تعتبر أكثر تأثيراً أو ربما مسارات أكثر سهولة للقادة الطموحين.

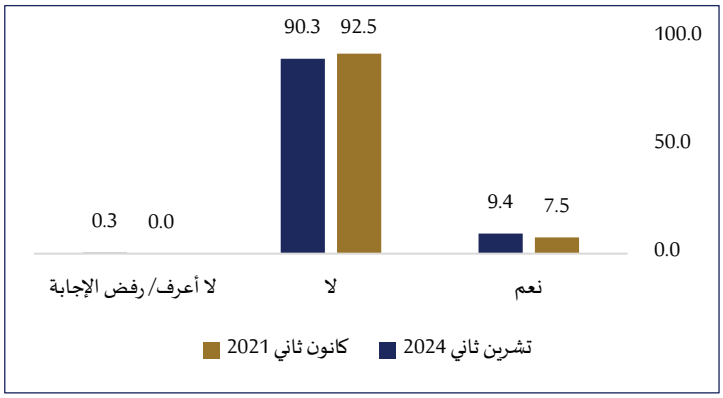

الشكل 7: هل فكرت يوماً في الترشح لمنصب سياسي؟

2.4 دو افع المشاركة السياسية

استهدفت جهود التحديث السياسي المنبثقة عن اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي، مجموعات رئيسية، بما في ذلك النساء والشباب والطلاب والأشخاص ذوي الإعاقة، بينما ساهمت بشكل كبير في إصلاح قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات. وبالتالي، لاستكشاف تأثير جهود التحديث السياسي على استعداد الأردنيين للترشح لمنصب عام، سأل الاستطلاع عما إذا كانت تدابير محددة تزيد أو تقلل من هذه الاحتمالية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تحديد المبادرات التي تلقى صدى أكبر لدى عامة الأردنيين، وبالتالي مساعدة صانعي السياسات في تصميم استراتيجيات أكثر شمولية تشجع على زيادة المشاركة في العمليات السياسية.

وعند تحليل في نتائج الاستطلاع، كانت هناك درجات متفاوتة من التأثير الذي تحدثه التدابير المختلفة في تشجيع الأفراد على التفكير في الترشح لمنصب عام. وبرز منح دور أكبر للشباب في الأحزاب السياسية على أنه أكثر التدابير تأثيراً، حيث أشار ما مجموعه 30.5% من الأردنيين إلى أنه سيجعلهم أكثر احتمالاً للترشح لمنصب منتخب، يليه 27% لكل من "زيادة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء من ذوي الإعاقة" و"إعطاء الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء من ذوي الإعاقة، دوراً أكبر في الحية السياسية".

وقد كان هناك بعض الدعم الإيجابي للسماح للطلاب بمزيد من المساحة لعقد الفعاليات السياسية في حرم الجامعات، حيث أشار 24.6% إلى أن ذلك سيجعلهم أكثر ميلاً إلى حد ما للتفكير في الترشح. هذا وكان لإدخال نظام التصويت المزدوج وخفض سن الترشح من 30 إلى 25 عاماً تأثيرات متواضعة نسبياً، حيث ذكر 24.2% و22% على التوالي أن هذه التدابير من شأنها أن تزيد من احتمالات الترشح. وكان للإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً، مثل إعادة هيكلة الدوائر الانتخابية وتخصيص 41 مقعداً للأحزاب السياسية أقل تأثير، حيث ذكر 19.2% فقط أن تخصيص 41 مقعدا للأحزاب قد يزيد من احتمالات الترشح، بينما أبدى 22.9% نفس التوجه بخصوص إعادة هيكلة الدوائر الانتخابية.

عند النظر إلى الفروق بين الذكور والإناث، تُظهر النتائج أن النساء كن أكثر احتمالاً لأن يتم تشجيعهم على الترشح بسبب إعطائهن دورا أكبر في الأحزاب السياسية، حيث أشار 27.8% من النساء الأردنيات، وأشار 27.1% أيضاً إلى أنه من المحتمل أن يشجعهن توفير فرص مماثلة للشباب. وومن الجدير بالذكر أن النساء كن أقل احتمالاً بحوالي 3 نقاط مئوية من الرجال ليشعرن بالتشجيع نحو الترشح للانتخابات بسبب هذه الجهود التحديثية/الإصلاحية. ونظراً لأنهم كانوا داعمين بشكل عام لهذه الإصلاحات، فمن المرجح أن تنبع تصوراتهن من مجالات أخرى، ربما تلك المرتبطة بالمعايير الاجتماعية والثقافية.

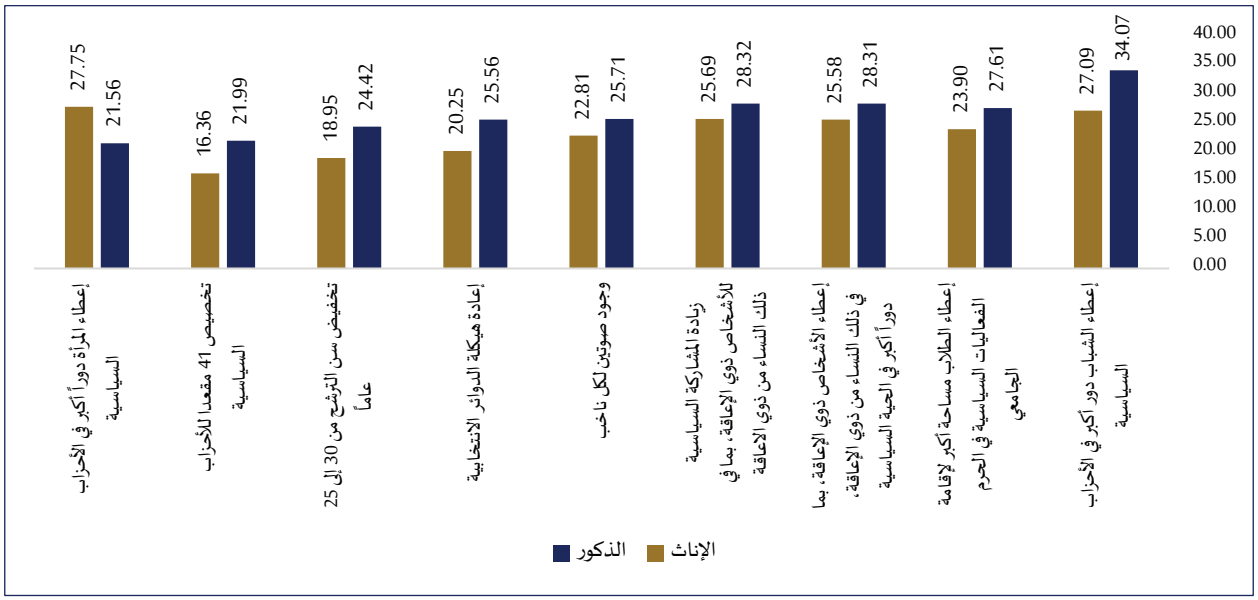

الشكل 8: كجزء من جهود التحديث/الإصلاح السياسي الأخيرة، هل يجعلك "....." أكثر أو أقل احتمالية للترشح لأي منصب منتخب؟

وقد أعربت القيادات السياسية النسائية التي شملها الاستطلاع عن دعمها الإيجابي للإصلاحات التي تعزز المشاركة السياسية للمرأة، حيث أيد 82.8% منح دور أكبر للمرأة في الأحزاب السياسية. وبالمثل، أيد 78.2% فكرة التصويت المزدوج، بينما دعم 73.2% تخصيص 41 مقعداً للأحزاب السياسية. كما حظيت الإصلاحات الرامية إلى إشراك الشباب والطلاب بموافقة كبيرة، حيث أيد 69.7% و69.2% أدواراً أكبر في الأحزاب السياسية ومجالس الطلاب على التوالي. وحظيت الشمولية للأشخاص ذوي الإعاقة بدعم قوي (65.7%)، في حين حظي خفض سن الترشح إلى 25 عاماً بدعم 62.8% من العينة.

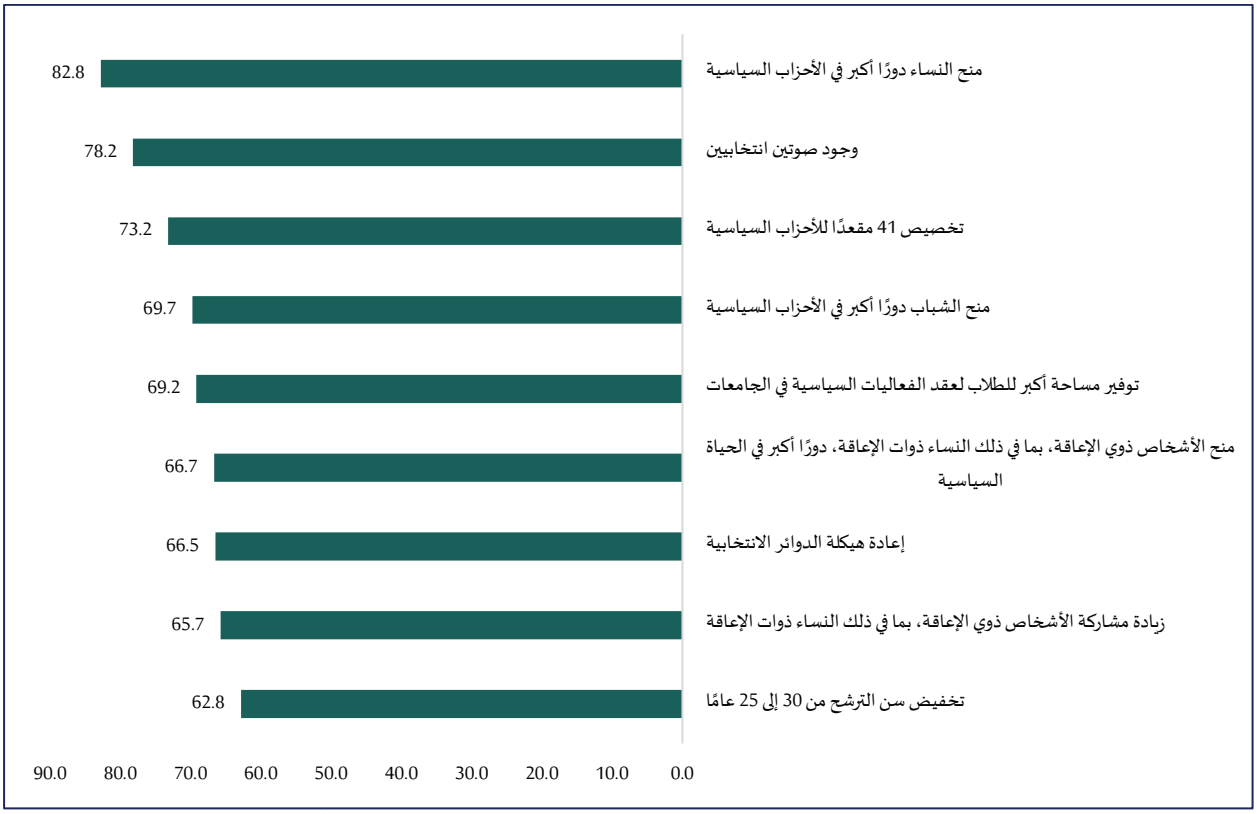

الشكل 9: كجزء من جهود التحديث/الإصلاح السياسي الأخيرة، هل يجعل "....." المرأة أكثر أو أقل احتمالًا للفوز بمقاعد

2.5 التصورات حول الكوتا

وفيما يتعلق بمدى دعم أو معارضة الأردنيين لتخصيص مقاعد (حصص) للشباب دون سن 30 عاماً في المجالس المنتخبة، مثل مجلس النواب والبلديات ومجالس المحافظات، من بين مجالس أخرى، جاءت النتائج بدلائل هامة، خاصة لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأكبر لمبادرات التحديث الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحكومة وصنع القرار. وبالتالي، وجد الاستطلاع دعماً قوياً لتخصيص حصص للشباب، حيث أشار ما يقرب من نصف الأردنيين (47.2%) إلى أنهم يدعمون مثل هذا الإجراء إلى درجة كبيرة، مما يدل على حماس كبير لهذه المبادرة، بينما أعرب 24.2% آخرون عن دعمهم إلى درجة متوسطة، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على الموقف الإيجابي تجاه حصص الشباب بين معظم الأردنيين.

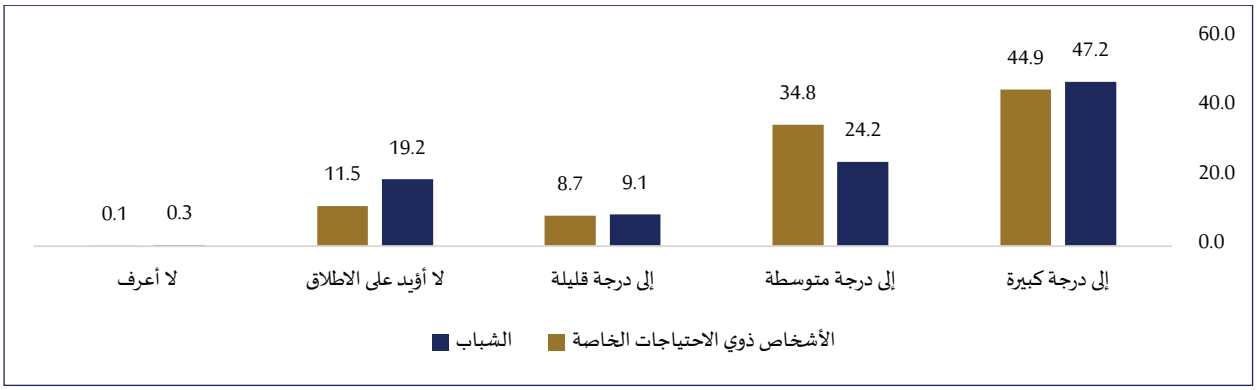

الشكل 10: إلى أي مدى تؤيد أو تعارض تخصيص مقاعد (كوتا) للشباب وللأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالس المنتخبة؟

وتظهر النتائج أن حصص الشباب تحظى بدعم واسع من عامة الأردنيين، حيث أشارت الأغلبية إلى دعم قوي أو معتدل للتغيير. وهذا يشير إلى أن ضرورة رفع أصوات الأجيال الشابة في الحكم تحظى باعتراف واسع. وعند طرح نفس السؤال، ولكن في سياق الأشخاص ذوي الإعاقة، تظهر النتائج مستوى إيجابياً بنفس القدر من الدعم العام. وفي الواقع، أعربت نسبة كبيرة بلغت 44.9% من الأردنيين عن دعمهم "إلى درجة كبيرة"، بينما أشار 34.8% إضافيون إلى دعم متوسط المستوى. وتكشف هذه النتائج أن السياسات الرامية إلى زيادة التمثيل السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة تحظى بدعم عام بشكل عام. ومع معارضة 19.2% و11.5% من الأردنيين لحصص الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على التوالي، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير لمعالجة دوافعهم. ولتبديد هذه المخاوف، ينبغي لصانعي السياسات تسليط الضوء على فوائد مشاركة الشباب ودعم المبادرات التعليمية التي ستعزز الدعم العام للسياسات التي تستهدف الشباب.

وعند تحليل النتائج من حيث جنس المستجيبين، كان الرجال الأردنيون أكثر ميلاً لدعم تخصيص مقاعد الحصص للشباب دون سن 30 عاماً، بفارق 3.3 نقطة مئوية على وجه الدقة. ومع ذلك، كانت النساء الأردنيات أكثر ميلاً بنسبة 2.5 نقاط مئوية من الرجال لدعم تخصيص مقاعد الحصص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

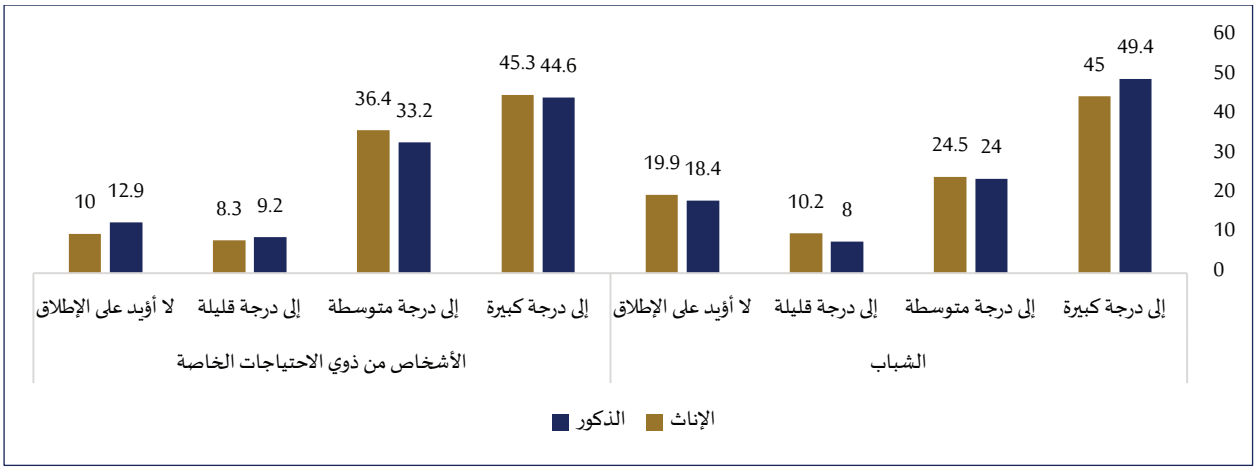

الشكل 11: إلى أي مدى تؤيد أو تعارض تخصيص مقاعد (كوتا) للشباب وللأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالس المنتخبة (مجلس النواب، البلديات، مجالس المحافظات، إلخ)؟ النتائج حسب جنس المستجيب

أظهرت القيادات السياسية النسائية مستويات إيجابية من الدعم لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء ذوات الإعاقة، في الحياة السياسية والعامة من خلال قانون الأحزاب السياسية. وقد تم النظر إلى القانون الذي ينص على وجود شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة بين الأعضاء المؤسسين للأحزاب السياسية بشكل إيجابي، حيث يعتقد 54% أن هذا الشرط يدعم بشكل كبير الشمولية، حيث يعتقد 25.9% أنه فعل ذلك إلى درجة متوسطة.

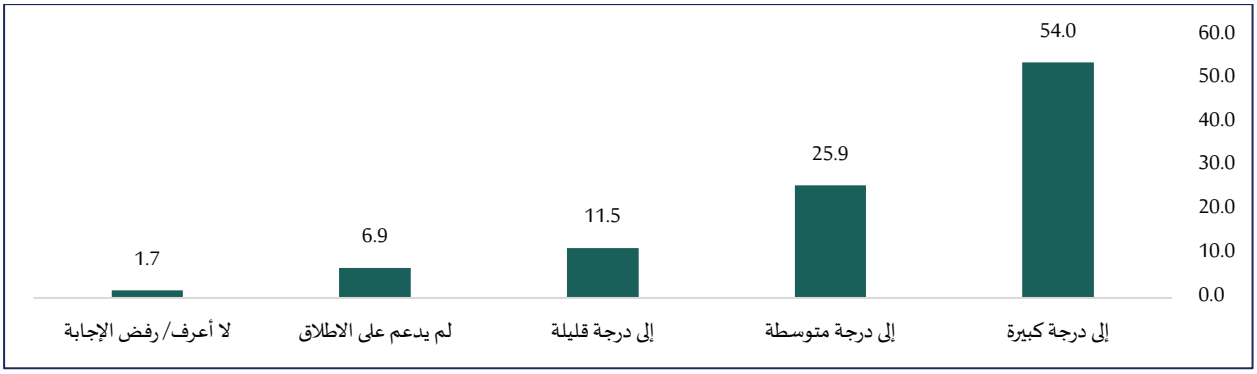

الشكل 12: ينص قانون الأحزاب السياسية على ضرورة وجود شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة بين الأعضاء المؤسسين للأحزاب السياسية. إلى أي درجة تعتقدين أن هذا الشرط قد دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء، في الحياة السياسية والعامة في المناصب القيادية؟ [عينة القيادات النسائية]

وعند سؤالهم عن مدى تشجيع الإصلاحات الأخيرة، مثل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تشكيل الأحزاب السياسية، للقيادات السياسية النسائية على المشاركة في الأنشطة السياسية، يكشف الاستطلاع عن نسبة كبيرة من الإسناد الإيجابي والمباشر، حيث أشارت 55% من القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع إلى "إلى درجة كبيرة" و32.2% "إلى درجة متوسطة". وتكشف هذه النتائج أن الإصلاحات، عندما تعزز نظاماً بيئياً أكثر شمولية للمشاركة السياسية، تنعكس بشكل مباشر في زيادة الاهتمام والمشاركة، حتى في فترة زمنية قصيرة.

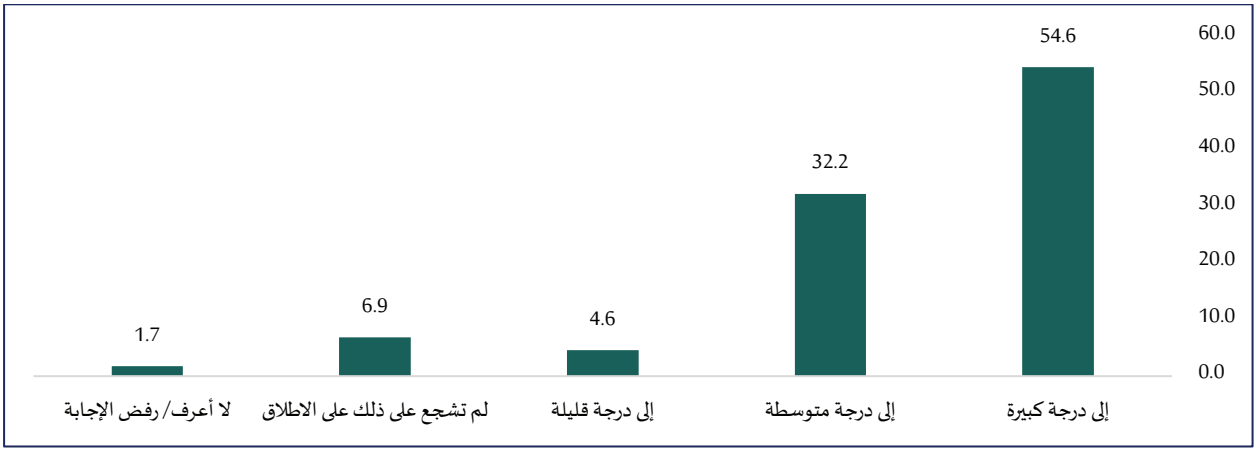

الشكل 13: إلى أي درجة شجعتك الإصلاحات الأخيرة، بما فيها شروط شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في تشكيل الأحزاب السياسية، على المشاركة في الأنشطة السياسية؟ [عينة القيادات النسائية]

عند الحديث عن نظام حصص المرأة (الكوتا النسائية) سعى الاستطلاع إلى تتبع التغيرات في تصورات عامة الأردنيين بشأن مشاركة المرأة الموجهة بالحصص في مجلس النواب. ومن بين القيادات السياسية النسائية، تؤيد أغلبية كبيرة (69.5%) زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء، مما يعكس إيمانهم القوي بالحصص كآلية حيوية لمعالجة الحواجز المنهجية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى العكس من ذلك، يشارك 32% فقط من العينة الوطنية بشكل عام هذا الرأي، حيث يفضل 46.8% التخصيص الحالي. ويشير هذا التفضيل للحفاظ على الوضع الراهن إما إلى الرضا عن التمثيل الحالي أو التردد تجاه المزيد من الإصلاح. كما أن المعارضة لنظام الحصص كان أعلى بشكل ملحوظ بين العينة الوطنية بشكل عام، حيث يرى 12.2% أنه يجب خفض المقاعد المخصصة و8.4% يدعون إلى الإلغاء الكامل للحصص. أما في عينة القيادات النسائية، تشير النتائج إلى أن 84.6٪ من الناشطات يؤيدن زيادة عدد المقاعد المخصصة، مقارنة بـ75٪ من أعضاء مجلس النواب من النساء، و73.3٪ من موظفات القطاع العام، و68.1٪ من المرشحات للانتخابات الماضية، و62.3٪ من أعضاء وقيادات الأحزاب من النساء.

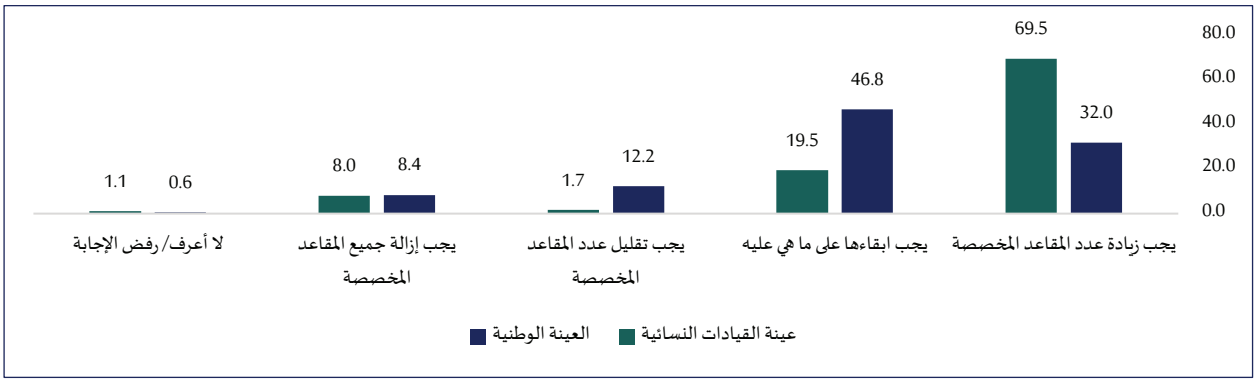

الشكل 14: أي من العبارات التالية تعد الأقرب لرأيك فيما يتعلق بنظام الكوتا للنساء؟

عند مقارنة الرجال بالنساء، يُظهر تفصيل البيانات أن النساء كن أكثر ميلاً مرتين لدعم زيادة المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب، كما أشار 43% من النساء الأردنيات، مقابل 21% بين الرجال. وفي المتوسط، كانت 3 من كل 4 نساء أكثر ميلاً إلى تفضيل زيادة عدد المقاعد المخصصة أو على الأقل الحفاظ عليها كما هي، بفارق 15 نقطة مئوية مقارنة بالرجال. بالإضافة إلى ذلك، كان ما يقرب 55.3% من الرجال الأردنيين من المرجح أن يؤيدوا تخصيص مقاعد الحصص لكل من الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء. وبالمقارنة، أظهر 60.4% من النساء نفس الشعور، مع وجود فرق بنسبة حوالي 5 نقاط مئوية بينهما.

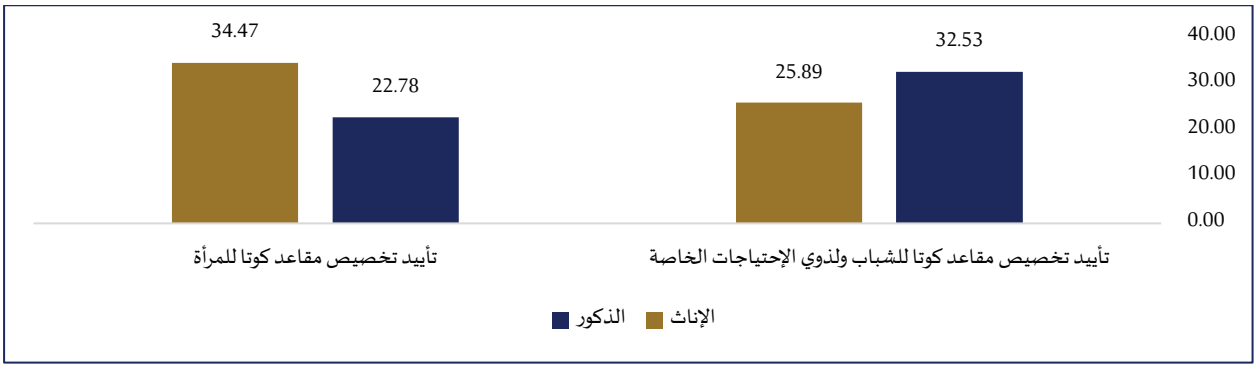

الشكل 15:تأييد تخصيص مقاعد كوتا للشباب ولذوي الإحتياجات الخاص وللنساء – تحليل حسب جنس المستجيب

بالمقارنة مع الموجة السابقة في كانون الثاني 2021، يبدو أن حوالي 3.5% من الأردنيين أصبحوا الآن راضين إلى حد ما عن حجم حصة المرأة الحالي في مجلس النواب. وفي حين أن الانخفاض الطفيف بين أولئك الذين يرغبون في إزالة نظام الحصص، فإن الزيادة التي تقارب 4.5 نقاط مئوية بين أولئك الذين يرغبون في رؤية عدد المقاعد المخصصة ينخفض تثير بعض الدهشة. ومن المهم استكشاف أسباب ذلك في الدراسات المستقبلية، حيث قد يُظهر البعض الاعتقاد بأن الحصص تقلل من التنافسية، أو قد يكونون ببساطة معارضين تماماً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، فإن فهم هذه الدوافع مهم من حيث تصميم الاستجابات ذات الصلة والسياسات أو الرسائل العامة المحتملة.

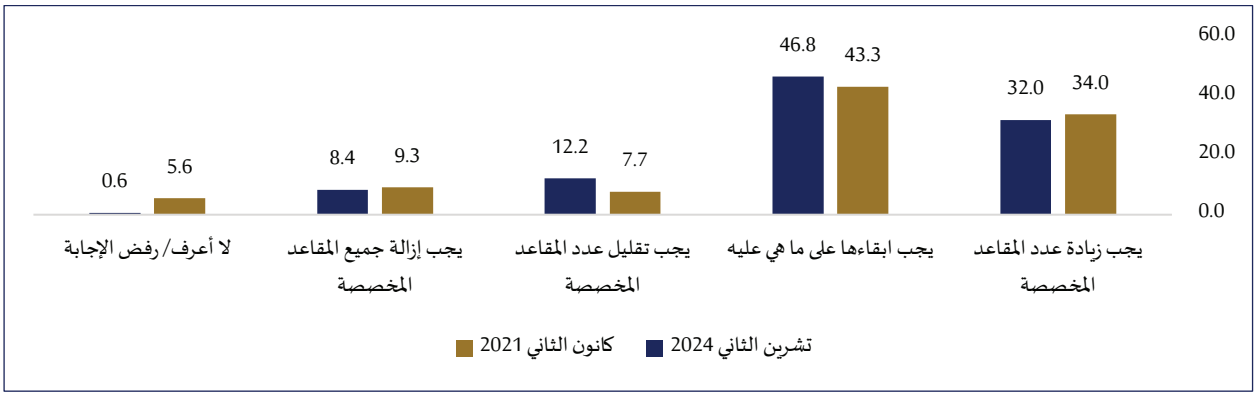

الشكل 16: أي من العبارات التالية تعد الأقرب لرأيك فيما يتعلق بنظام الكوتا للنساء؟

3. المرأة و آفاق القيادة

3.1 العوامل المحفزة للمشاركة السياسية للمرأة

لفهم أسباب اختيار القيادات النسائية لمساراتهن، ولأجل دعم الرسائل العامة بأسباب حقيقية وملموسة، سأل الاستطلاع القيادات النسائية عن السبب الرئيسي الذي دفعهن إلى السعي لمهنة في الحياة العامة والسياسية. وتظهر النتائج أن "الرغبة أو الطموح الشخصي لتحقيق التغيير" كان السبب الأكثر انتشاراً لدى أكثر 56.3% من عينة القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع، يليه 12.1% ممن كان دافعهن "الدفاع عن القضايا الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات العامة"، و9.8% ممن كان دافعن التشجيع من قبل الأحزاب السياسية، و7.5% ممن كان دافعهن "الدعوة إلى حقوق المرأة". وتشمل الدوافع الأقل أهمية "النشأة في بيئة نشطة سياسياً، بما في ذلك الأسرة" (4%)، و"لمعالجة عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي (3.4%). وتسلط البيانات الضوء على الاعتماد الملحوظ على الدوافع الفردية، مثل الطموح الشخصي والمناصرة، بدلاً من الدعم المؤسسي أو الهيكلي الخارجي. وتشير النسب المئوية المنخفضة نسبياً لعوامل مثل التشجيع من الأحزاب السياسية (9.8%) أو وجود الكوتا وغيرها من الفرص (1.7%) إلى أهمية أقل للعوامل المؤسسية المساندة، حتى لو كان دورها التمكيني ملموساً بشكل أكبر في مساندة النساء في الوصول إلى المناصب القيادية العامة.

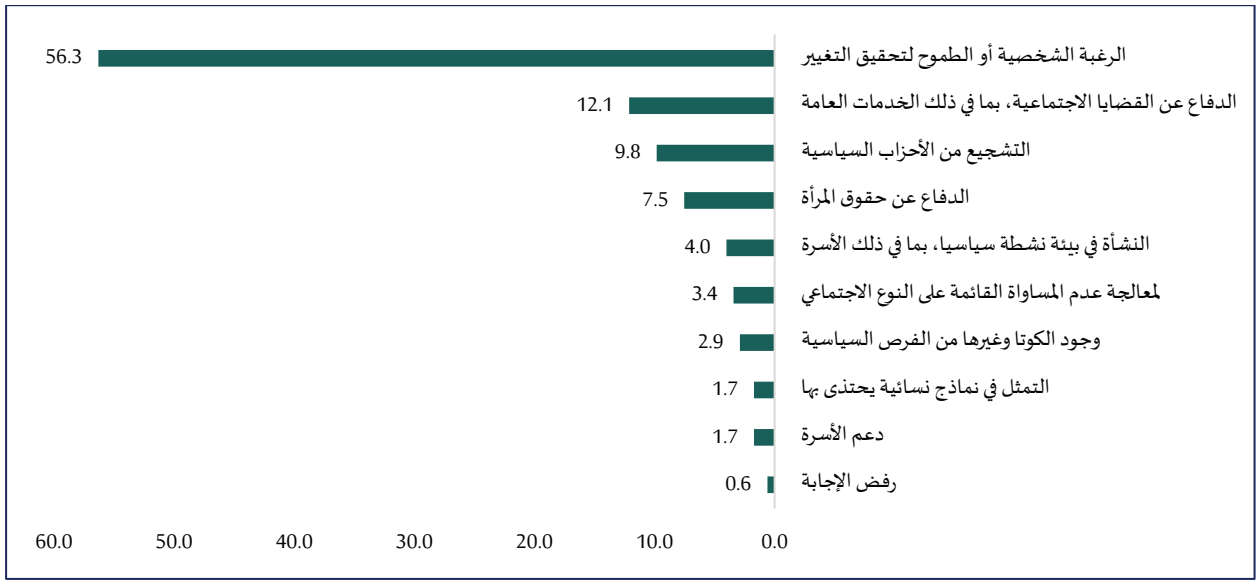

الشكل 17: ما الذي دفعك إلى العمل السياسي؟

كانت هناك بعض الاختلافات الملحوظة عند استكشاف إجابات كل مجموعة فرعية. فعلى سبيل المثال، من بين النائبات اللاتي شملهن الاستطلاع، كانت الدعوة إلى القضايا الاجتماعية وكذلك التنشئة في بيئة نشطة سياسياً، بنسبة 25% لكل منهما، تليها رغبتهن/طموحهن الشخصي لتحقيق التغيير. وفي الواقع، كان هذا السبب الخاص هو الدافع الرئيسي للمرشحات البرلمانيات (44.4%)، والمسؤولات الحكوميات (73.3%)، وعضوات الأحزاب (77.4%)، والناشطات (50%). وبالنسبة للمرشحات، كانت الدعوة لقضية اجتماعية، بما في ذلك توفير الخدمات العامة، هي ثاني أعلى دافع، بنسبة 19.4%. أما بالنسبة للمسؤولات الحكوميات، فقد أبرزن أيضاً وجود الفرص السياسية (13.3%)، في حين شجعت أحزابهم 5.7% من أعضاء الأحزاب، وشدد 26.9% من الناشطات على رغبتهن في مناصرة حقوق المرأة.

3.2 دعم للمرأة في السياسة

من النتائج المخيبة إلى حد ما الانخفاض الطفيف في شدة دعم الأردنيين للمرأة في أداء دور أكبر للمرأة في الحياة السياسية. وذلك لأنه بالمقارنة مع كانون الثاني 2021 هناك انخفاض بنسبة 9.8 نقطة مئوية، حيث انخفضت النسبة من 84.3% ممن أشاروا إلى دعم المرأة في أداء دور أكبر في الحياة السياسية إلى درجة كبيرة وإلى درجة متوسطة إلى 74.5% في استطلاع تشرين الثاني 2024.

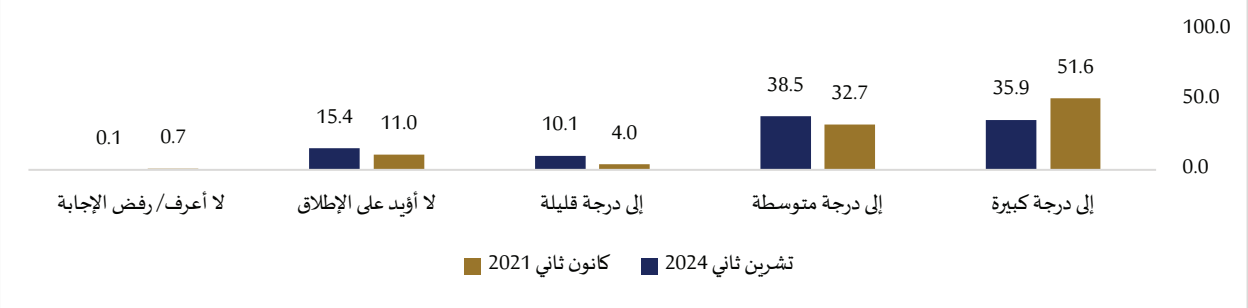

الشكل 18: إلى أي درجة تؤيد أن يكون للمرأة دور أكبر في الحياة السياسية؟

وبشكل أكثر تفيصلا، تبين من خلال التحليل أن هناك فرقا بمقدار 16.2 نقطة مؤية في متوسط نتائج التأييد لأن يكون للمرأة دور أكبر في الحياة السياسية بين الإناث والذكور، بحيث بلغ متوسط نتيجة تأييد الإناث 73.1 مقابل 56.9 للذكور. أما بالنسبة للفئات العمرية ومستوى تعليم المستجيب ومكان السكن، فلم تشر النتائج إلى أي فروقات كبيرة، وإن كان الشباب أكثر تأييدا لذلك مقارنة بالفئات العمرية الأكبر.

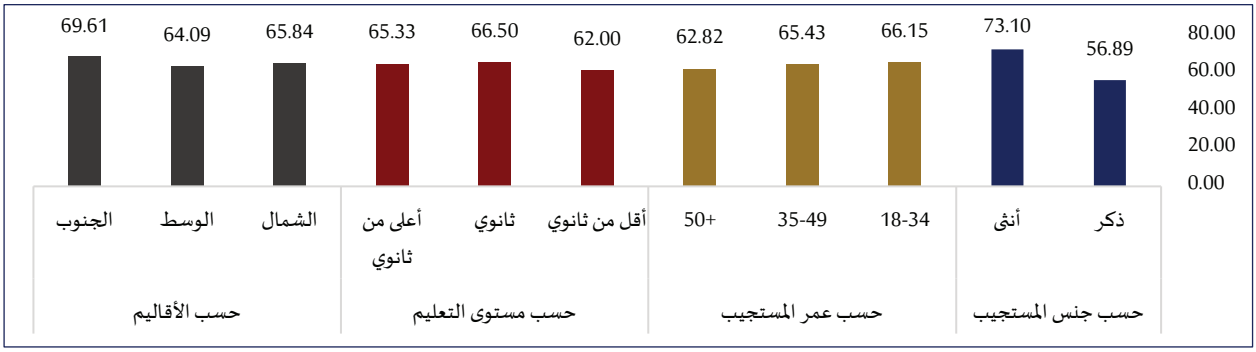

الشكل 19: إلى أي درجة تؤيد أن يكون للمرأة دور أكبر في الحياة السياسية؟

عند الحديث عن الاتفاق العام بشأن مدى وجوب تولي المرأة لمختلف المناصب السياسية، كان الدعم أعلى للمرأة كوزيرة للتنمية الاجتماعية ونائبة في مجلس النواب، بنسبة 76% و75.7% على التوالي في عام 2021. وبحلول عام 2024، انخفضت هذه الأرقام إلى 74% لكل منهما. ويلاحظ اتجاه مماثل عبر المناصب الرئيسية الأخرى.

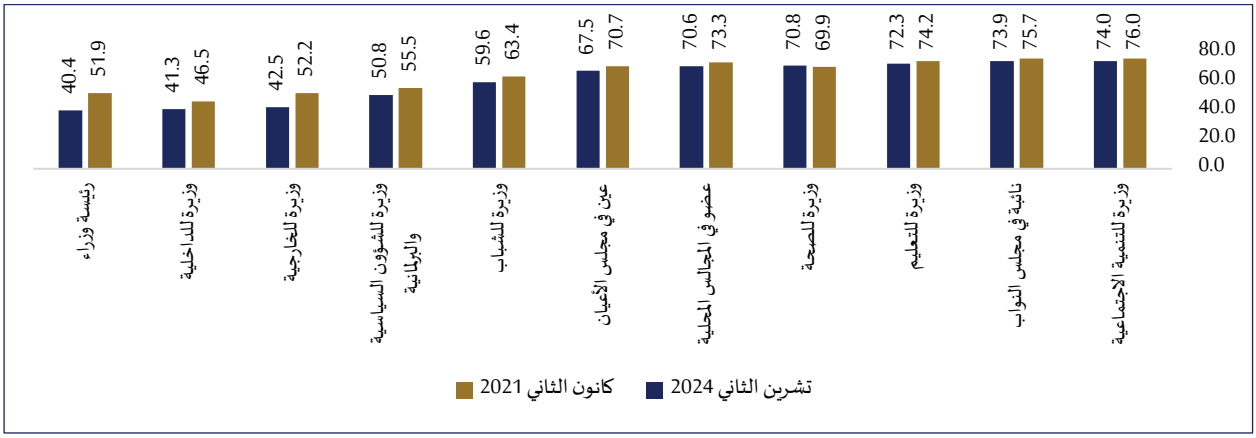

الشكل 20: إلى أي درجة توافق على أن المرأة يجب أن تكون

وقد انخفض الدعم للمرأة كوزيرة للتربية والتعليم من 74.2% إلى 72.3%، بينما ارتفع دورها المتصور كوزية للصحة بشكل طفيف من 69.9% إلى 70.8%. وبالنسبة لأعضاء المجالس المحلية وأعضاء مجلس الأعيان، انخفض الدعم من 73.3% و70.7% في عام 2021 إلى 70.6% و67.5% على التوالي. ويُرى أكبرانخفاض في المناصب التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً والمناصب ذات السلطة العالية. وانخفض الدعم للمرأة كوزيرة للخارجية من 52.2% في عام 2021 إلى 42.5% في عام 2024، بينما انخفض الدعم للمرأة كرئيسة للوزراء من 51.9% إلى 40.4%.

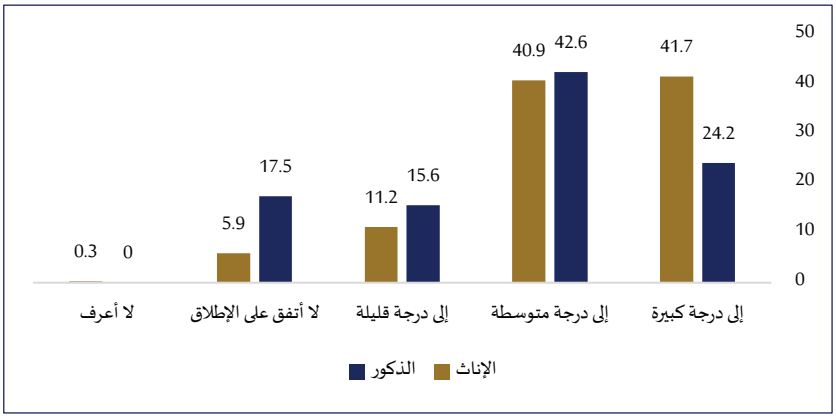

الشكل 21: إلى أي درجة تتفق على أنه يجب أن تحظى المرأة بفرص متساوية مع الرجل للمشاركة في الحياة السياسية في الأردن؟

وتشير النتائج إلى تراجع في الدعم العام للمرأة في المناصب السياسية منذ موجة كانون الثاني 2021. وعلى الرغم من أن المرأة لا تزال تحظى بمستويات أعلى من الموافقة في الأدوار المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة، إلا أن الانخفاضات الكبيرة في الدعم للمناصب القيادية العليا تؤكد التحديات المستمرة. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى جهود مستهدفة لتحدي التحيزات القائمة على النوع الاجتماعي، وتعزيز ثقة عامة الأردنيين وتعزيز قيادة المرأة في جميع قطاعات الحكم.

ومع ذلك، كان الدعم العام للمرأة في الحصول على فرص متساوية للمشاركة في الحياة السياسية في الأردن أكثر إيجابية بعض الشيء، حيث أشار حوالي ثلاثة أرباع الأردنيين إلى مستويات عالية إلى متوسطة من الدعم الإيجابي. ومن ناحية أخرى أيد 13.4% من الأردنيين هذه الفكرة "إلى درجة قليلة"، بينما عارضها 11.7% تماماً، قائلين "لا على الإطلاق"، مما يسلط الضوء على أن ربع السكان لا يزالون مترددين أو مقاومين للتأييد الكامل لمشاركة المرأة المتساوية في الحياة السياسية، مما يعكس الحواجز المجتمعية والثقافية المتبقية.

وبدا التأييد لأن تحظى المرأة بفرص متساوية مع الرجل للمشاركة في الحياة السياسية في الأردن أعلى عند المستجيبات الإناث مقارنة بالذكور، حيث أشار 41.7% من الإناث أنهن يتفقون مع ذلك إلى درجة كبيرة، فضلا عن 41% ممن أشرن إلى أنهن يتفقون إلى درجة متوسطة، مقابل 24.2% و42.6% من المستجيبين الذكور.

3.3 التصورات حول فعالية المرأة كقائدة

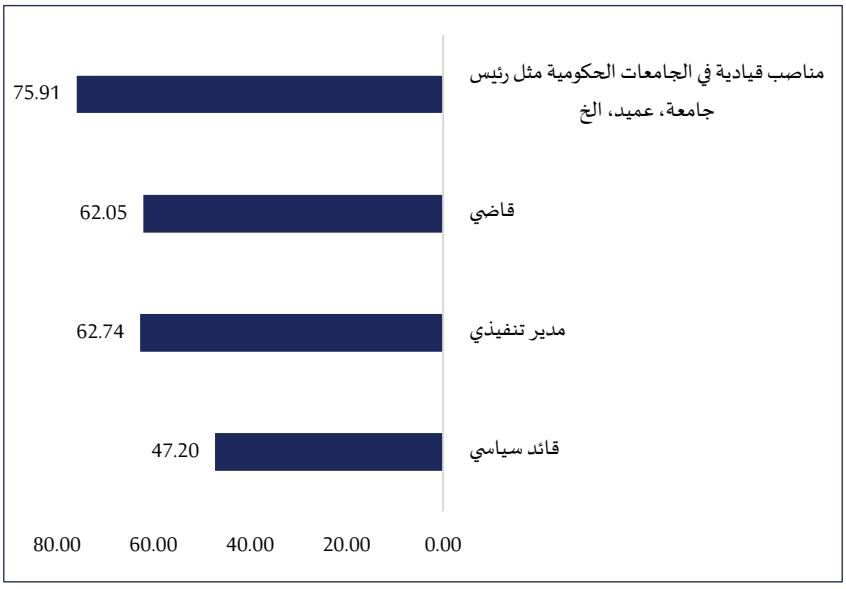

الشكل 22: هل توافق بشدة، توافق إلى حد ما، ترفض إلى حد ما، أم ترفض بشدة بأن المرأة فعالة مثل الرجل في المناصب التالية؟

فيما يتعلق بفعالية المرأة مقارنة بالرجل في مختلف الأدوار القيادية، تعكس النتائج نفس الاتجاهات التي نوقشت أعلاه. فعلى سبيل المثال، لوحظ أعلى مستوى من الاتفاق على أن المرأة فعالة بنفس القدر مثل الرجل في المناصب القيادية في سياق مناصب القيادة في الجامعات الحكومية، حيث وافق 75.91%. أما بالنسبة للقضاة، فقد انخفض الدعم ليصل إلى 62.05% من الأردنيين، متقدماً قليلاً على المدراء التنفيذيين في الشركات بنسبة 62.74%. ولوحظ أدنى مستوى من الاتفاق المناصب القيادة السياسية، حيث وافق 47.2% من الأردنيين على أن المرأة فعالة بنفس القدر مثل الرجل.

ويتناقض هذا الاستنتاج مع التوجه الذي لوحظ في سؤال سابق حول مدى دعم عامة الأردنيين للمرأة في أداء دور أكبر في السياسة، حيث يدعم 74.5% من الأردنيين مشاركة أكبر إلى "درجة كبيرة" و"متوسطة". وقد يشير هذا التناقض إلى أنه في حين يدعم الأردنيون المزيد من المشاركة السياسية للنساء، إلا أن المواقف المجتمعية لا تزال محافظة أكثر عند التطبيق على الأرض. ويتطلب معالجة هذا الأمر جهوداً كبيرة وملموسة، بما في ذلك من قبل القيادات النسائية أنفسهن. وفي الواقع، طُلب من القيادات السياسية النسائية التي شملها الاستطلاع تقييم حضور المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية. وتظهر النتائج أن 42% يرون حضورها جيداً جداً و44.3% جيداً إلى حد ما.

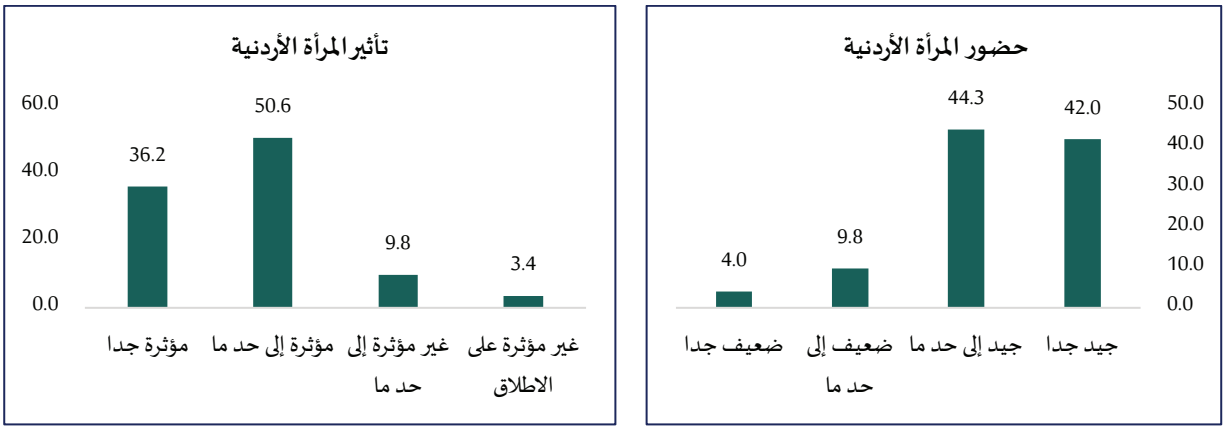

الشكل 23: كيف تقيمين ..... في الحياة العامة والسياسية؟

عند تقييم تأثير المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، ترى معظم القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع أن هذا التأثير إيجابي، حيث صنفته 36.2% على أنه "مؤثر جدًا" و51% على أنه "مؤثر إلى حد ما"، أي بنسبة 86.8% مجتمعة. وتشير هذه النتائج إلى أن القيادات النسائية ترى عموماً أن المرأة الأردنية تقدم مساهمة ذات معنى في الحياة العامة والسياسية. وبالتالي فإن سد الفجوات بين ظهورها وتأثيرها مع مستوى وعي الأردنيين قد ينعكس إيجابياً على تحسين المواقف تجاه المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة العامة والسياسية.

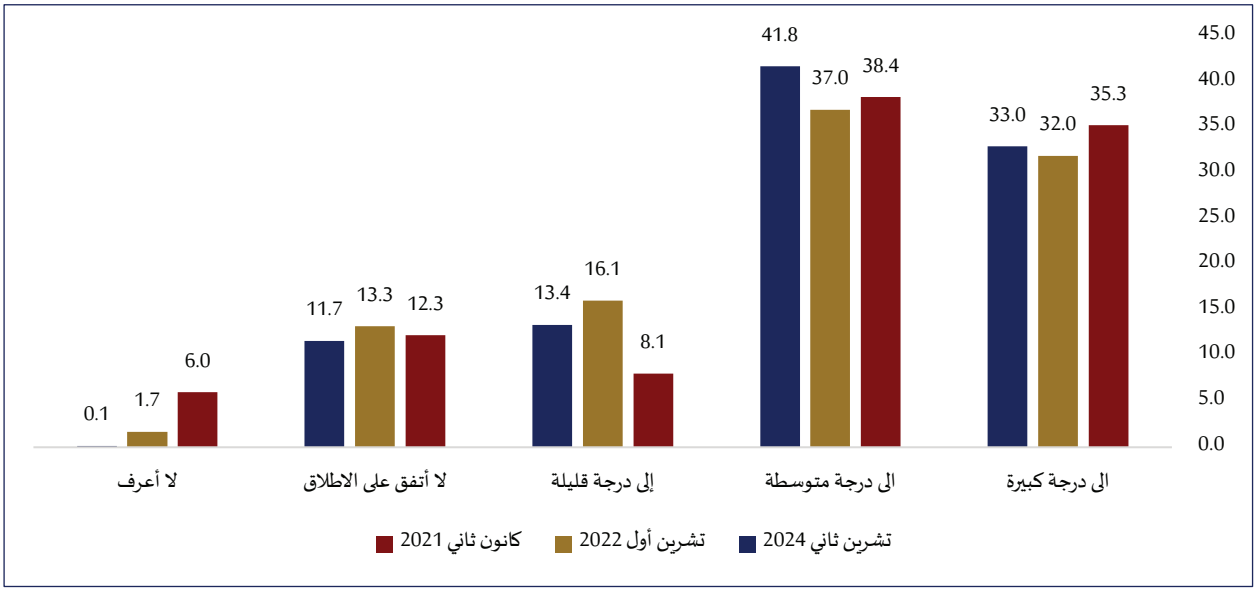

الشكل 24: إلى أي درجة تعتقد أن أعضاء البرلمان الاناث يتمتعن بنفس الكفاءة مقارنة بزملائهم الذكور؟

ويدعم هذه الفرضية الاستنتاج بأن المزيد من الأردنيين بدأوا في رؤية النائبات على أنهن يتمتعن بنفس الكفاءة مثل أعضاء مجلس النواب الذكور. حيث يعتقد حوالي 65.3% من الأردنيين أن النائبات يتمتعن بنفس كفاءة أعضاء مجلس النواب الذكور، بارتفاع من 62% عند سؤالهم في تشرين الأول 2022 و63.6% عند سؤالهم في كانون الثاني 2021. ومن الجدير بالذكر أنه لا يزال من المبكر تقديم أي تقييم ملموس لعضوات مجلس النواب الحاليين نظراً لأن مجلس النواب قد شرع مؤخراً في أعماله. ومع ذلك، تقدم إجابات الأردنيين مؤشراً على مدى احتفاظهم بنظرة إيجابية.

3.4 بروزدور المرأة القيادية

يمكن أن يعزى الانخفاض الملحوظ في تصورات الأردنيين بشأن كفاءة عضوات مجلس النواب إلى نقص في وعيهم بالقيادات السياسية النسائية. وفي الواقع، عند سؤالهم عن اسم السياسية الأردنية التي يحترمونها أكثر، ذكر 32.5% فقط أسماء قيادات سياسية نسائية مختلفة، مقارنة بـ65.5% من عينة القيادات النسائية، بينما أشار 42.1% من العينة الوطنية أنه لا يوجد أي قيادات نسائية سياسية برأيهم، مقارنة بـ18.4% من عينة القيادات النسائية، و25.4% من العينة الوطنية ممن ذكروا بأنهم لا يعرفون أحد، مقارنة بـ16.1% من عينة القيادات النسائية. وعند تحليل طبيعة الأسماء المذكورة، نجد أنهن قلما يتشابهون بفلسفاتهم، مما يشير ربما إلى أن الأردنيين ذكروا هذه الأسماء لأسباب تتجاوز الهويات الأولية غير القائمة على الاختيار، بل بسبب عملهم وقدرتهم على التواصل مع احتياجات الأردنيين والاستجابة لها.

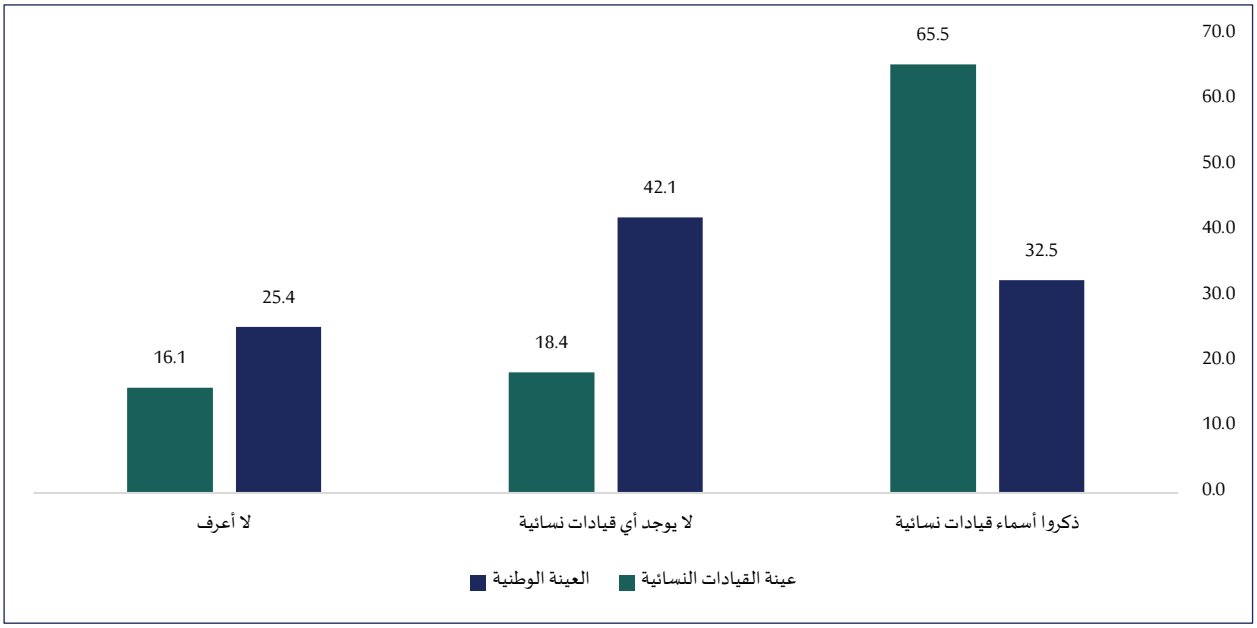

الشكل 25: باستثناء العائلة المالكة، ما هي أكثر امرأة سياسية تحترمها في الأردن؟

4. المشاركة السياسية للمرأة

4.1 التصورات حول قيمة المشاركة السياسية للمرأة

سعى الاستطلاع إلى تقييم كيفية رؤية الأردنيين للحالة الحالية للمشاركة السياسية للمرأة في الأردن. وبالتالي عند سؤالهم عما إذا كانوا يعتقدون أنها تسير في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ، يجد الاستطلاع تصورات إيجابية إلى حد ما. ففي العينة الوطنية، يعتقد حوالي 63.3% من الأردنيين أن المشاركة السياسية للمرأة تسير في الاتجاه الصحيح، مقارنة بـ 77.6% بين عينة القيادات السياسية النسائية.

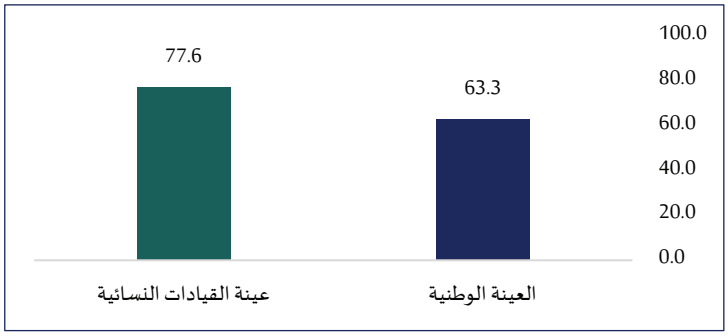

الشكل 26: بشكل عام، هل تعتقد بأن المشاركة السياسية للمرأة تسير في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

طُلب من الأردنيين أيضاً الإشارة إلى مدى أهمية مشاركة المرأة في السياسة بالنسبة لهم. وعند النظر في النتائج، أظهر الأردنيون تصورات إيجابية بشكل عام بشأن مشاركة المرأة في السياسة، حيث اعتبر 32.7% من الأردنيين أنها مهمة جداً، إلى جانب 43.8% يعتقدون أنها مهمة إلى حد ما، حيث يرى أكثر من ثلاثة أرباعهم قيمة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن، على الرغم من أن ربعهم لا يتفقون مع هذا الرأي. وهذا يؤكد على ضرورة تخفيف العقبات الاجتماعية وتعزيز إدماج الجنسين في السياسة. وقد تتمكن الحملات والسياسات التي تبرز فوائد المشاركة السياسية للمرأة في تنمية المجتمع والحوكمة من تغيير المواقف وزيادة الدعم.

4.2 التصورات حول كفاءة المرأة كقائدة سياسية

وعند سؤال الأردنيين عما إذا كانت النساء مؤهلات مثل الرجال لشغل المناصب السياسية، سلطت الإجابات الضوء على وجهات نظر إيجابية إلى حد ما، حيث أشار 29.5% من الأردنيين إلى أن النساء مؤهلات بنفس القدر بدرجة كبيرة، وأشار 41.1% إلى أنهن مؤهلات بنفس القدر بدرجة متوسطة، وأشار 12.2% إلى أن النساء لسن مؤهلات على الإطلاق مثل الرجال. ومن بين القيادات السياسية النسائية، كانت الإجابات أكثر إيجابية كما هو متوقع، حيث أشار 73% إلى أن المرأة مؤهلة تماماً مثل الرجال.

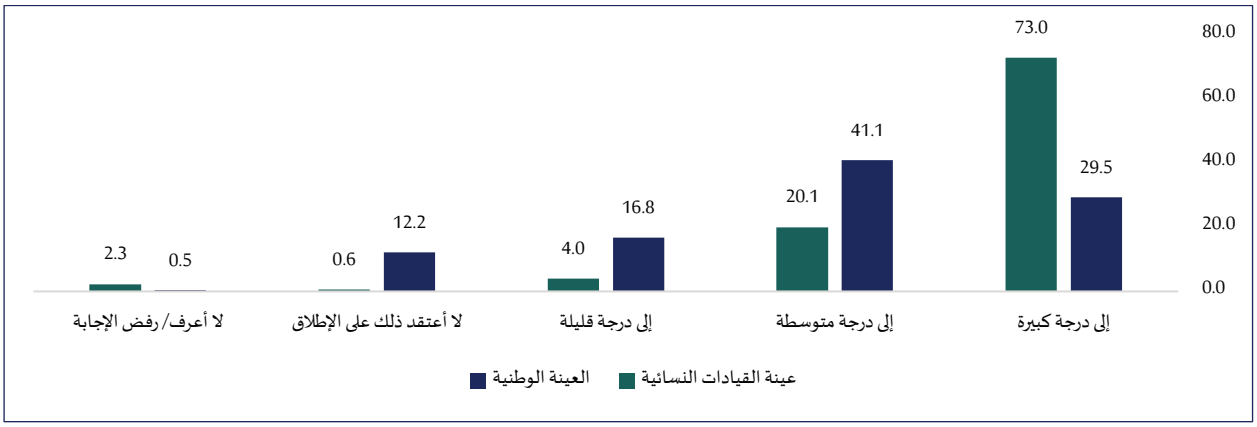

الشكل 27: إلى أي درجة تعتقد أن المرأة مؤهلة بنفس القدر لتولي المناصب السياسية مثل الرجل؟

ومن بين 70.6% من الأردنيين الذين أظهروا بعض التصورات الإيجابية، أشار ما يزيد قليلاً عن 30% إلى أن المرأة تتمتع بالسمات الشخصية اللازمة لتكون قائدة كفؤة وموثوقة، يليها 26% قالوا الشيء نفسه مع التركيز على الكفاءات المهنية والأكاديمية. ومع ذلك، حتى بينهم، أظهر حوالي 19% بعض التصورات السلبية، وربما لهذا السبب اختلروا النظر إلى مؤهلات المرأة على أنها مساوية إلى حد ما لمؤهلات الرجل.

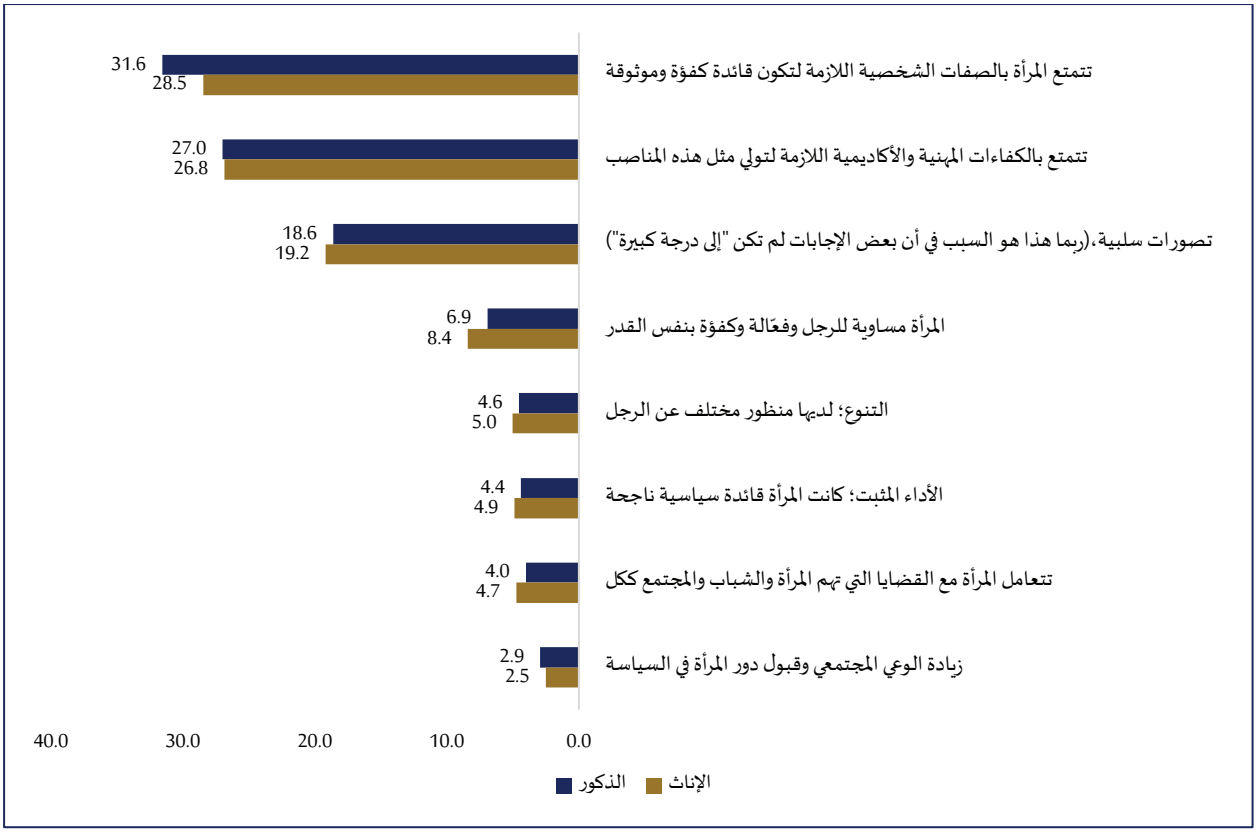

الشكل 28: لماذا تعتقد أن المرأة مؤهلة بنفس القدر لتولي المناصب السياسية مثل الرجل

ومن ناحية أخرى، من بين 12.2% الذين لا يعتقدون أن النساء مؤهلات على الإطلاق مثل الرجال لشغل المناصب العامة، عزا 31.1% اجابتهم إلى اعتقادهم بأن "النساء غير مؤهلات للأدوار السياسية؛ فهن غير قادرات ويفتقرن إلى الخبرة"، يليهم 22.3% ممن يرون أن الرجال أكثر قدرة وكفاءة، و21.4% ممن صرحوا بأن "النساء عاطفيات وضعيفات وبالتالي لا يمكنهن قيادة مثل هذه الأدوار". وتُظهر نتائج أخرى معايير اجتماعية وثقافية قائمة على النوع الاجتماعي راسخة بعمق، كما هو موضح في الشكل أدناه.

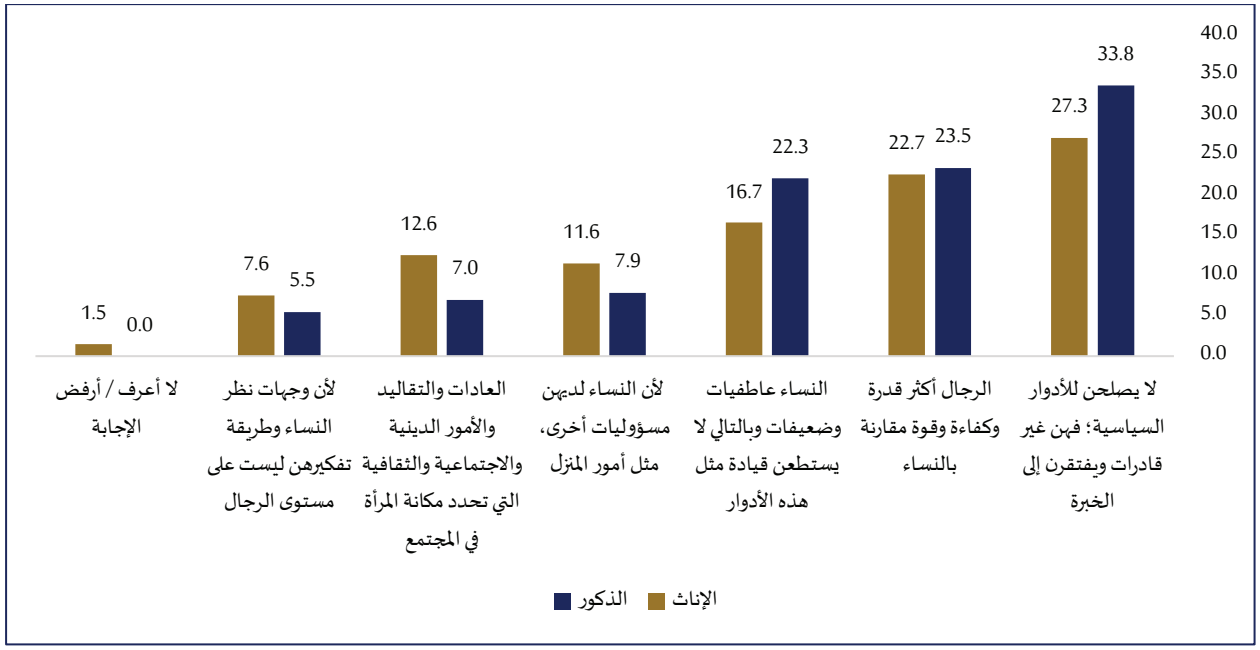

الشكل 29: لماذا تعتقد أن المرأة غير مؤهلة بنفس القدر لتولي المناصب السياسية مثل الرجل

4.3 المرأة كقائدة سياسية: المفاهيم الخاطئة المترسخة اجتماعياً وثقافياً

عند الحديث عن مدى تصور الأردنيين للتغيرات في المواقف العامة تجاه المرأة في السياسة على مدى السنوات القليلة الماضية، وجد الاستطلاع أن 44.4% من الأردنيين لاحظوا تحولاً إيجابياً، و5.3% لاحظوا تغيراً سلبياً، و48.5% لم يلاحظوا أي تغيير على الإطلاق. أما بالنسبة للقيادات السياسية النسائية، فقد بدت أكثر تفاؤلاً، حيث لاحظ 86.2% تغيراً إيجابياً و12.6% لم يلاحظوا أي تغيير.

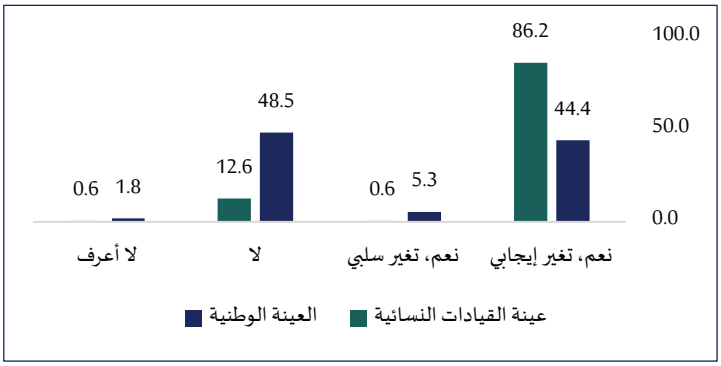

الشكل 30: هل لاحظت أي تغيرات في المواقف العامة تجاه المرأة في السياسة خلال السنوات القليلة الماضية؟

ومن بين الذين لمسوا تغيراً إيجابياً، أوضح نحو 30.3% أن التغير الإيجابي هو "أن النساء أصبحن الآن أكثر كفاءة وحضوراً وظهوراً سياسيا"، يليهم 22.5% ممن يعتقدون أن "هناك المزيد من الفرص المتاحة للنساء لتولي مكانتهن الصحيحة في السياسة"، ونحو 15% ممن أشاروا إلى أن "المجتمع أصبح أكثر قبولاً وانفتاحا للنساء في السياسة". وعلاوة على ذلك، أبرز نحو 13% أن جهود الإصلاح أسفرت عن نظام يعزز المساواة ويدعم حقوق المرأة، حيث أضاف 10.3% أن هناك تمثيلاً أكبر للنساء في المجلس نتيجة لذلك.

وعلى النقيض من ذلك، كان اعتبار التقدم "شعارات فارغة بلا نتائج ملموسة" و"تولي النساء لمناصب لا يستطعن قيادتها" من أكثر التغيرات "السلبية" انتشاراً، حيث أشار إليها 20.1% و18.8% على التوالي من أولئك الذين أشاروا إلى أنهم لاحظوا تغييرات سلبية في المواقف العامة تجاه المرأة في السياسة على مدى السنوات القليلة الماضية (5.3%). وبشكل عام، تؤكد الفجوة بين العينتين على ضرورة زيادة الوعي بالإصلاحات الجارية وآثارها لضمان أن جميع الفئات الديموغرافية تعترف وتدرك المساحة والفرص التي توفرها جهود التحديث الجديدة.

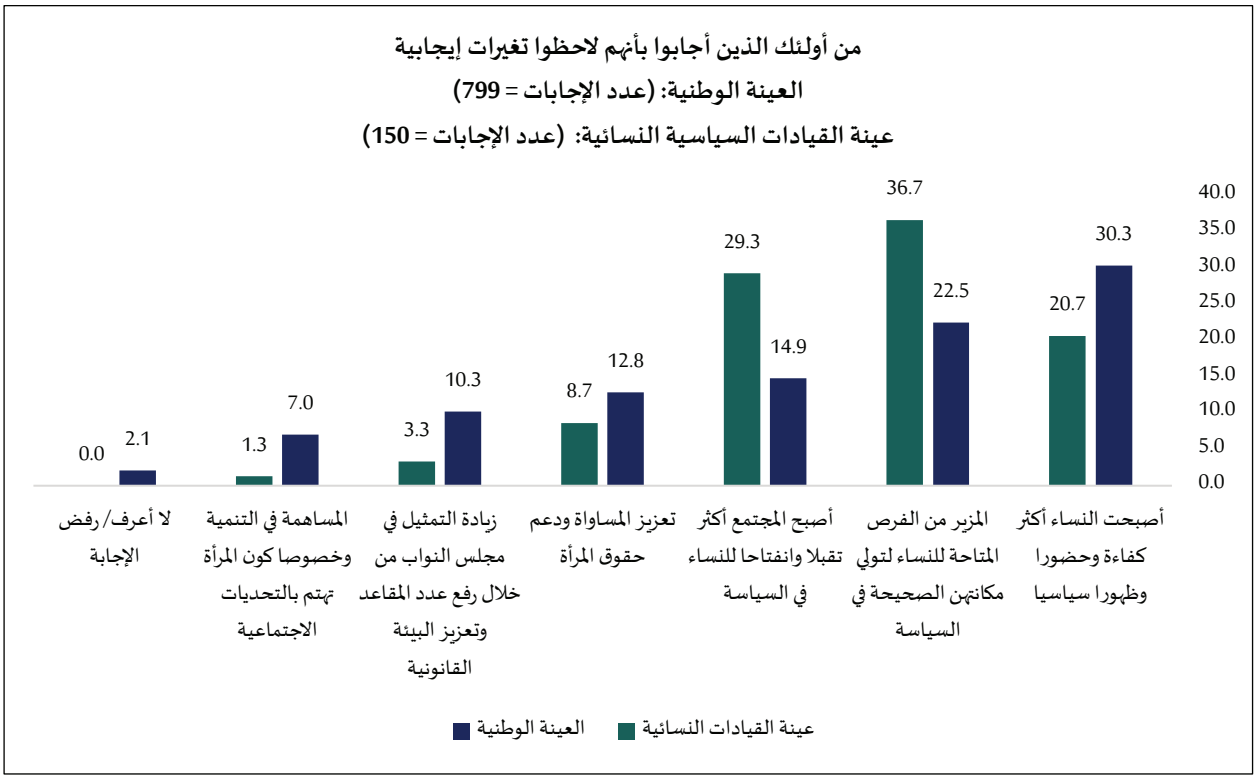

الشكل 31: ما هو التغيير الإيجابي؟

4.4 المرأة كقائدة سياسية: كسب التأييد والقضايا غير المعالجة

وعند سؤالهم عما إذا كانوا يعتقدون أن السياسيات يعالجن قضايا مختلفة عن القضايا التي يعالجها الرجال، وجد الاستطلاع ردوداً متباينة. فمن بين الأردنيين، أشار 49.7% إلى أن النساء يعالجن قضايا مختلفة عن تلك التي يعالجها الرجال، في حين أكد 48.3% أن النساء يعالجن نفس القضايا.

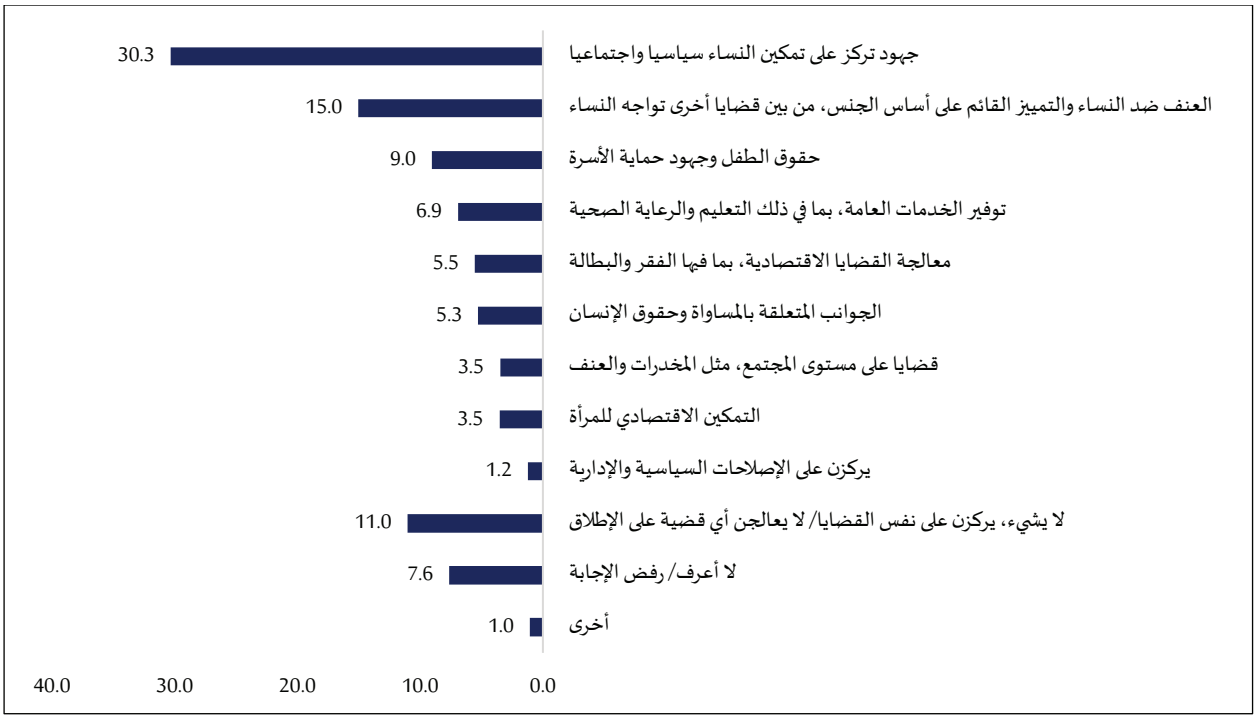

الشكل 32: ما هي القضايا التي تميل القيادات السياسية من النساء إلى التركيز عليها والتي لا يتناولها الرجال؟

وعندما طُلب منهم الإشارة إلى مدى اتفاقهم مع الخبراء الذين يقولون إن النساء يميلن إلى التركيز على القضايا التي تهم شريحة أكبر من المجتمع، بدلاً من القضايا التي تهم النساء فقط، كان الأردنيون أكثر ميلاً إلى الموافقة. ففي الواقع، وافق ما يقرب من 30.7% من الأردنيين بشدة، إلى جانب 43.9% وافقوا إلى حد ما. ثم طُلب من الأردنيين الإشارة إلى القضايا التي يعتقدون أن القيادات السياسية النسائية تميل إلى معالجتها على عكس الرجال. ووجد الاستطلاع أن 30.3% من الأردنيين يعتقدون أن السياسيات يميلن إلى التركيز على الجهود المتعلقة بتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً. يلي ذلك 15% ممن أشاروا إلى "العنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين، من بين قضايا أخرى تواجه المرأة" و9% ممن أكدوا على "حقوق الأطفال وجهود حماية الأسرة". وتُظهر النتائج أن النساء يُنظر إليهن، في المتوسط، على أنهن أكثر اهتماماً بالتحديات المجتمعية على المستوى المحلي.

وقد أدلت القيادات السياسية النسائية بدلوها في هذا الشأن، مؤكدة أنه من المتوقع أن تركز في المقام الأول على القضايا الاجتماعية، كما أوضحت ذلك ما يقرب من 82% من القيادات التي شملها الاستطلاع. كما أشار حوالي 79% إلى أنه من المتوقع أن تركز بشكل أساسي على قضايا تقديم الخدمات، متقدمة قليلاً على قضايا المرأة، كما أشار 77.4% من العينة. وأشار أقل من ثلثي القيادات النسائية إلى أنه من المتوقع أن تركز بشكل أساسي على السياسة الأمنية، وقال أكثر من نصفهن نفس الشيء بالنسبة للسياسة الخارجية، وهما حقيبتان يهيمن عليهما الرجال تقليدياً.

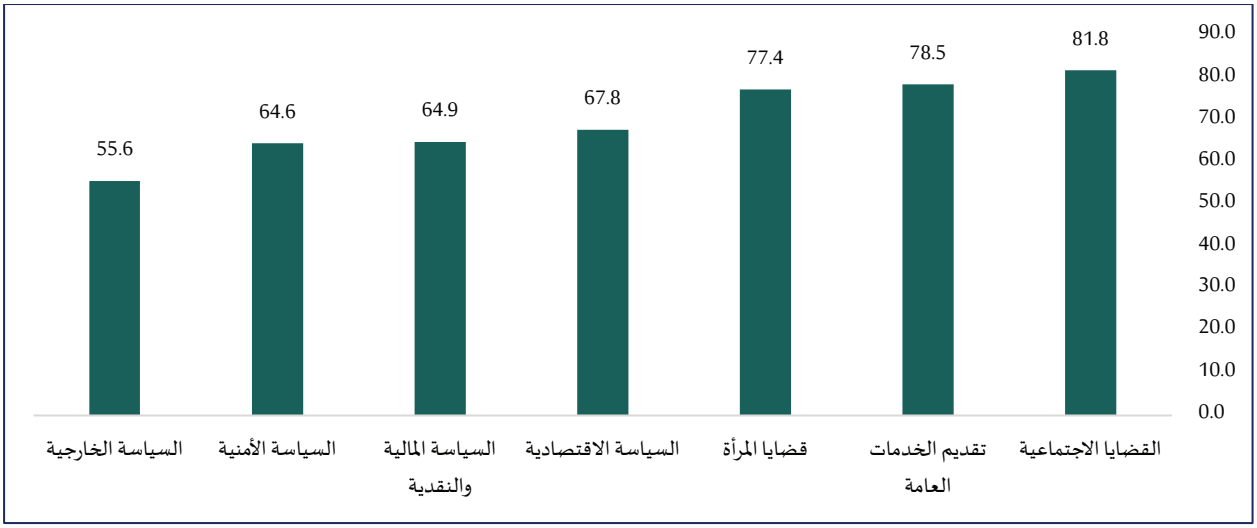

الشكل 33: إلى أي درجة تعتقدين أنه من المتوقع أن تركز النساء السياسيات بشكل أساسي على "....."؟

4.5 على أرض الواقع: المرأة كممثلة للأردنيين

على الرغم من التقدم الهائل الذي تم إحرازه منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2020، وخاصة في سياق التحديث السياسي، فإن الاستطلاع يظهر تغيراً محدوداً في رضا الأردنيين عن التمثيل الحالي للمرأة في الحياة السياسية في الأردن. وفي الواقع، بينما كان ما يقرب من ثلاثة أرباع الأردنيين راضين عند سؤالهم في كانون الثاني 2021، هناك انخفاض بنحو 4.2 نقطة مئوية عند سؤالهم في تشرين الثاني 2024، حيث أصبح 13.8% الآن غير راضين على الإطلاق، ارتفاعاً من 7.8%. ويمكن أيضاً النظر إلى هذه النتائج بشكل إيجابي، لأنها قد تستلزم دعم الأردنيين لمزيد من جهود التحديث لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة بما يتجاوز الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

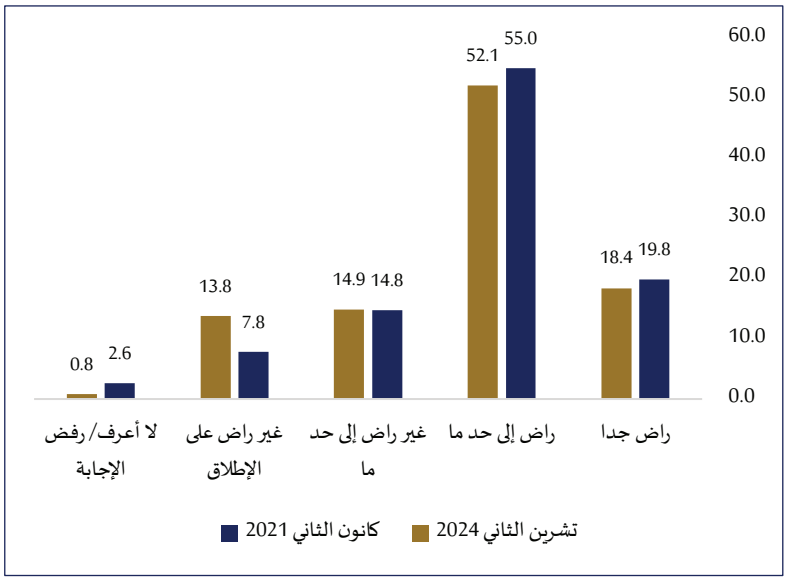

الشكل 34: إلى أي درجة أنت راض عن مستوى تمثيل النساء في السياسة؟

عندما يتعلق الأمر بالشعور الفعلي والملموس بالتمثيل من جانب النساء على أرض الواقع، يجد الاستطلاع استجابات متباينة. فعندما طُلب من الأردنيين تحديد مدى شعور الأردنيين بتمثيلهم من جانب السياسيات الحاليات، أشار ما يقرب من 44.5% منهم إلى ذلك بدرجة كبيرة أو متوسطة، في حين لا يشعر 35.2% بأنهم ممثلون من جانب القيادات السياسية النسائية على الإطلاق. ويمكن قراءة ذلك بطرق متعددة، ولكن بما أن الأردنيين يرون قيمة في المشاركة السياسية للمرأة، كما هو موضح في وقت سابق، فإنه من غير المتوقع أن تظهر بعض الأسباب المتعلقة بالصور النمطية القائمة على أساس الجنس.

ومع ذلك، عندما سئلوا عن سبب عدم شعورهم بأن النساء يمثلهم في السياسة الحالية، قدم ما يقرب من 59% من أولئك الذين لا يشعرون على الإطلاق بأن النساء يمثلونهم (حوالي 31٪ من الأردنيين) صوراً نمطية قائمة على النوع الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، أكد 19.3% من هؤلاء أنه "لا مكان للمرأة في السياسة، فهي غير فعالة كقائدة سياسية" إلى جانب 18.5% يعتقدون أن النساء لا يمكنهن تمثيل الرجال بسبب الاختلافات في الاحتياجات، وذكر 17.2% أن "النساء عاطفيات وضعيفات وغير مؤهلات لتقلد مثل هذه المناصب، وأضاف 3.8% أن "السياسة للرجال، إنهم أقوى وأكثر كفاءة كقادة". وحتى عند التحليل حسب جنس المستجيب، لوحظ أن أكثرية المستجيبات الإناث يرون أنه لا يمكن الوصول إلى النساء ولا يتعاملن بشكل مباشر مع الناس حول القضايا التي تهمهم، بينما ركز المستجيبون الذكور على أمور أشبه بالتمييز على أساس الجنس.

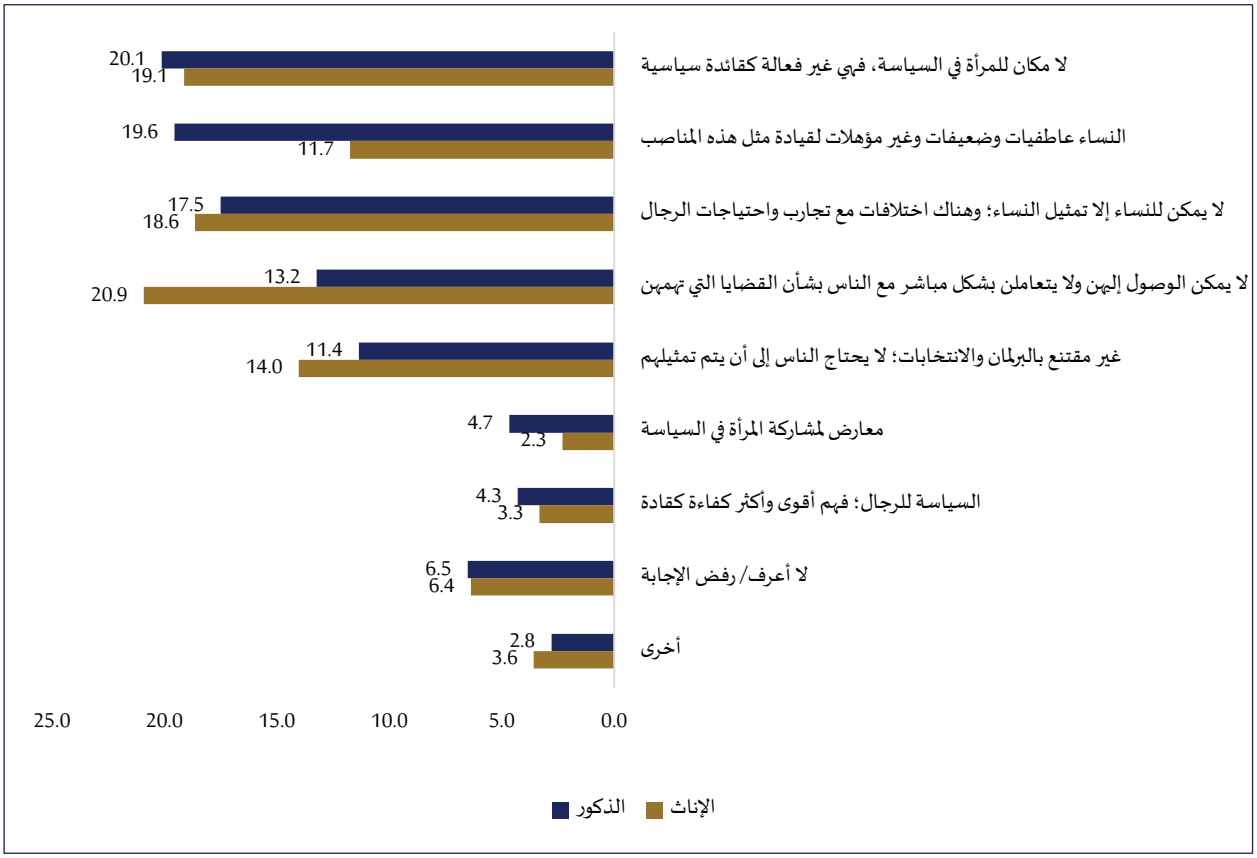

الشكل 35: لماذا لا تشعر إلى بأن النساء السياسيات الحاليات يمثلنك؟ (عدد الإجابات = 959)

وعلى النقيض من ذلك، قدم 42.6% من الأردنيين الذين يشعرون بأن النساء يمثلونهم سياسيا أسباباً تتعلق بالنتائج التي تجعلهم يشعرون بذلك. وفي الواقع، أشار 22% منهم إلى أن المرأة "كفؤة وموثوقة وشجاعة"، يليهم 20.1% صرحوا بأن "النساء يعالجن قضايا المرأة والشباب"، وأشار 15% إلى أن النساء "يعالجن قضايا تهم المجتمع، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات"، وعزا 9.4% إلى أن المرأة "جزء رئيسي من المجتمع، ويمكنها أن تكون قائدة عظيمة، وينبغي تمكينها"، وأبرز 7.7% أن "المرأة يمكنها نقل هموم الناس بشكل جيد للغاية". وبينما مال حوالي ثلث الذكور إلى القول بأن النساء كفؤات وموثوقات ولديهن الشجاعة الكافية، ذكر أكثرية الإناث أنهم يشعرون بأن النساء السياسيات الحاليات يمثلهن بسبب أنهن يتناولون القضايا المتعلقة بالمرأة والشباب، وهو الأمر الذي اتفق معه أكثرية المستجيبين ممن يبلغون من العمر ما بين 18 و35، بينما مال المستجيبون من الفئات العمرية الأكبر إلى الحديث عن أسباب متعلقة بشخصية وسمات المرأة القائدة.

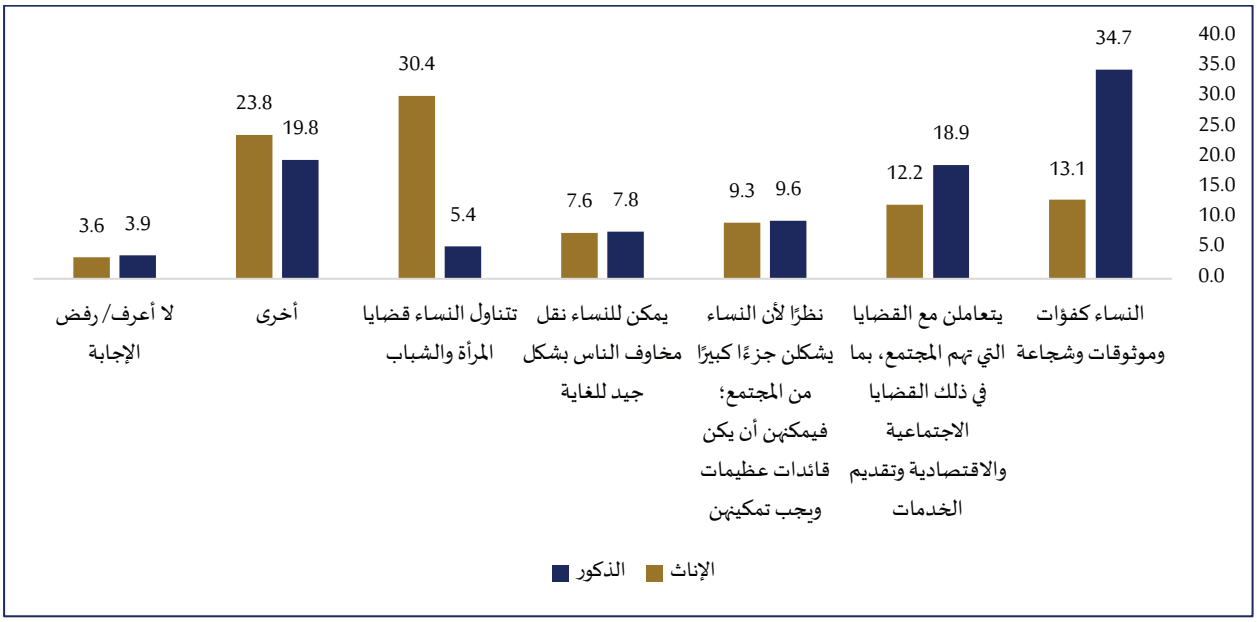

الشكل 36: لماذا تشعر إلى بأن النساء السياسيات الحاليات يمثلنك؟ (عدد الإجابات = 774)

4.6 التحديات والمعيقات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة

لفهم التحديات التي تواجهها النساء في السعي لمهن السياسية، استكشف الاستطلاع عدداً من التحديات المحتملة لفهم أين يجب إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تسهيل وصول المزيد من النساء إلى الأدوار في الحياة السياسية. وتُظهر النتائج أنه من بين عينة القيادات النسائية، أشار 91.4% إلى الافتقار إلى الوصول إلى الوسائل المالية لتغطية نفقات الحملة باعتباره الحاجز الأكثر أهمية، وهو الشعور الذي تردد صداه لدى 73.4% من الأردنيين. وبالنسبة للعينة الوطنية، أشار 74.2%، باعتباره الحاجز الأكثر أهمية الذي يعوق مشاركة المرأة السياسية، إلى أن أفراد الأسرة الذكور، بما في ذلك الأزواج، لن يسمحوا لها بالدخول في ذلك المجال.

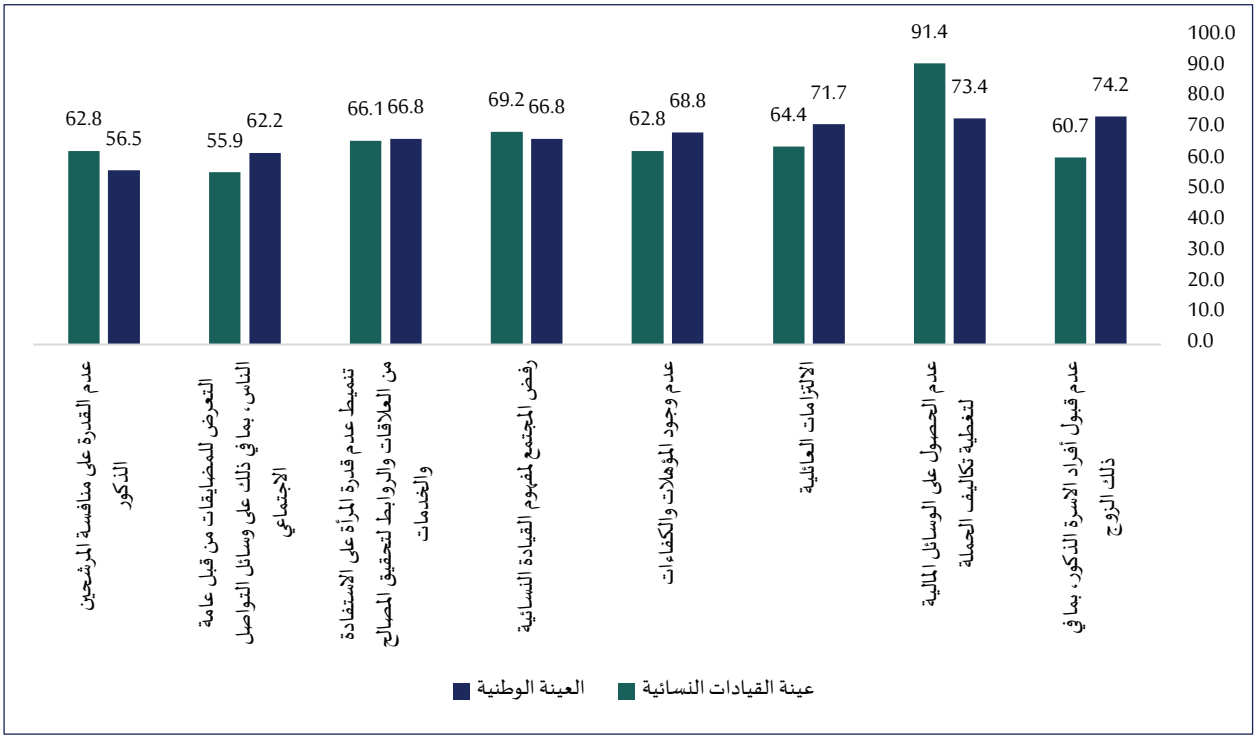

الشكل 37: إلى أي درجة يشكل "....." عائقا يحول دون المشاركة السياسية للمرأة؟

علاوة على ذلك، كانت الالتزامات العائلية بارزة أيضاً، حيث أشار إليها 71.7% من العينة الوطنية و64.4% من القيادات السياسية النسائية. وأقر 66.8% من العينة الوطنية و69.2% من القيادات السياسية النسائية بالرفض المجتمعي لقيادة المرأة، وكان التعرض للمضايقات، بما في ذلك الإساءة عبر الإنترنت، عائقاً يحود دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية بحسب 62.2% من العينة الوطنية و55.9% من القيادات السياسية النسائية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 56.5% من العينة الوطنية و62.8% من القيادات السياسية النسائية بصعوبة المنافسة مع المرشحين الذكور. واعتبر 66.8% من العينة الوطنية و62.8% من عينة القيادات النسائية الافتقار إلى المؤهلات والكفاءات تحدياً يصعب من المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك الصورة النمطية لعدم قدرة المرأة على الاستفادة من العلاقات للحصول على تسهيلات سياسية.

ومن المثير للاهتمام أن المستجيبات من الاناث يدركن الحواجز الهيكلية والاجتماعية والثقافية أكثر من الرجال، حيث ذكر 77.1% من النساء أن الحرمان من المشاركة السياسية من قبل أفراد الأسرة الذكور يشكل عائقاً يحول دون مشاركة المرأة في السياسة، كما أشار ما يقرب من 77% أيضاً إلى نقص الموارد المالية لتغطية تكاليف الحملة، وأشارت 74% أشاروا إلى الالتزامات العائلية.

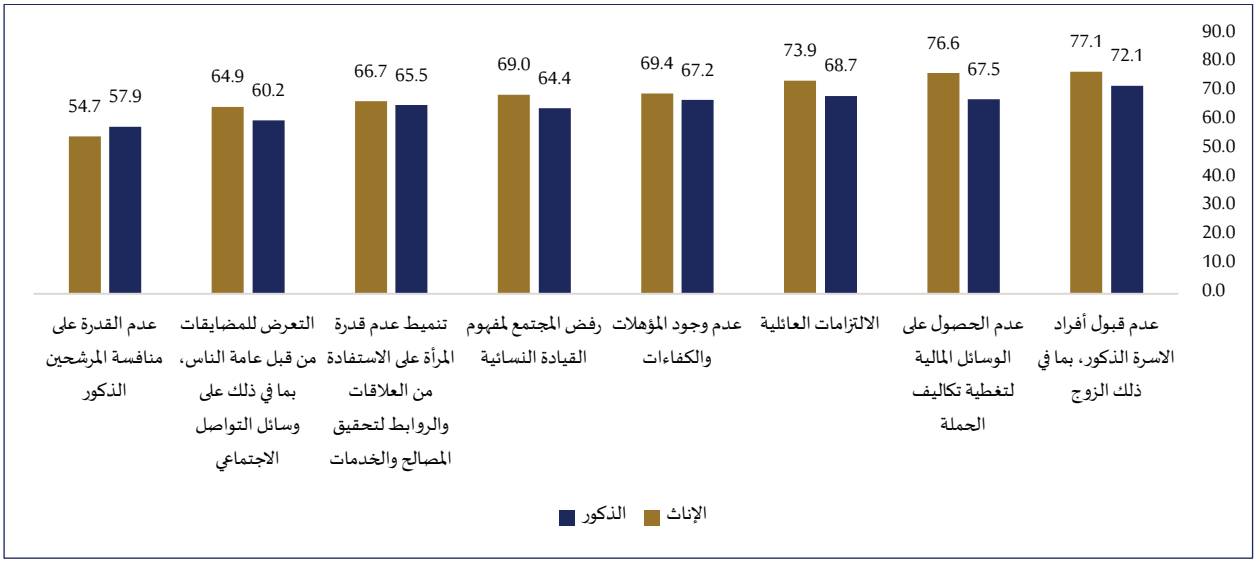

الشكل 38: إلى أي درجة يشكل "....." عائقا يحول دون المشاركة السياسية للمرأة؟

5. المرأة والانتخابات البرلمانية

5.1 تقييم الأردنيين للانتخابات البرلمانية لعام 2024

غاص الاستطلاع في تصورات الأردنيين للانتخابات البرلمانية لعام 2024، التي أجريت في 10 أيلول، خاصة وأنها كانت أول حدث على المستوى الوطني منذ دخول جهود التحديث الأخيرة حيز التنفيذ. وفي الغالب أفاد حوالي 55.6% من الأردنيين أنهم راضون تماماً أو إلى حد ما عن الانتخابات، بينما كان 12% غير راضين إلى حد ما و29.8% غير راضين على الإطلاق. وعليه، تم رسم استقطاب واضح مع انقسام ملحوظ بين الرضا وعدم الرضا، مع ميل طفيف نحو الرضا، وهو شعور نادراً ما ظهر في الاستطلاعات السابقة.

ويمكن تفسير ذلك بارتفاع ملحوظ في نسبة الأردنيين الذين يعتقدون أن الانتخابات تعكس إرادة الأردنيين بشكل دقيق، ففي الواقع وبالمقارنة مع الاستطلاع السابق الذي أجري في كانون الثاني 2021، تضاعفت نسبة الأردنيين الذين يعتقدون أن الانتخابات تعكس إرادة الشعب الأردني بشكل كامل تقريباً، حيث قفزت من 10% إلى 19.9%، مقترنة بزيادة بين من ذكروا أن الانتخابات تعكس إرادة الأردنيين إلى حد ما، حيث استقرت عند 38.5% - ارتفاعاً من 25.9%.

وهناك عامل مهم آخر يمكن أن يفسر الزيادة في الموقف الإيجابي بين الموجتين، وهو ما يمكن تفسيره مباشرة من خلال العملية المجددة نفسها. ويمكننا أن نرى بوضوح أن المركزية والتماسك اللذين أدارت بهما الهيئة المستقلة للانتخابات الانتخابات، بما في ذلك الإشراف على عملية تصحيح الأحزاب السياسية لأوضاعها وإعادة ترتيب هياكلها، كانا بمثابة المحفز، وخاصة مع انخفاض نسبة الأردنيين الذين أفادوا بأي آراء سلبية معيارية حول العملية الانتخابية نفسها.

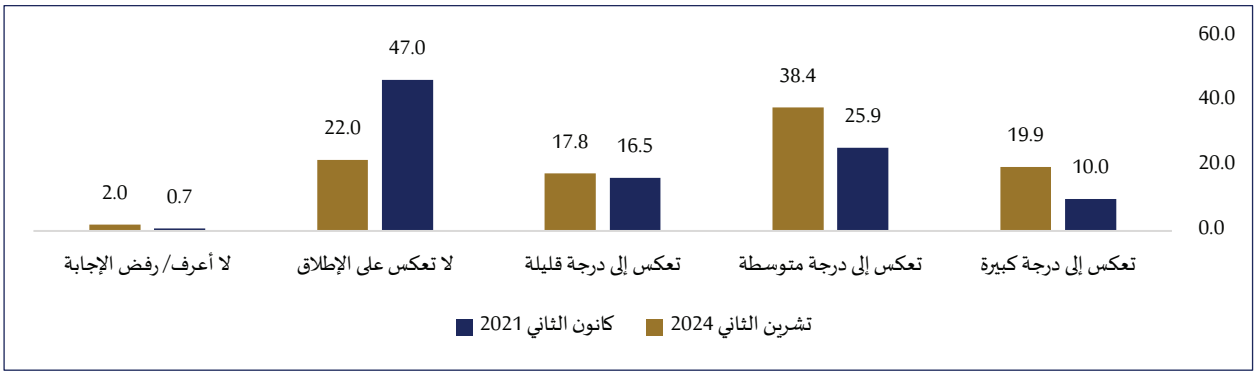

الشكل 39: إلى أي مدى تعتقد بأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة تعكس بشكل دقيق إرادة الشعب الأردني؟

وقد وفر نظام التصويت المزدوج للأردنيين المزيد من الفرص لتعزيز تمثيلهم. ويكشف الاستطلاع أن ما يقرب من 64.6% من الأردنيين كانوا قادرين على التمييز بين القوائم الوطنية والمحلية، وهو ما كان في البداية مصدر قلق للجهات التنظيمية الذين كانوا قلقين من أن ينعكس سلباً على العملية. ولحسن الحظ، ترسم النتائج نتيجة إيجابية، حيث أفاد 4.9% فقط أنهم غير قادرين على التمييز بين القائمتين على الإطلاق. وعلى نحو مماثل، يمكن أن تُعزى هذه الآراء أيضاً إلى أن الأردنيين يرون في الأغلب مستوى عالٍ من الوضوح فيما يتعلق بعمليات الاقتراح والانتخابات، حيث أشار 59.4% و56.9% على التوالي إلى أن هذه العمليات كانت واضحة وسهلة الفهم إلى درجة كبيرة، في حين لم يجدها 9.5% و10.1% فقط مفهومة على الإطلاق، وهو ما يعكس نسبة تقارب 6 إلى 1.

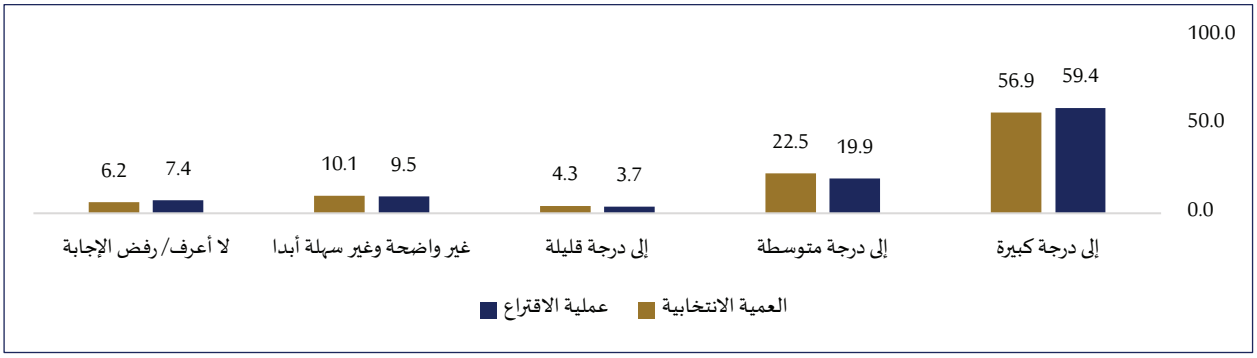

الشكل 40: إلى أي درجة كانت "....." واضحة وسهلة بالنسبة لك لفهمها؟

الجدير بالذكر أن المستجيبين من محافظة الوسط أبدوا نسب أقل فيما يتعلق بمدى وضوح عملية الاقتراع والعملية الانتخابية، مقارنة بالمستجيبين من محافظات الشمال والوسط، كما هو موضح في الشكل أدناه، وهو ما يتطلب تعزيز الجهود التوجيهية والتوعوية في الانتخابات القادمة، لاسيما عند أخذ الفرق في أعداد الناخبين من مختلف الأقاليم في عين الاعتبار.

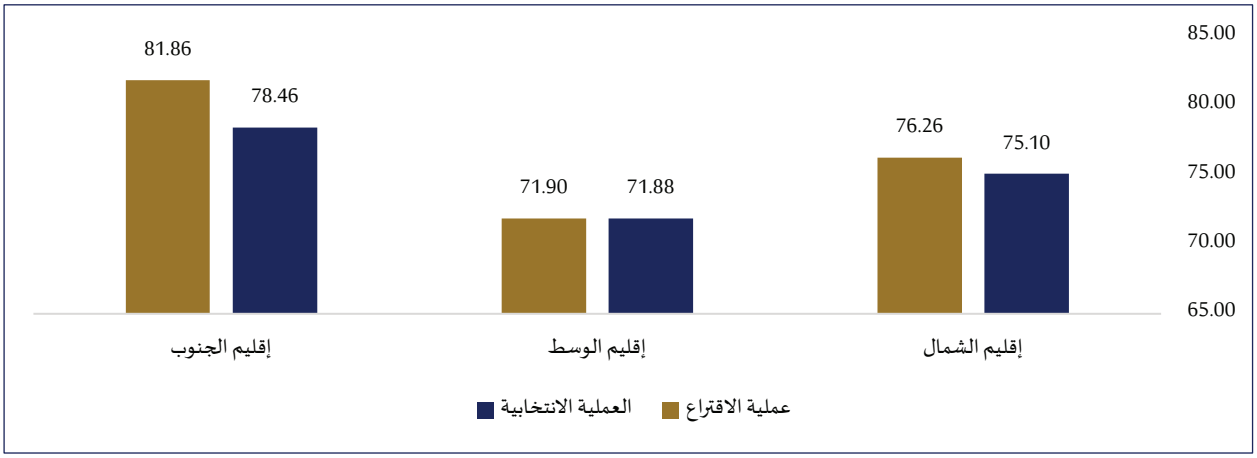

الشكل 41: إلى أي درجة كانت "....." واضحة وسهلة بالنسبة لك لفهمها؟

5.2 مستوى مشاركة الأردنيين في الانتخابات البرلمانية لعام 2024

أعلنت اللجنة المستقلة للانتخاب عن نسبة إقبال على التصويت بلغت 32.25%، ارتفاعاً من 29.9% المسجلة في انتخابات 2020. وعند النظر على وجه التحديد في سلوك التصويت لدى المشاركين، وجد الاستطلاع أن 43.5% من الأردنيين أشاروا إلى أنهم صوتوا، مع تصويت ما يقرب من 9،6% من الأردنيين فقط في القائمة المحلية ولم يقوموا بانتخاب حزب سياسي ضمن القائمة الوطنية، بينما لم يشارك 46.2%.

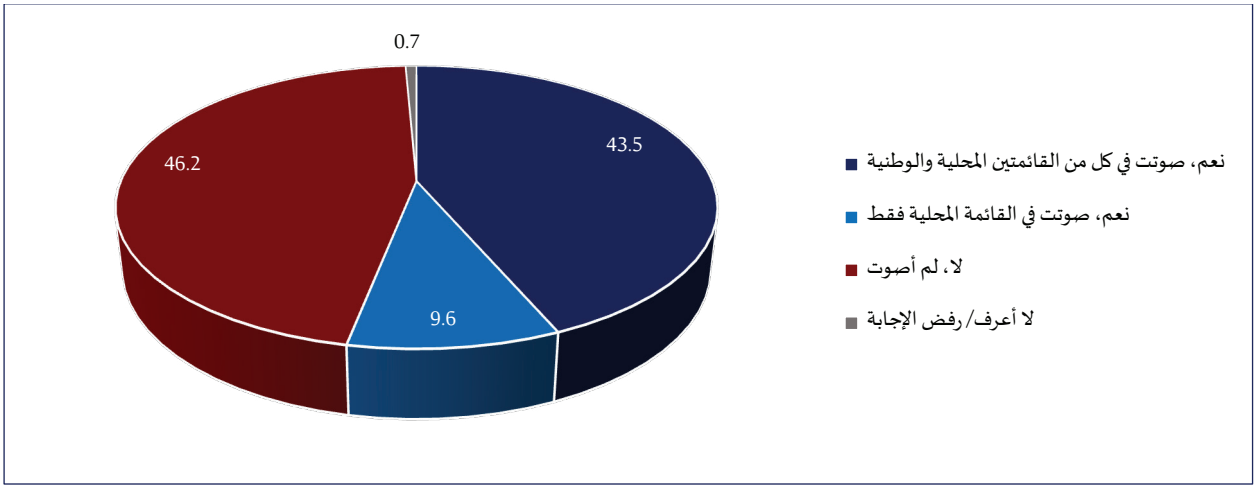

الشكل 42: هل انتخبت ضمن "....." في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 10 أيلول؟

ومن بين الذين صوتوا، كان 28.7% مدفوعين بروابط قبلية أو عائلية، إلى جانب 11% ذكروا بأنهم صوتوا لأن المرشح من منطقتهم. وفي ظاهر الأمر، يبدو أنه لم تكن هناك أي تغييرات في الدوافع التي تحرك الناس للتصويت؛ ومع ذلك، أشار 35.4% (بواقع 17.9% و17.6%) إلى أنهم صوتوا لأن المرشح يساعد الناس ولأنه كان صادقاً وجديراً بالثقة ولأنه. وعزا ما يقرب من 6.7% مشاركتهم بالانتخابات للبرنامج السياسي للمرشح مما يدل على تركيز محدود من جانب الناخبين على الأجندات السياسية. ويشير هذا التحليل للرسم البياني إلى أنه في هذه الانتخابات، كانت الروابط الشخصية وتصورات الشخصية أكثر تأثيراً بكثير من المنصات السياسية أو استراتيجيات الأحزاب.

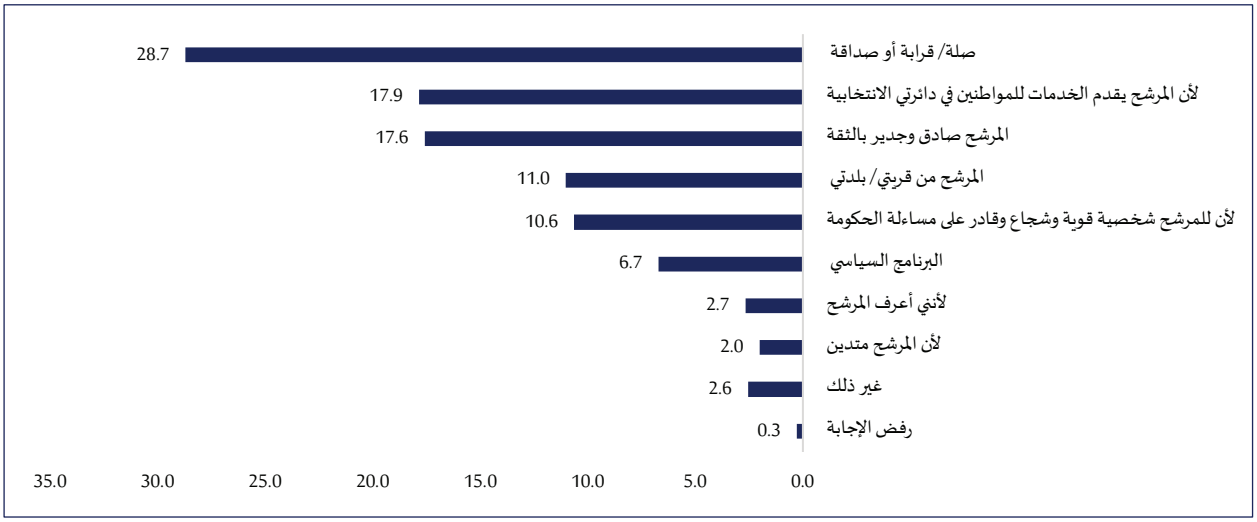

الشكل 43: أي من الآتي يعتبر أهم سبب لمشاركتك في الانتخابات؟

وعند سؤالهم عن سبب عدم تصويتهم، أشار الأكثرية إلى عدم وجود مرشح مؤهل، بحسب 23.5%، مقارنة بـ 19.5% في استطلاع كانون الثاني 2021. ومن اللافت للنظر أن هناك زيادة مقلقة في نسبة غير الناخبين الذين عزوا قرارهم إلى عدم اقتناعهم بالانتخابات، حيث بلغت 20.6%، مقارنة بـ 2.2% فقط عند سؤالهم في كانون الثاني 2021. ويقترن هذا بنحو 9.1% ذكروا أن أصواتهم لن يكون لها أي تأثير، أيضاً مقارنة بـ 2% فقط عند سؤالهم في كانون الثاني 2021.

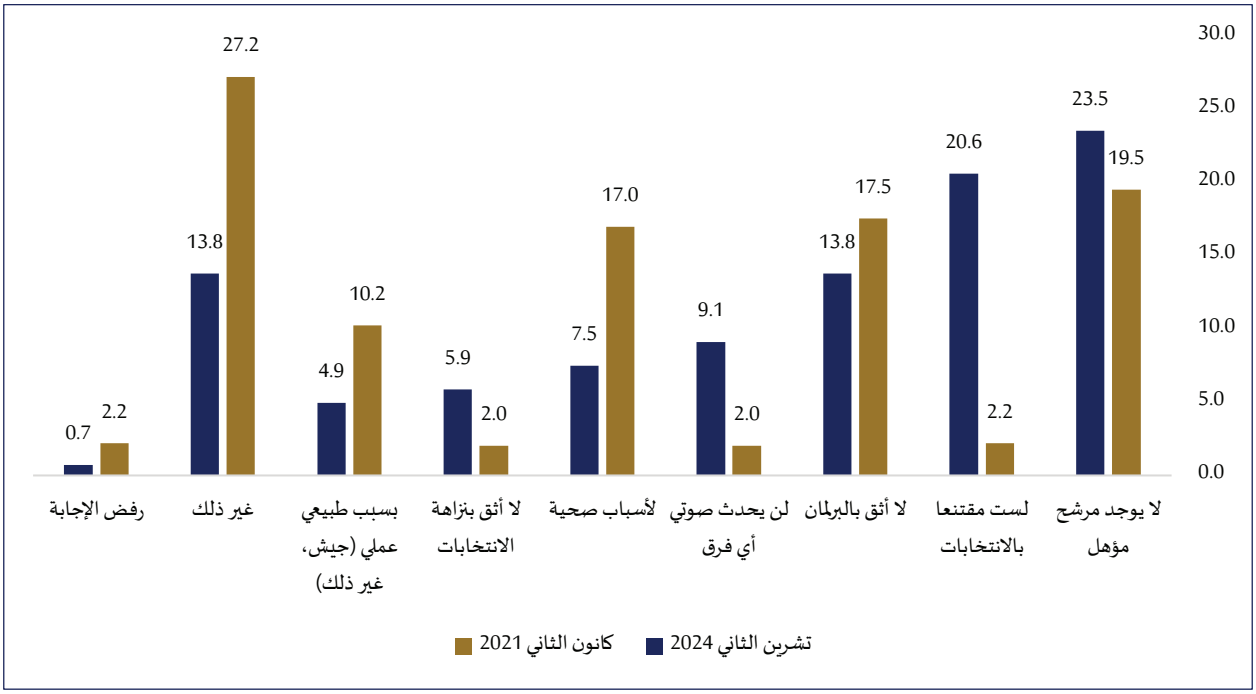

الشكل 44: لماذا لم تنتخب؟

شهد مدى شعور الأردنيين بالضغط عند التصويت تغيرات محدودة بين الموجتين. ولم يكن هناك سوى زيادة بنسبة 0.3 نقطة مئوية بين أولئك الذين أشاروا إلى أن شخصاً ما أثر على قرارهم بالتصويت أو عدم التصويت، حيث ارتفعت النسبة من 5.3% في كانون الثاني 2021 إلى 5.6% في تشرين الثاني 2024. ومن بين هؤلاء، أشار 33.3% إلى أن أزواجهم هم من أثروا على قراراتهم، يليهم 18.3% أشاروا إلى أصدقائهم، و17.9% لأقارب آخرين مثل الأعمام وأبناء عمومتهم، و17.3% لآبائهم.

5.3 مواقف الأردنيين تجاه التصويت للمرأة: بين التصورات والواقع

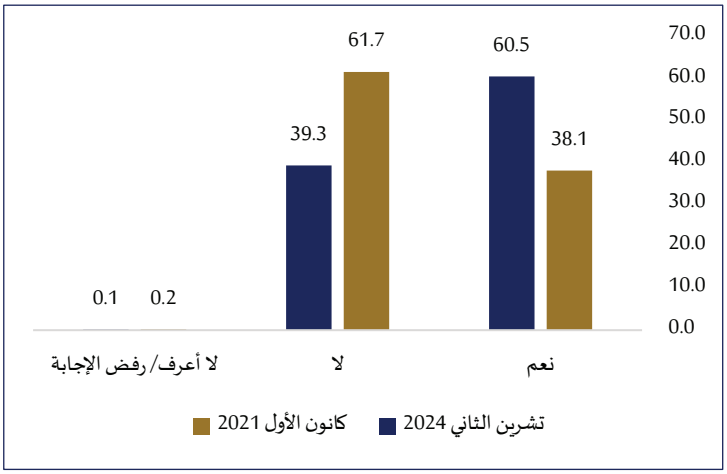

الشكل 45: هل صوتت لامرأة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة؟

وفيما يتعلق بالتصويت للمرأة، كشف الاستطلاع عن زيادة كبيرة بين الأردنيين الذين أشاروا إلى أنهم صوتوا بالفعل لامرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2024، بنسبة 60.5%، ارتفاعاً من 38.1% عندما سئلوا في كانون الثاني 2021 عن انتخابات 2020.

وكما هو موضح سابقاً، فازت النساء بـ 27 مقعداً في مجلس النواب، مقابل 15 مقعداً في السابق. ومن بين المناقشات السائدة المتعلقة بهذه الزيادة فكرة أن نظام التصويت بالصوتين يزيل الشعور بالمنافسة، مما يمنح الأردنيين شعوراً مريحاً بأنهم يستطيعون التصويت للنساء دون النظر إلى مثل هذا الإجراء من منظور "المحصلة صفر، الفائز يأخذ كل شيء". وتدعم القيادات السياسية النسائية هذه النتائج، حيث أشارت أكثر من 87% من القيادات التي شملها الاستطلاع إلى أن الزيادة في عدد النساء في مجلس النواب تعزى مباشرة إلى نظام التصويت بالصوتين. وعلاوة على ذلك، أكد ما يقرب من 77% من القيادات النسائية أيضاً أن نظام التصويت بالصوتين زاد من فرص النساء في الفوز بمقاعد في مجلس النواب لأنه أزال الشعور بالمنافسة مع المرشحين الذكور.

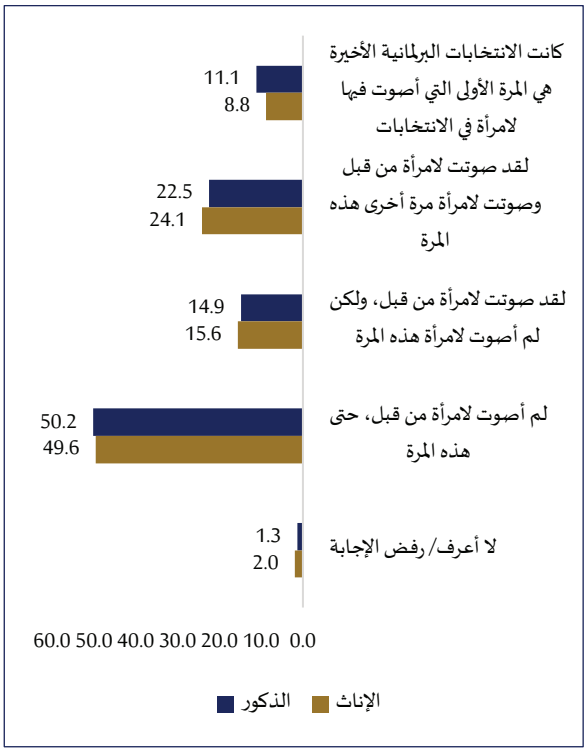

الشكل 46: أي من العبارات التالية هي الأقرب لتجربتك في التصويت لامرأة في انتخابات سابقة، سواء انتخابات برلمانية، أو لا مركزية، أو مناصب بلدية، أو مجالس الطلاب، أو المجالس التعاونية، أو الأندية، أو النقابات؟

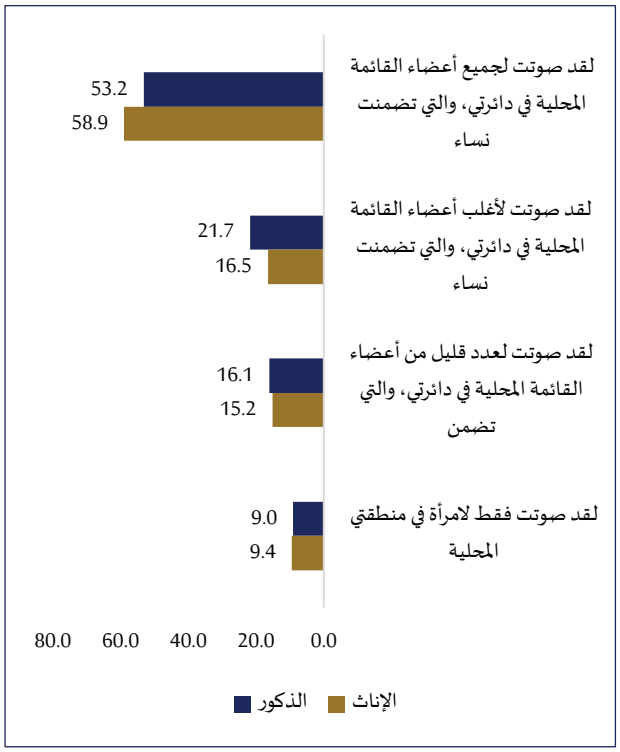

الشكل 47: إذا كانت الإجابة بنعم، فأي من الخيارات التالية أقرب إلى حالتك؟ (من الذين أشاروا إلى أنهم صوتوا لامرأة في الانتخابات، وكان عددهم 555)]

وبالمثل، قال 56% من الذين صوتوا للنساء إنهم صوتوا لجميع أعضاء القائمة في دائرتهم والتي شملت نساء، يليهم 19.2% صوتوا لمعظم أعضاء القائمة والتي ضمت نساء أيضاً، بينما أشار 15.6% إلى أنهم صوتوا لبعض أعضاء القائمة، والتي شملت نساء، حيث صوت 9.2% فقط لإمرأة ضمن القائمة المحلية في منطقتهم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن جهود التحديث ساهمت بشكل مباشر في تشجيع 10% من الأردنيين على التصويت للنساء وساهمت في الحفاظ على 23.3% من الأردنيين الذين صوتوا أيضاً للنساء من قبل. ومع ذلك، صرح أكثر من 49.8% من الأردنيين أنهم لم يصوتوا لامرأة من قبل، وهذا يشمل انتخابات 2024. وفوق ذلك، وربما بشكل أكثر صراحة، عزا ما يقرب من 35% من الذين صوتوا للنساء في الانتخابات أسبابهم إلى نظام الاقتراع المزدوج والحصص والأحزاب السياسية التي وسعت خيارات الناخبين بشكل عام.

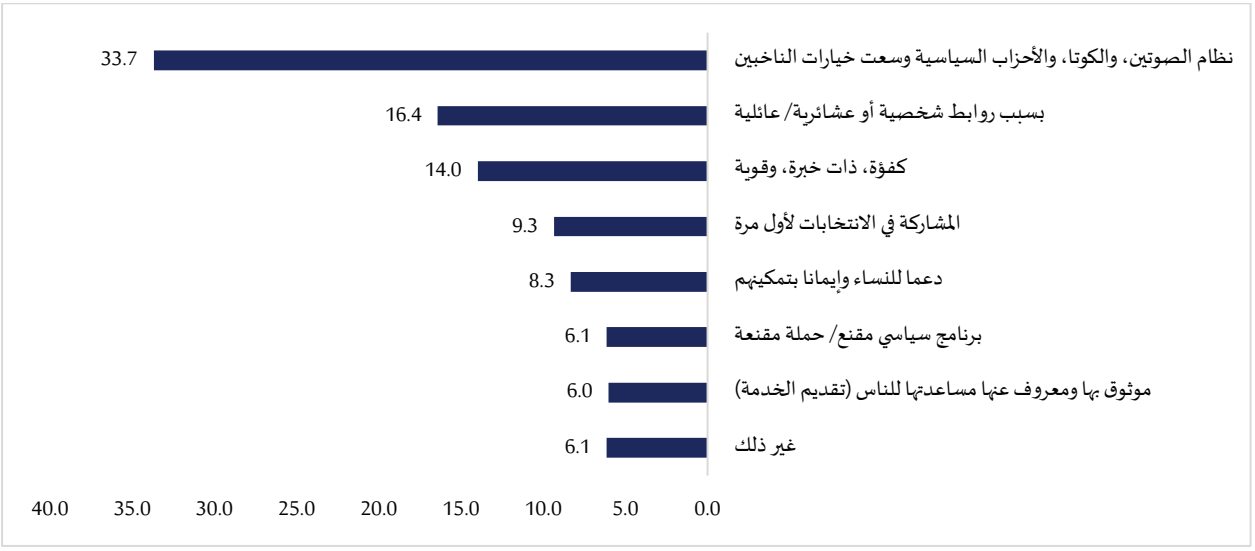

الشكل 48: لماذا قررت أن تصوت لامرأة هذه المرة (أهم سبب)

ومن ناحية أخرى، بين أولئك الذين لم يصوتوا للمرأة، قال 36.1% منهم إنه "لا توجد مرشحات جديرات بالثقة في القائمة" أو أنهم لم يكونوا على دراية أو لا يعرفون أي مرشحات. وتبع ذلك 23.2% أشاروا إلى أنهم لا يثقون كثيراً في مجلس النواب وغير مهتمين وغير مقتنعين بالمشاركة في الانتخابات. وأكد حوالي 17.4% أنهم يعارضون وجود المرأة في السياسة، معتبرين الرجال أكثر كفاءة.

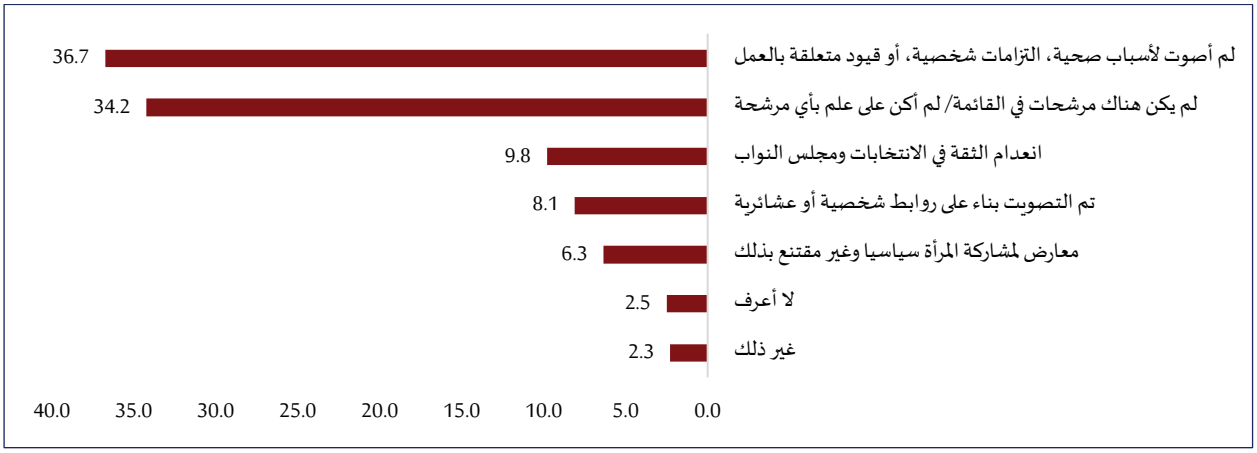

الشكل 49: لماذا لا؟

وأخيرا، سُئل الأردنيون عما إذا كانوا سيصوتون لامرأة في سياقات مختلفة. وأظهرت النتائج أن 75.3% من الأردنيين سيصوتون لامرأة عملت سابقاً كعضو مجلس محلي، و74.4% سيصوتون لنساء من منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، سيصوت 73.4% لامرأة مؤهلة أكثر وإن كانت مترشحة مقابل رجل من أفراء العائلة/العشيرة. وحتى إذا كانت المرأة تترشح كجزء من حزب سياسي معين، وهو ما كان تقليديا سببا في انخفاض الدعم، فإن 61.3% من الأردنيين سيصوتون لامرأة، على أي حال.

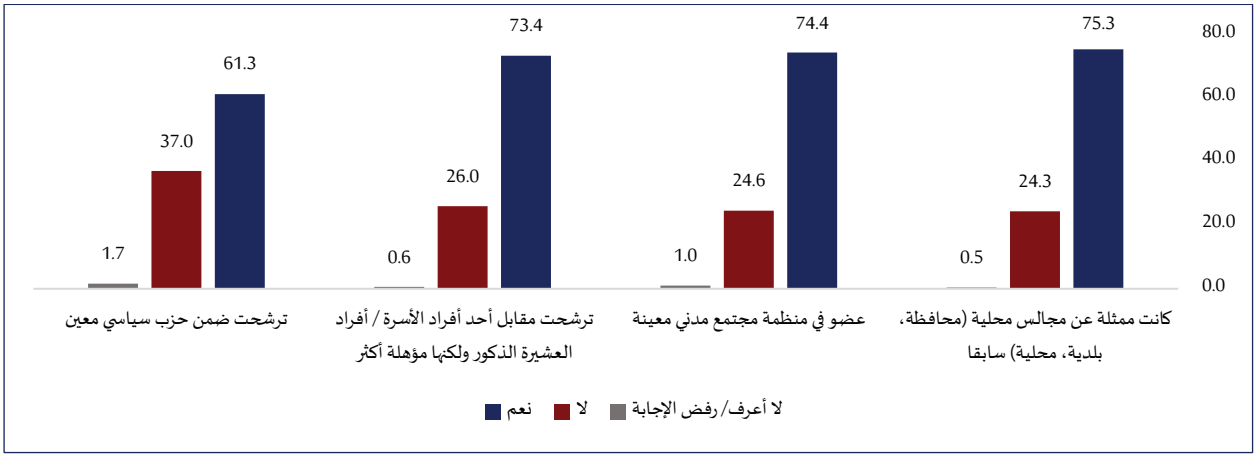

الشكل 50: هل ستفكر في التصويت لامرأة إذا...؟

بالمجمل، رأى 82.2% من القيادات السياسية النسائية أن المرأة كان لديها فرصة أكبر للنجاح في انتخابات عام 2024، مقارنة بانتخابات عام 2020.

5.4 الأردنيون وجهود التحديث لتمكين المرأة

عند النظر في تبعات زيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب، سأل الاستطلاع عن مدى انعكاس ذلك بشكل إيجابي على مجموعة متنوعة من الجوانب. وقد أظهرت النتائج أن ما يقرب من 73% من الأردنيين يعتقدون أن زيادة عدد النساء في مجلس النواب ستنعكس إيجاباً على تشجيع المزيد من الأردنيين على الترشح للمناصب المنتخبة وخاصة الشباب والشابات، وهو تصور تردد صداه لدى 79.1% من القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع. وعلاوة على ذلك، أشار 72.3% من الأردنيين أيضاً إلى أن هذه الزيادة ستنعكس إيجاباً على صورة الديمقراطية في الأردن، حيث صرح ما يقرب من 70.6% أنها ستحسن تقديم الخدمات العامة، مع موافقة 73.6% من القيادات السياسية النسائية التي شملها الاستطلاع. ومن بين عينة القيادات النسائية، يعتقد ما يقرب من 76% أن الزيادة ستحسن من أهمية التشريعات لاهتمامات الأردنيين، وهو ما وافق عليه حوالي ثلثي الأردنيين.

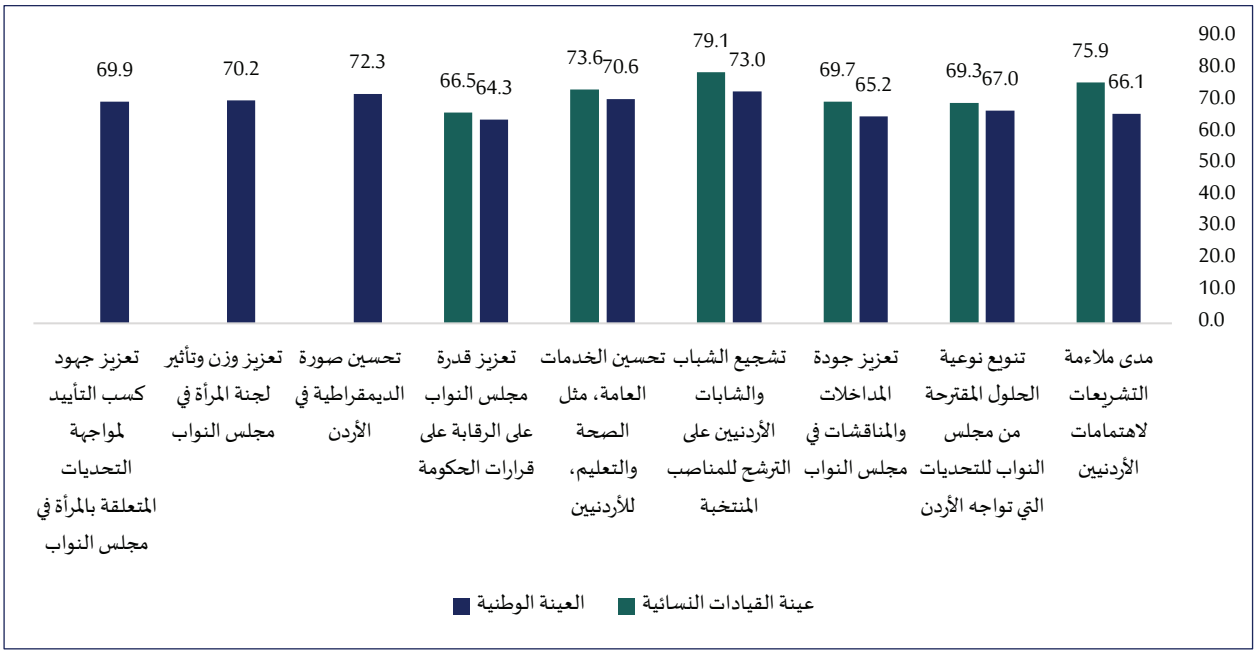

الشكل 51: أسفرت الانتخابات عن فوز 27 نائب انثى مقارنة بـ18 في مجلس النواب السابق، إلى أي درجة ستكون هذه الزيادة إيجابية من حيث "....."؟

وكما هو موضح سابقاً، فإن الزيادة في عدد النائبات في مجلس النواب يمكن أن تُعزى إلى جهود التحديث السياسي. وعند سؤال الأردنيين عن مدى دعمهم لهذه الجهود، أشار 73،8% منهم إلى دعمهم الكامل أو إلى حد ما لهذه الجهود، مقارنة بـ 95% بين القيادات النسائية. ومن بين 73.8% من الأردنيين الذين أكدوا دعمهم لهذه الإصلاحات، عزا 24.7% دعمهم إلى الإصلاحات "التي تدعم تمكين المرأة؛ ويجب أن تُمنح مكانتها الصحيحة في السياسة"، يلي ذلك 22.9% أشاروا إلى أن المرأة "قادرة للغاية على تلبية احتياجات الناس ويمكنها تحقيق نتائج إيجابية"، مع احتفاء 14% بالآثار الإيجابية للتحديث على زيادة التنوع في صنع القرار، وهو ما يعتبرونه مفتاحاً لمعالجة هموم الأردنيين.

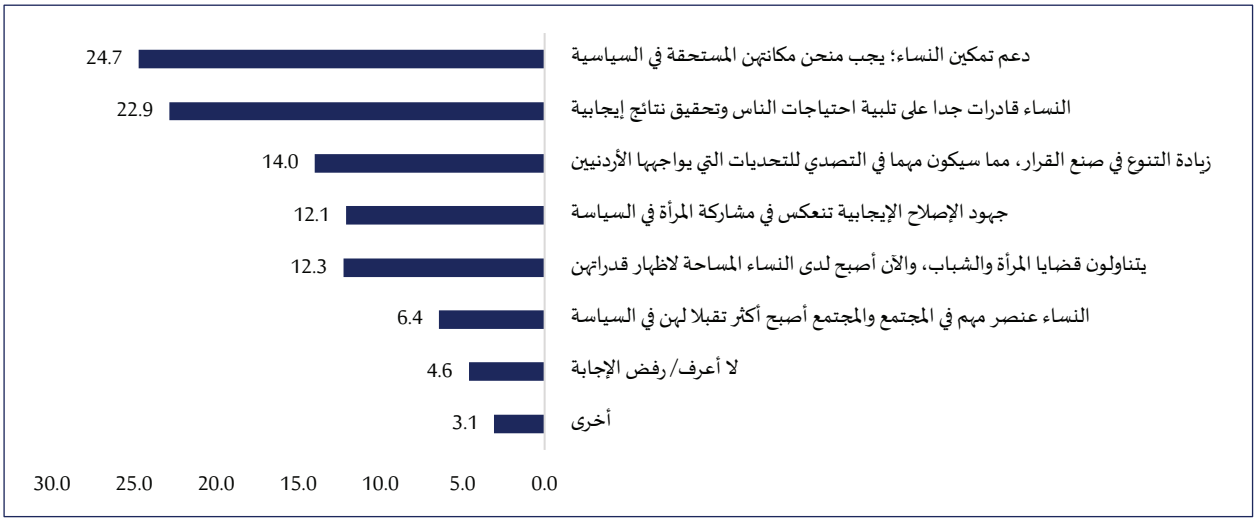

الشكل 52: لماذا تؤيد هذه الإصلاحات

من ناحية أخرى، من بين 22.4% من الأردنيين الذين يعارضون هذه الإصلاحات، ذكر 27.3% أن "النساء أقل كفاءة وأقل خبرة ويخضعن لسيطرة عواطفهن"، مما يعكس الصور النمطية المتجذرة والتحيزات القائمة على النوع الاجتماعي بين بعض الأردنيين. وتبع ذلك 21.1% أشاروا إلى أن الزيادة لا تعني بالضرورة "التحسن، فالقيادات النسائية غير فعّالة"، و20.3% "عارضوا دور المرأة في السياسة والمساواة بين الجنسين بشكل عام". وبالمقارنة مع أولئك الذين يؤيدون الإصلاحات، وجد الاستطلاع وجهات نظر مستقطبة، حيث بينما يرى الكثيرون أن النساء يتمتعن بالتمكين والقدرة، يظل جزاً كبيراً منهن مقاوماً بسبب المعايير الجنسانية المتجذرة والتشكك.

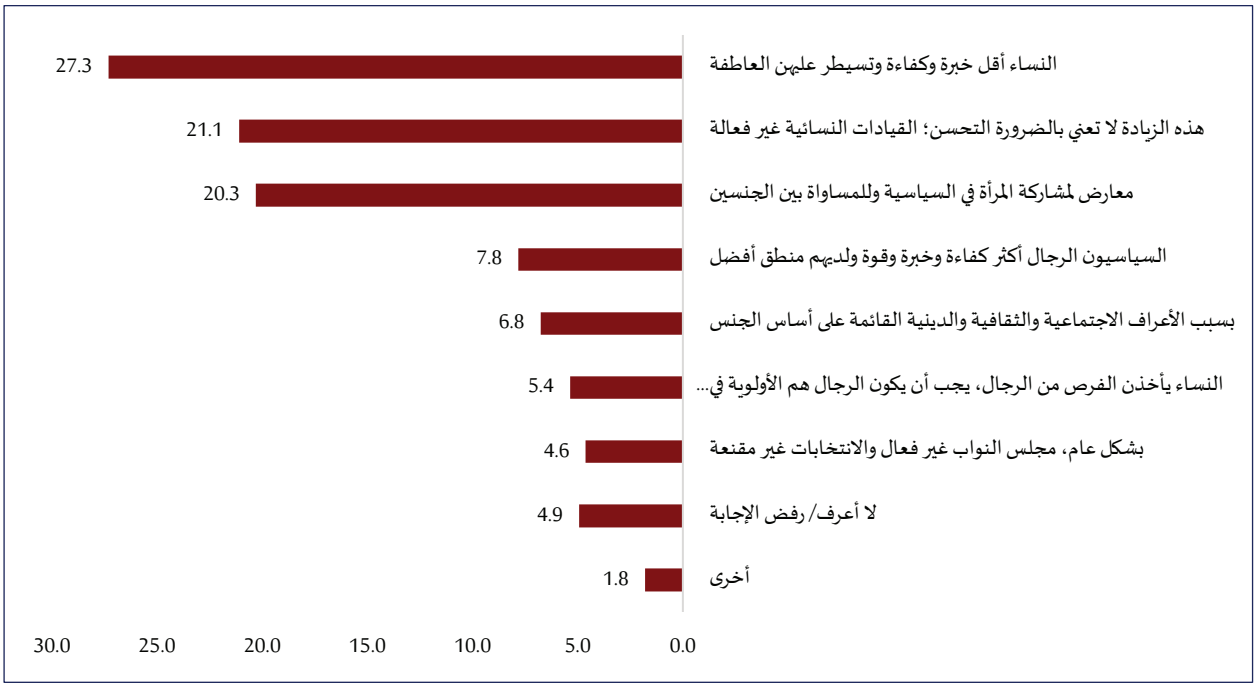

الشكل 53: لماذا لا تؤيد هذه الإصلاحات؟

6. أصحاب المصلحة وشبكات الدعم والمحيط العام

إن أحد العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تعزز فعالية عمليات الإصلاح هو دعمها بنظام بيئي محسّن. ولكي يتحقق ذلك، هناك العديد من الجوانب التي يجب معالجتها، بعضها عبارة عن معايير ومفاهيم اجتماعية وثقافية متجذرة، وقائمة على النوع الاجتماعي. وعند سؤال القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع عن أكبر التحديات التي واجهتها كنساء في السياسة، أشار 40.8% إلى التوقعات الثقافية/ثقافة المجتمع، بينما أشار 19.0% إلى نقص الموارد المالية، و15.5% إلى التمييز على أساس الجنس.

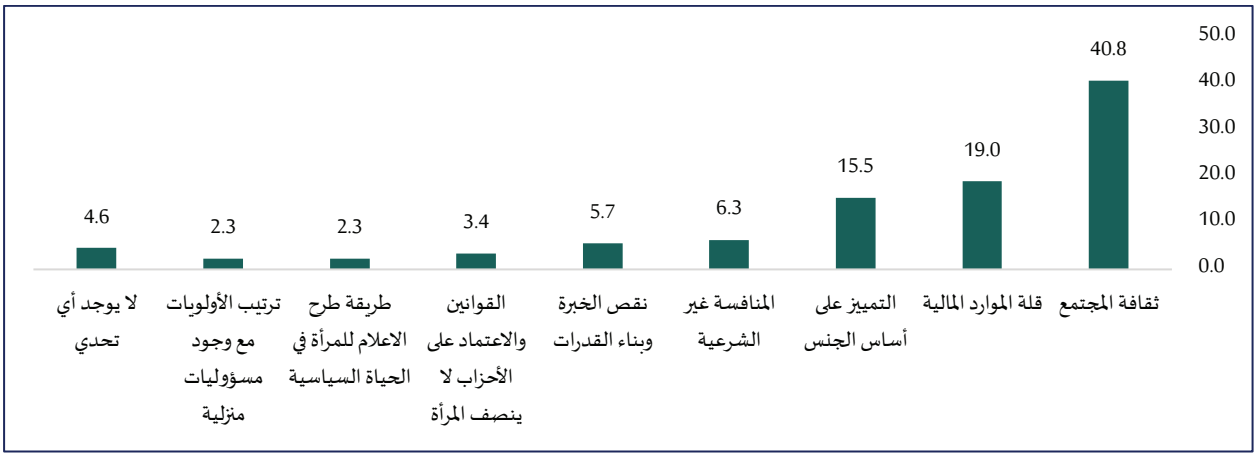

الشكل 54: باعتقادك، ما هو التحدي الأكبر الذي واجهتيه كإمرأة ناشطة في الحياة السياسية؟

ومن الجدير بالذكر أن 42% من القيادات النسائية يعتقدن أن رؤية التحديث السياسي قد عالجت بشكل فعال إلى درجة كبيرة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلى جانب 44.8% يعتقدن أنها نجحت إلى درجة متوسطة. بالإضافة إلى ذلك، قالت 46% من نفس العينة أن الرؤية قد خلقت إلى درجة كبيرة بيئة أكثر دعماً للقيادات السياسية النسائية، إلى جانب 42% قالوا نفس الشيء إلى درجة متوسطة. وتسلط هذه النتائج الضوء على شعور واسع النطاق بين القيادات النسائية بأن رؤية التحديث السياسي كان لها تأثير إيجابي على تحسين مشاركة المرأة وفرص القيادة في السياسة.

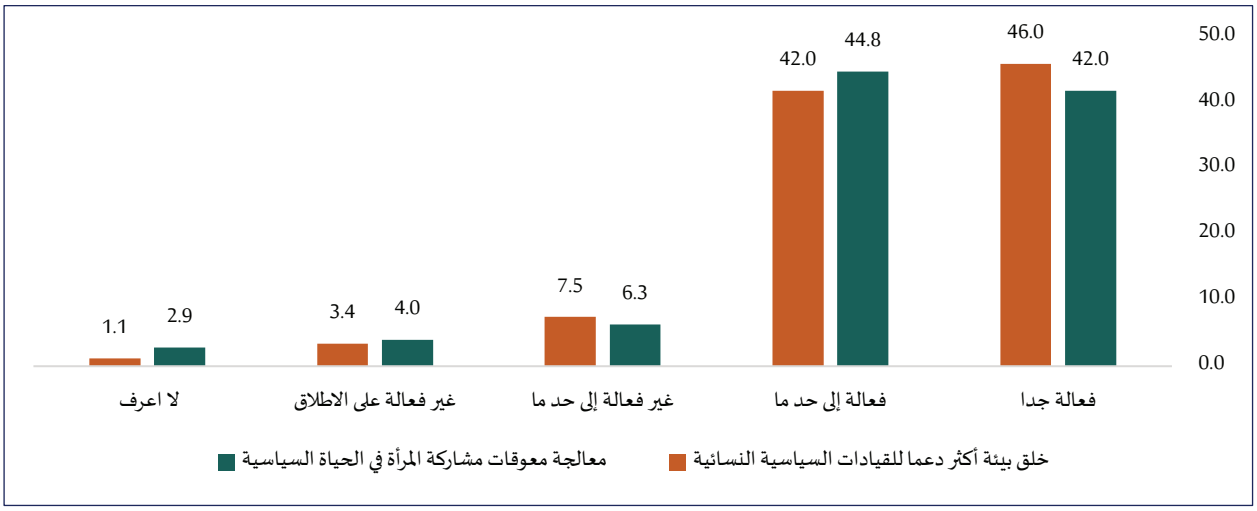

الشكل 55: إلى أي درجة كانت رؤية تحديث المنظومة السياسية فعالة؟

6.1 البيئة الحاضنة غير الكافية للقيادات السياسية النسائية

عندما يتعلق الأمر بالجهات الفاعلة المختلفة التي يمكن أن تعزز أو تعيق بيئة المشاركة السياسية للمرأة، فإن الاستطلاع يجد رؤى مثيرة للاهتمام. فمن بين الأردنيين، يعتقد 72.5% أن الجامعات توفر للسياسيات النساء فرصة متساوية مقارنة بالرجال لكسب الدعم العام، كما اتفق حوالي ثلثي القيادات السياسية النسائية. ولوحظت نتائج مماثلة للعائلات والنقابات العمالية بين العينتين، حيث يعتقد 67.8% من الأردنيين أن العائلات توفر تلك الفرصة المتساوية، مقارنة بـ 69.3% من عينة القيادات النسائية، مقابل 65.6% للنقابات بحسب العينة الوطنية و64.2% من عينة القيادات النسائية. وعندما يتعلق الأمر بوسائل التواصل الاجتماعي والأحزاب السياسية، كانت القيادات السياسية النسائية أكثر ميلاً إلى النظر إليها باعتبارها ممكّنات عادلة في حين كان عامة الناس في المتوسط أقل ميلاً للاتفاق مع نفس القناعة.

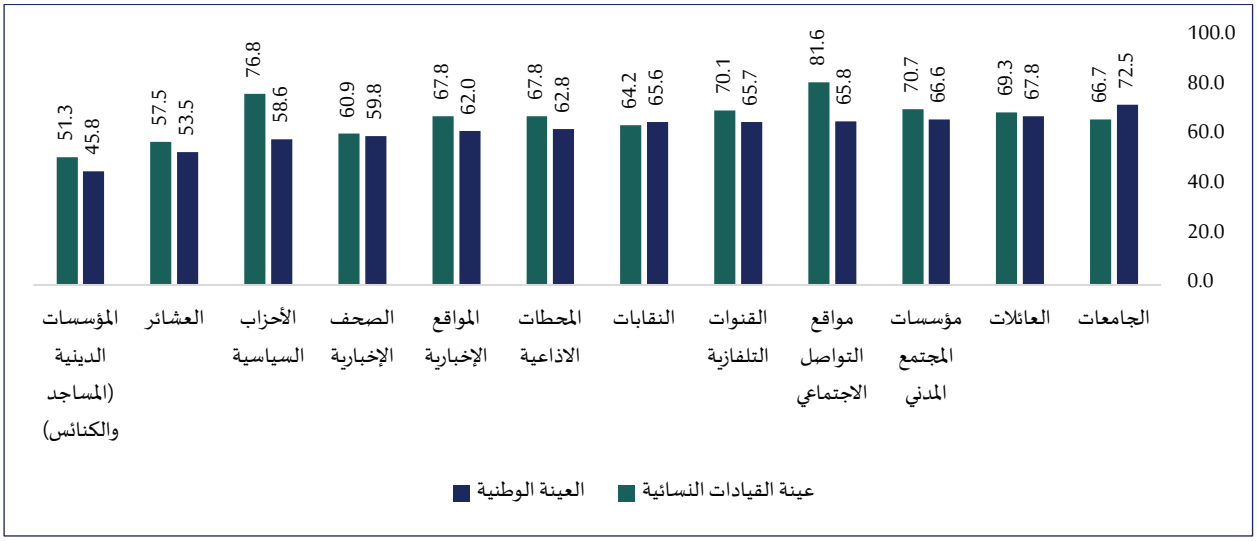

الشكل 56: إلى أي درجة تعتقد أن "....." توفر للنساء السياسيات فرصة متساوية مقارنة بالرجال للحصول على دعم وتأييد عامة الناس

6.2 الرواسخ الديمقراطية كداعمة للمرأة

تناول الاستطلاع تصورات النساء حول الأحزاب السياسية ومدى ما توفره من فرص كافية لتولي المرأة مناصب قيادية. وأظهرت النتائج وجود قدر أكبر من الإيجابية بين القيادات السياسية النسائية التي شملها الاستطلاع، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى طبيعة العينة. ومع ذلك، أشار 41.4% إلى أن الأحزاب السياسية توفر إلى درجة كبيرة فرصاً كافية لتولي المرأة مناصب قيادية، إلى جانب 40.2% قالوا نفس الشيء إلى درجة متوسطة، مقارنة بـ 16.5% و55.7% على التوالي بين الأردنيين.

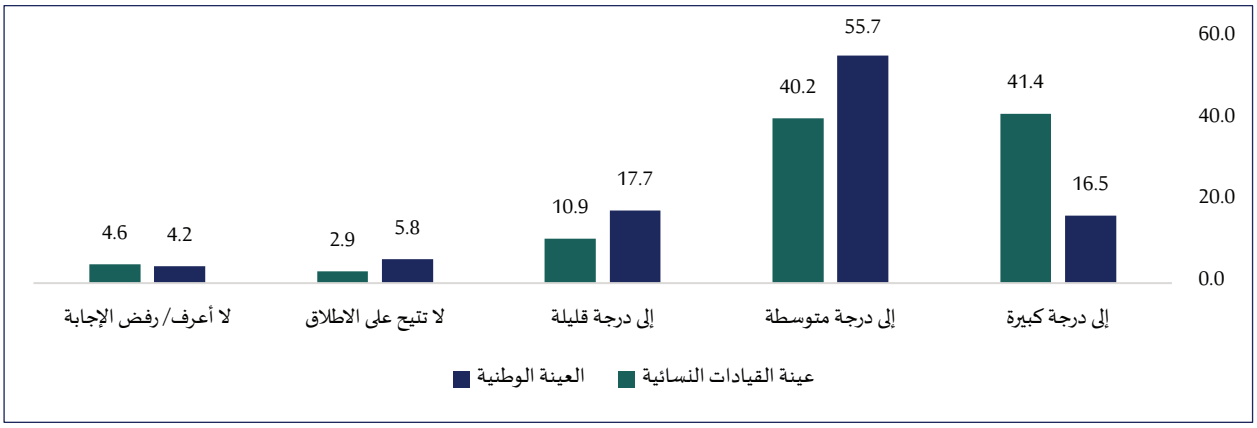

الشكل 57: إلى أي درجة تتيح الأحزاب السياسية فرصا كافية للمرأة لتولي مناصب قيادية؟

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فقد قام الاستطلاع بقياس تقييمات المستجيبين من حيث مدى نجاحها في دعم المشاركة السياسية للمرأة. وأظهرت النتائج أن 21.1% من الأردنيين يعتقدون أنها كانت ناجحة للغاية، مقارنة بـ35.6% من القيادات السياسية النسائية التي شملها الاستطلاع. ويعتقد ما يقرب من 61.4% من الأردنيين أنها كانت ناجحة إلى حد ما في تحقيق هذا الهدف، مقارنة بـ52% بين القيادات النسائية.

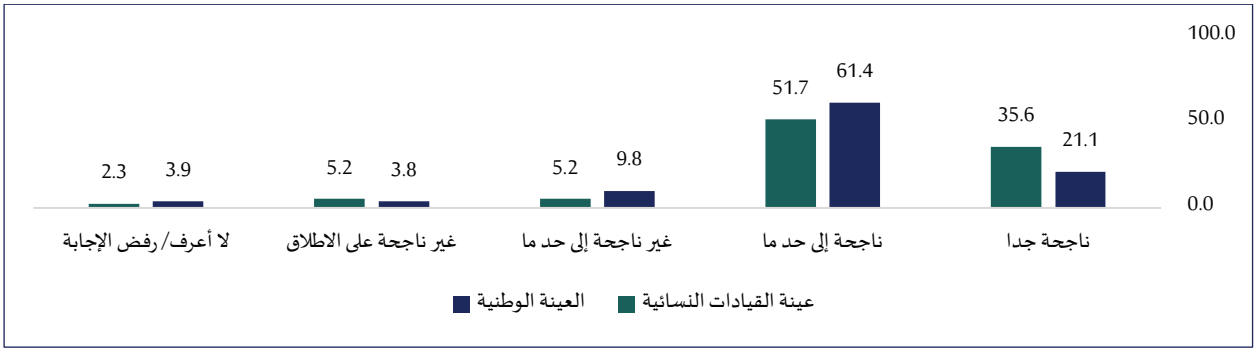

الشكل 58: إلى أي درجة تعتبر أنت منظمات المجتمع المدني التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة ناجحة؟

وكما هو مبين في الشكل أدناه، هناك زيادة في نسبة الأردنيين الذين يقيمّون منظمات المجتمع المدني على أنها ناجحة في دعم المشاركة السياسية للمرأة. وفي الواقع، هناك زيادة بنسبة 27.1 نقطة مئوية بين موجة 2021 وموجة 2024.

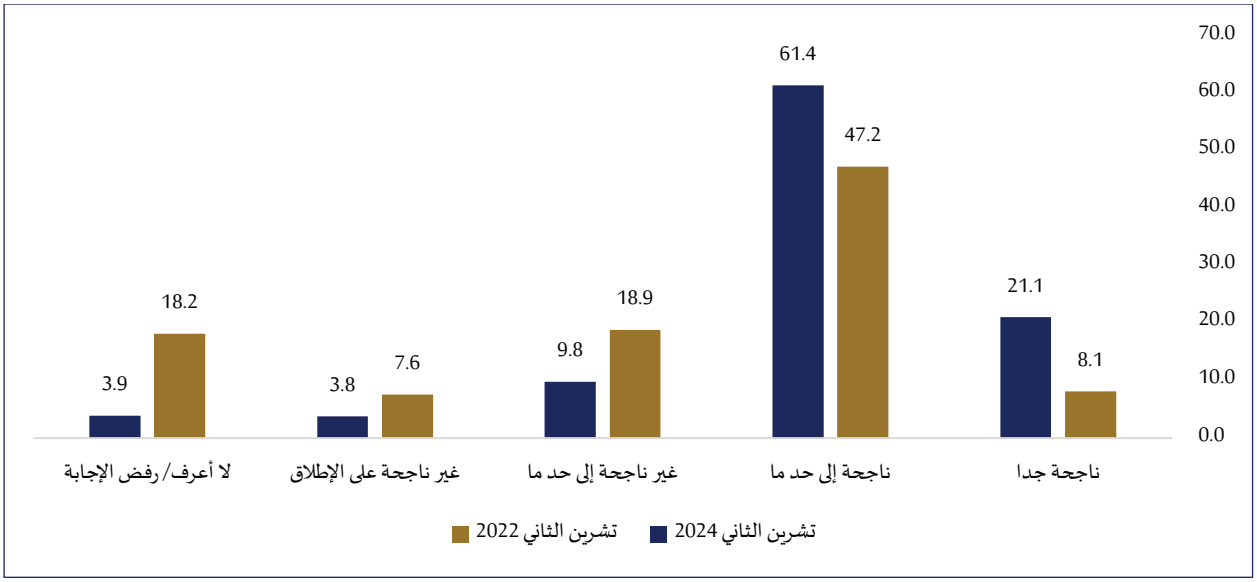

الشكل 59: إلى أي درجة تعتبر أنت منظمات المجتمع المدني التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة ناجحة؟

6.3 العنف ضد المرأة في السياسة

إن أحد النتائج الرئيسية لموجة 2021 كان الحاجة إلى معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة في السياسة. ومع جهود التحديث السياسي إلى جانب إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الجديد في صيف عام 2023، قدم هذا الاستطلاع نقطة مرجعية لتقييم الحالة الحالية للعنف ضد المرأة. وطلب الاستطلاع من عامة الناس والقيادات النسائية الإشارة إلى مدى تعرض القيادات السياسية الأردنية للمضايقة و/أو التمييز من قبل مختلف الجهات[7]. وتُظهر النتائج أن 51.5% من القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع تعتقد أن أقرانهن يواجهون المضايقة و/أو التمييز على وسائل التواصل الاجتماعي، مقارنة بـ 46.3% بين عامة الناس. وتبع ذلك 28.7% بين القيادات النسائية اللائي أشارن إلى أن أقرانهن يواجهون مثل هذه الصعوبات من قبل الأحزاب السياسية و27% من قبل محطات التلفزيون، مقارنة بـ 24.3% و25.2% على التوالي، بين عامة الناس. وعند تحليلها بشكل أكبر من حيث النوع الاجتماعي، لم تكن هناك أي رؤى جديرة بالملاحظة، مما يشير إلى أن الرجال والنساء الأردنيين على حد سواء يحتفظون بتصورات مماثلة في هذا الصدد.

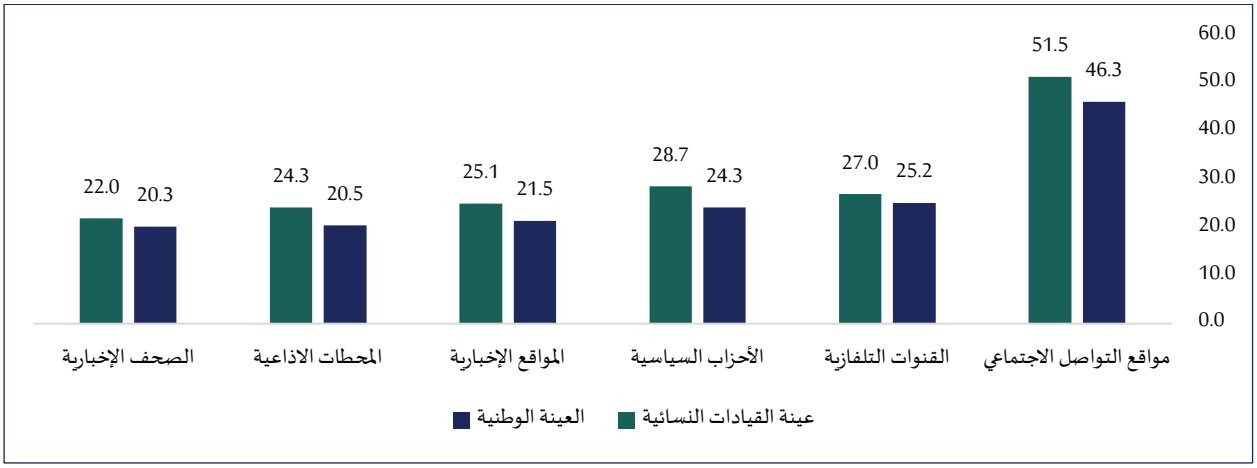

الشكل 60: إلى أي درجة تعتقد أن القيادات السياسية النسائية الأردنية تتعرض لمضايقات من قبل "....."؟

وكانت الهيئة المستقلة للانتخاب قد وضعت عدة محاور لتمكين المرأة وتفعيل دورها السياسي والتصدي لمشكلة العنف الانتخابي ضد المرأة، فبحسب تقرير الهيئة حول الانتخابات البرلمانية لعام 2024، كان أحد هذه المحاور هو "التصدي للعنف الانتخابي ضد المرأة وتوفير البيئة الآمنة وقيادة مبادرة وطنية للتصدي للعنف الانتخابي ضد المرأة"، ولتحقيق ذلك، شرحت الهيئة في تقريرها التدابير والجهود التي اتخذتها، بما في ذلك توحيد المرجعية التي تميز حالات العنف والتمييز الانتخابي ضد المرأة، وادراج حالات العنف الانتخابي ضد المرأة في تقارير العملية الانتخابية، ولذلك لكي يتم تحللها وتقديم توصيحات للإصلاحات القانونية. كما قامت الهيئة بالاعتماد على منصة مراقبة الحملات الانتخابية، والتي خصصت أقسام للإبلاغ عن العنف الانتخابي ضد النساء ضمن الشكاوى والانتهاكات، فضلا عن تسخير التكنولوجيا ضمن برامج تعقب الانتهاكات والمخالفات والتنمر على منصات التواصل الاجتماعي (E-monitor+) والتحرك المباشر لمعالجتها والحد من تاثيرها[8].

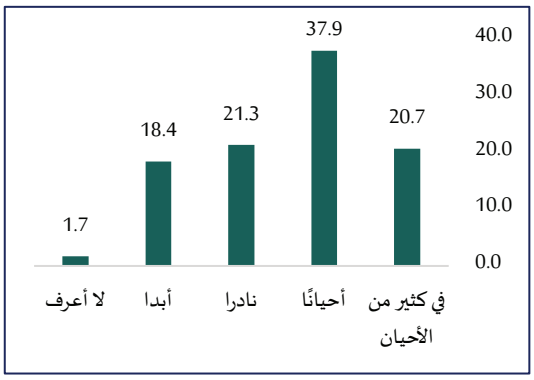

الشكل 61: إلى أي درجة تعرضت إلى التمييز خلال مسيرتك السياسية؟

وتعد هذه الجهود ملائمة لطبيعة التحدي، ولكن قد يكون من المهم رفع مستوى الوعي العام حولها بشكل أكثر، بما في ذلك داخل الأحزاب السياسية وقنوات الاعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتحديدا لأهمية سبل الدعم التي توفرها، فبالتالي سرعة العمل على تعزيز هذه الجهود مهمة جدا، خاصة وأن 20.7% من القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع قالت إنهن واجهن حوادث تميز بشكل متكرر خلال حياتهن السياسية، مع تعرض ما يقرب من 38% منهن لمثل هذه الحوادث في بعض الأحيان.

[7] استخدم الاستطلاع باللغة العربية كلمة "مضايقات" بدلاً من كلمة "تحرش"

[8] التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024"، *الهيئة المستقلة للانتخاب*، 2025، https://iec.jo/sites/default/files/Report/FinalReport2024.pdf.

7. الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها

7.1 وسائل الإعلام التقليدية والرقمية: مساندة أم جزء من المشكلة؟

في تحليل الإعلام وتداعياته على المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وجدت الدراسة أن وسائل الإعلام كانت في الواقع سلاحاً ذا حدين. فقد وفرت وسائل الإعلام للمرأة القدرة على الوصول إلى قنوات الاتصال التي تشتد الحاجة إليها للوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً لم يكن بوسعها الوصول إليه لولا ذلك. وفي الواقع، أظهرت نتائج الاستطلاع أن معظم الأردنيين (55.9%) والقيادات النسائية (67.8%) يعتقدون أن وسائل الإعلام تصور السياسيات الأردنيات كقائدات قادرات وفعالات.

وعلاوة على ذلك، أشار 15.5% من الأردنيين و14.4% من القيادات النسائية إلى أن وسائل الإعلام الأردنية تصور السياسيات الأردنيات كقائدات رحيمات. وفي حين قد ينظر البعض إلى هذا بشكل إيجابي، إلا أنه يساهم بالفعل في الشعور بأن النساء لسن "قويات" بما يكفي للمناصب السياسية، وهو موضوع لوحظ في جميع النتائج. وعلاوة على ذلك، أضاف 6.3% من الأردنيين و4% من القيادات النسائية أن وسائل الإعلام الأردنية تصور السياسيات كقائدات غير فعالات، بينما أكد 19.9% من الأردنيين و13.2% من السياسيات أن وسائل الإعلام لا تنشر أي مواد برنامجية على الإطلاق عن النساء السياسيات. وعند استكشاف البيانات بشكل أكبر، تظهر البيانات أن 61% من النساء الأردنيات يعتقدن أن وسائل الإعلام تصور السياسيات الأردنيات كقائدات قادرات وفعالات، مقارنة بـ 49.6% بين الرجال الأردنيين.

ولكن، على الجانب المقابل، كانت وسائل الإعلام وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، بمثابة بيئة ممكنة، إن لم تكن مرتكبة، للعنف ضد المرأة. وبالتالي، عندما طُلب من الأردنيين تحديد الوسائل التي تؤثر بها وسائل التواصل الاجتماعي على تصورات النساء في السياسة، أكد أكثر من ثلثي الأردنيين على العديد من الطرق التي تتعرض بها القيادات السياسية النسائية لمحتوى سلبي عبر الإنترنت مع عواقب وخيمة على تطلعاتهن في القيادة السياسية.

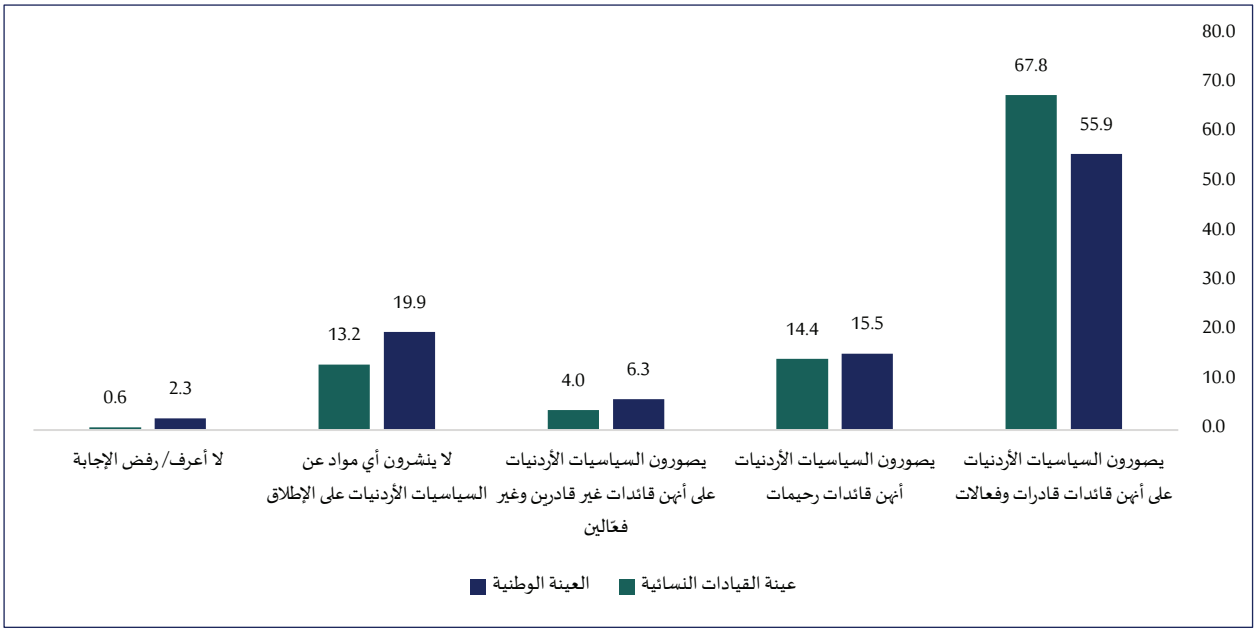

الشكل 62: برأيك، كيف تقوم وسائل الاعلام الأردنية بنقل صورة النساء السياسيات الأردنيات؟

وفي الواقع، أشار 29.2% من الأردنيين إلى أن القيادات السياسية النسائية تتعرض لردود فعل سلبية وانتقادات لا أساس لها من الصحة، الأمر الذي له آثار نفسية، مقابل 16.7% من عينة القيادات النسائية، يليهم 13.9% أشاروا إلى أن النساء يتعرضن للمضايقة والتشهير والتنمر وأشكال أخرى من الأذى على وسائل التواصل الاجتماعي، مقابل 36.8% من عينة القيادات النسائية وهو الأمر الذي يستغله المنافسون، كما أشار 10.8% من الأردنيين إلى أن السياسيين المنافسين يستخدمون المساحات عبر الانترنت لإطلاق حملات تشويه ضد نظيراتهم من النساء، الشيء الذي توافقت عليه 8% من عينة القيادات النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز 11.1% من الأردنيين أن مثل هذا المحتوى يقوض ويقلل من قدرات النساء كقائدات فعالات ومرشحات قابلات للنجاح، وأضاف 2.8% آخرون أن عدم المساءلة الرقمية يساهم في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء.

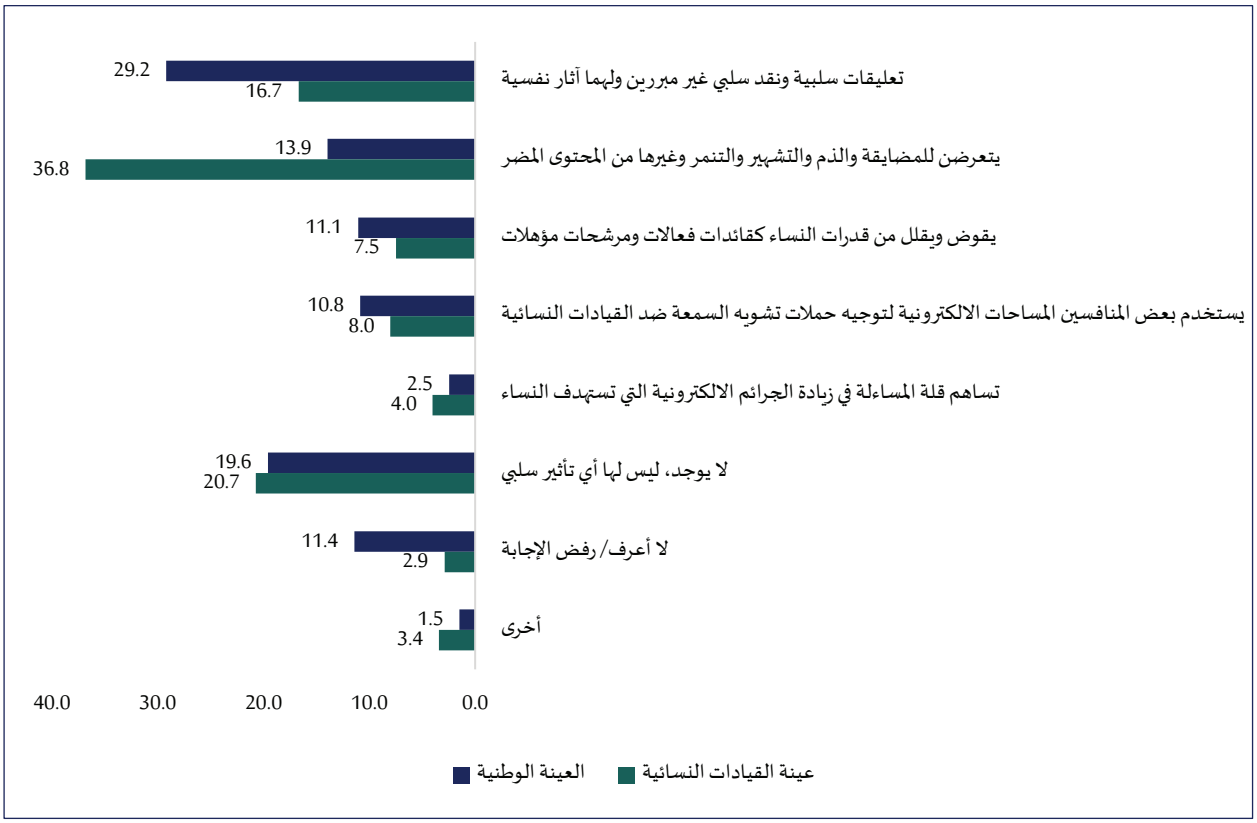

الشكل 63: كيف تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر سلبا على المرأة في الحياة السياسية؟

إن هذه النتائج مثيرة للقلق، وخاصة في ضوء قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، والذي يوفر الحماية ضد هذه الأفعال. ومع ذلك، يبدو أن هناك حاجة إلى المزيد، خاصة وأن أكثر من نصف القيادات السياسية الأردنية التي تمت مقابلتها أشارت إلى أن القيادات السياسية الأردنية تتعرض للمضايقة و/أو التمييز على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من أي وسيلة أو جهة أخرى.

7.2 تحليل السرديات على وسائل التواصل الاجتماعي

تركز جزئية تحليل السرديات على وسائل التواصل الاجتماعي على دور المنصات الرقمية ومواقع الأخبار عبر الإنترنت في تشكيل تصور عامة الأردنيين للسياسيات الأردنيات، وخاصة أثناء مشاركتهن في الانتخابات الأخيرة. وكما أشرنا آنفا، قام مركز نماء باستخدام أدوات مختلفة لرصد مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع إخبارية ومدونات لحصر المحتوى المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسة وتحديدا في سياق الانتخابات النيابية. وتم حصر المحتوى من خلال البحث العام باستخدام كلمات رئيسية وكلمات مفتاحية بالإضافة إلى البحث المركز ضمن صفحات وحسابات تم تحديدها بناء على البحث العام، وهي صفحات وحسابات تحظى بمتابعة وتفاعل عالي من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وفور الانتهاء من رصد وجمع المحتوى، قام فريق التحليل في مركز نماء بتصنيف وتحليل المحتوى وتحديد التصورات السائدة وتحليل كيفية تشكل هذه التصورات ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة وعلى الرأي العام في ذلك السياق. وبناء على ذلك، يسلط هذا القسم الضوء على كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الرأي العام المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فضلا عن مدى دعم أو دحض المنصات الرقمية للمشاركة السياسية للمرأة، مما يلقي الضوء على السرديات الإيجابية والسلبية المحيطة بمشاركتهن. ويوفر هذا التحليل رؤى دلالية حول التحديات والفرص التي تواجه السياسيات الأردنيات في المجال الرقمي وتأثيرها على التصورات العامة الأوسع.

7.2.1 فيسبوك

فيسبوك، كأداة من أدوات التواصل الاجتماعي، له تأثير عميق على التصورات العامة المتعلقة بدور المرأة في السياسة، وتحديدا لوجود الوافر من السرديات الإيجابية والسلبية. فعلى الجانب الإيجابي، يوفر فيسبوك، كأكثر منصة تواصل اجتماعي تشهد تواجد الأردنيين، فرصا جيدة لدعم المرأة في الحياة السياسة حيث يساعدهن على كسب المزيد من الظهور العام والوصول إلى عامة الأردنيين، مما يسمح لهن بمشاركة آرائهن

وسياساتهن وإنجازاتهن بشكل مباشر مع عامة الأردنيين. فمن خلال صفحاتهن الشخصية أو الرسمية، والتواصل مع المتابعين بشكل مباشر، والمشاركة في المجموعات عبر فيسبوك، يمكن للنساء للسياسيات تخطي العقبات التي قد تواجههن في سياق وسائل الإعلام التقليدية، وبالتالي باستطاعتهن بناء علاقات مباشرة مع الناخبين.

وبرز خلال الرصد وجود بعض الجهود الداعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال بعض المنشورات الدعائية التي تدعو الناخبين للتصويت لمرشحة معينة أو من خلال إعادة نشر مقتطفات من مقابلات لقياديات نسائية عبر وسائل الإعلام التقليدية. وبشكل عام، تمكنت العديد من النساء للسياسيات وأنصارهن استخدام فيسبوك لرفع الوعي العام بعملهن والدعوة إلى المساواة بين الجنسين وحشد الدعم الشعبي. ويمكن لقصص نجاح النساء السياسيات أن تلهم نساء أخريات للمشاركة في السياسة. ويمكن للنساء السياسيات اللاتي يستخدمن المنصة بشكل فعال التواصل مع الناخبين وتحدي الصور النمطية وإعادة تشكيل السرد العام لصالحهن. وتساعد التفاعلات المنتظمة، مثل جلسات الأسئلة والأجوبة المباشرة والمنشورات التي تسلط الضوء على إنجازاتهن، في بناء الثقة والمصداقية.

ومع ذلك، غالباً ما تواجه جهود المناصرة هذه المقاومة وردود الفعل العنيفة، وخاصة من الجماعات المحافظة أو المعارضة التي تعارض زيادة مشاركة الإناث في الأدوار القيادية. فعلى الجانب السلبي، برز من خلال تحليل المحتوى المرصود أن بعض المنشورات على فيسبوك قد تعزز من الصور النمطية القائمة على أساس الجنس. فكثيراً ما يتم الحكم على النساء السياسيات على أساس مظهرهن أو أدوارهن العائلية أو عواطفهن، وليس على أساس سياساتهن أو فكرهن أو حتى قدراتهن القيادية. ويتجلى هذا بشكل خاص في التعليقات، حيث قد تركز المناقشات على ملابس المرأة السياسية أو سلوكها أو نبرتها، مما يؤدي إلى تهميش مساهماتها.

وتشير نتائج الرصد أيضا أن النساء السياسيات يتعرضن للمضايقة والإساءة عبر فيسبوك، حيث يتم استهداف القيادات النسائية بشكل غير متناسب بالإهانات والتهديدات وخطابات الكراهية، مما يخلق بيئة سامة تثبط مشاركتهن النشطة على وسائل التواصل الاجتماعي. وكثيراً ما تحول المضايقات القائمة على أساس الجنس التركيز بعيدا عن عملهن المهني وجهودهن إلى التركيز على حياتهن الشخصية، مما يقوض فرصهن ومكانتهن العامة. وفي بعض الحالات، يمكن أن يثني هذا النساء عن التواصل مع الناخبين عبر الإنترنت أو المشاركة في الخطاب السياسي تماماً.

يبقى تأثير فيسبوك على التصورات المتعلقة بالقيادات النسائية ذا شقين. ففي حين أنه يمكّنهن من تعزيز جهودهن في كسب التأييد والتواصل مع الناخبين وتعزيز المساواة بين الجنسين – وفي حين أن هناك الكثير من الأمثلة التي تم رصدها التي صورت المشاركة السياسية للمرأة بشكل إيجابي، إلا أنه كان هناك أمثلة أخرى تبين مدى تعرض النساء للنقد والمضايقات والمعلومات المضللة، فقط لكونهن نساء يسعون للانخراط كقياديات في الحياة السياسية.

على سبيل المثال، كتبت امرأة على حسابها الشخصي على فيسبوك معبرة عن نيتها في الترشح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وعند النظر إلى التعليقات على منشورها، رأينا بعض التعليقات إيجابية، مثل "حظا سعيدا"، "رائع، كل الدعم"، "بالتوفيق، النجاح حليفك"، والتي تدعمها وتشجعها في قرارها بالترشح. ومن ناحية أخرى، تميل بعض الردود العامة إلى اللجوء إلى السخرية في رفض المشاركة السياسية والقيادية للمرأة، إلى جانب خطابات سلبية أخرى، والتالي غالبا ما تشمل على آراء تحاول التقليل من قدرة المرأة على تقلد مناصب قيادية سياسية.

الشكل 64: أمثلة على منشورات على فيسبوك

ويظهر التحليل الموضوعي أن مثل هذه المجموعات تميل إلى تضمين سرديات تتعلق بـ (أ) "انتزاع" النساء لحقوق الرجال، واعتبار القيادة السياسية للمرأة على أنها " لعبة محصلتها صفر" حيث يتم "تهميش دور الرجال" بمجرد زيادة مشاركة النساء، (ب) النظر إلى السرديات التي تناقش حقوق المرأة كمحاولة لتشويه سمعة الأردن وصورته في المجتمع الدولي، (ج) النظر إلى جهود المناصرة على أنها مجرد محاولة من قبل المجتمع الدولي لتعزيز

"أجندات خارجية"، (د) النظر إلى القيادات السياسية النسائية على أنها غير كفؤة وأن جهودها ستكون دائماً عكسية الإنتاج، و (ه) النظر إلى القيادة السياسية للمرأة على أنها إنجاز غير ضروري لن يكون له سوى "عواقب سلبية".

7.2.2 إكس/ تويتر

أما بالنسبة لـ"إكس"، تويتر سابقا، فقد كان مؤثرا أيضا في التأثير على الرأي العام في سياق مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية. بالنسبة للنساء لسياسيات، تم رصد استعمال بعضهن كمنصة لمشاركة رسائلهن مباشرة مع الجمهور، الأمر الذي عزز من ظهورهن العام وساهم في تخطي عقبات وسائل الإعلام التقليدية. ويمكن للنساء السياسيات أيضاً استخدام المنصة لعرض آرائهن إنجازاتهن وقدراتهن وتحدي الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي وتعزيز قبول أكبر للمرأة في السياسة. يمكن للنساء السياسيات التواصل مباشرة مع المواطنين والرد على الانتقادات ومشاركة قصص النجاح وتعزيز الدعم العام. علاوة على ذلك، فإن الاستفادة من المنصة تسمح للنساء السياسيات بإدارة الحملات وتسليط الضوء على أهمية مشاركة المرأة والتأثير على الرأي العام. ويمكن أن يكون استخدام إكس مفيداً للغاية، لأنه يحشد الناخبين من خلال الهاشتاجات والترندات والمحتوى الحاصل على تفاعل عالي، خاصة لدعم المرشحات مما قد يلهم الأجيال الشابة للدعم أو المشاركة السياسية.

وتواجه بعض التغريدات المناصرة لمشاركة المرأة في السياسة لردود أفعال سلبية على شكل حملات مضادة أو حملات تضليل منظمة. وفي حين يمكن لتويتر/إكس تمكين النساء من خلال اعطائهن المساحة لابداء آرائهن، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إدامة التحيزات القائمة على النوع الاجتماعي والمعلومات المضللة والمضايقات. ويمكن لهذه العوامل السلبية أن تثبط مشاركة المرأة، وتشوه التصورات العامة، وتخلق مساحة غير متكافئة في الانتخابات البرلمانية. وتتطلب معالجة هذه التحديات لوائح أقوى وبيئات أكثر أماناً على الإنترنت والتحول نحو المشاركة البناءة.

وفي حين أن إكس قد يكون مفيداً في تغيير التصورات حول مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية، إلا أنه ينطوي أيضاً على جوانب سلبية يمكن أن تعيق التقدم. وتتمثل هذه الجوانب السلبية بشكل رئيسي في الأفكار التي يتبناها عامة الناس والتي تستخدم كأشكال هجوم على النساء السياسيات بشكل عام. فمن خلال تحليل المحتوى الذي تم رصده، برزت بعض الأنماط، بما فيها ما يلي:

- غالباً ما تواجه السياسيات مضايقات وتهديدات، مما يخلق بيئة سلبية تثبط عزيمة النساء عن المشاركة في الخطاب السياسي.
- سرعة انتشار الروايات الكاذبة أو المحتوى المضلل أو الأخبار الزائفة عن المرشحات، مما يضر بمصداقيتهن ويمكن أن يعزز الصور النمطية ويثني الناخبين من دعم النساء المرشحات.
- يميل مستخدمو إكس إلى التفاعل مع مجموعات متشابهة في التفكير، مما يخلق بيئات مستقطبة. ويميل هذا المفهوم، المعروف أيضاً باسم غرف الصدى إلى تعزيز التحيزات ضد مشاركة المرأة بدلاً من تعزيز الحوار البناء.
- يميل التركيز على الصورة على حساب الجوهر إلى التسبب في تعرض النساء السياسيات لضغوط تدفعهن إلى التركيز على مظهرهن أو حياتهن الشخصية بدلاً من سياساتهن أو قدراتهن. ويرتبط هذا بتركيز وسائل التواصل الاجتماعي للسرديات السطحية، مما يقوض مصداقيتهن المهنية.

وبالنظر لبعض الأمثلة المرصودة، شهد تغريدات إحدى المرشحات مجموعة متنوعة من ردود الفعل العامة، بين مؤيد لقرارها مع تعليقات إيجابية مثل "كل التوفيق، الله يباركلك ويجعلك مفيدة للبلد وشعبه، أنت قادرة على ذلك"، ومن قلل من شأن قدراتها واستهزأ بها بشكل واضح. وواجهت مرشحة أخرى مضايقات، حيث أظهرت التعليقات على منشوراتها على إكس مجموعة متنوعة من التصورات السلبية، التي تشوه سمعتها وتنتقدها، وبرز العديد ممن عبر عن عدم تشجيعه لمشاركة المرأة في السياسة أبدا، بما فيها أحد التعليقات التي أشارت إلى أنه إذا كانت هذه المرشحة "آخر شخص على وجه الأرض فلن نصوت لها،" قبل أن يضيف التعليق العديد من التعبيرات المسيئة لشخصها ولعملها، وتعرضت نفس المرشحة للمزيد من المضايقات، والتي غالبا ما جاءت بنبرة "اغتيال الشخصية"، حيث أشار أحد المعلقين أنها "تحظر الناس لمجرد أنها لا تتفق مع آرائهم"، الأمر الذي يصعب من فرصها بالفوز، وتحديدا بسبب الصورة النمطية أن النواب يبتعدون عن التواصل مع ناخبيهم فور انتهاء الانتخابات.

وفضلا عن ذلك، كان هناك العديد من الأمثلة من التغريدات والردود التي اتبعت نبرة مناهضة لترشح المرأة للانتخابات، بما في ذلك "أين هم الرجال عن مراقبة النساء؟" و"لن يفلح قوم ولوا أمرهم لامرأة"، من بين سرديات أخرى. وحتى ضمن بعض السرديات التي قد تبدو إيجابية، مثل تلك التي تصف أحد القياديات النسائية أنها "تساوي مئة رجل"، فإنها توضح أن هناك العديد من القياديات النسائية حصلت على شعبية وتشجيع من قبل عامة الناس فقط بسبب بعض السمات المرتبطة عموماً بالرجال والقادة السياسيين الرجال، وليس بالضرورة بسبب آرائهن أو عملهن السياسي.

8. الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

8.1 نظرة إلى المستقبل: المرأة والتحديث والانتخابات البلدية لعام 2025

في حين أن السنوات الأربع المقبلة من عمر مجلس النواب سوف تقدم مؤشرات مهمة حول مدى فعالية جهود التحديث في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وآفاق القيادة، والتي ينبغي إعادة فحصها وإعادة دراستها نحو النصف االثاني من الدورة البرلمانية، فإن الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2025، توفر فرصة لقياس وتقييم مدى فعالية أي تصحيح للمسار يتم اتخاذه بين الآن وحتى ذلك الحين. وتدعم أهمية هذه الفرصة حقيقة مفادها أن الانتخابات على المستوى المحلي، تقليديا تميل إلى جذب نسبة إقبال أكبر مقارنة بالانتخابات البرلمانية في الأردن.

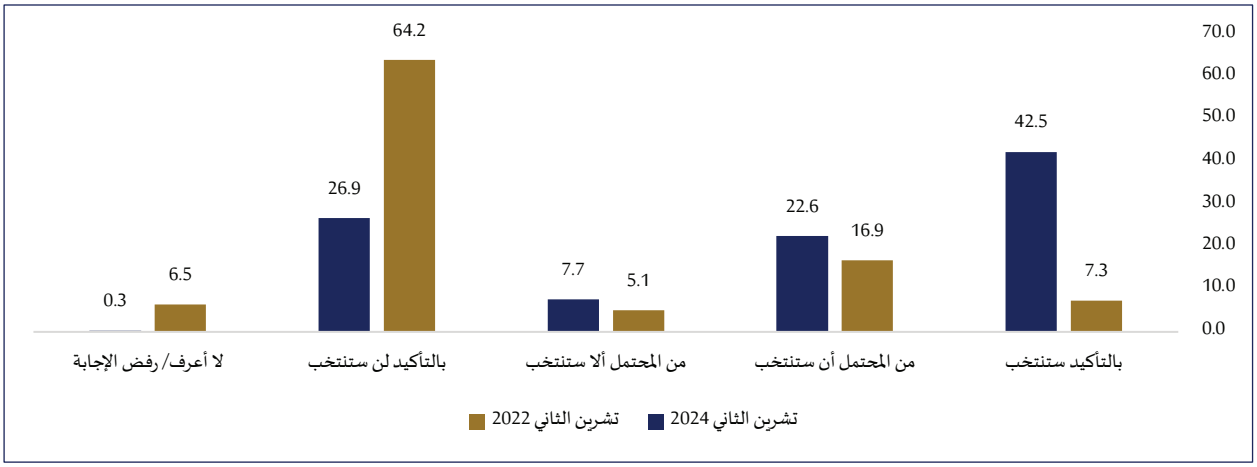

الشكل 65: من المتوقع أن تُعقد انتخابات مجالس البلديات والمحافظات العام المقبل، هل أنت...؟

في الواقع، أشار 42.5% من الأردنيين إلى أنهم سيصوتون بالتأكيد في انتخابات المجالس البلدية والمحافظات في عام 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 35.2 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع أجرته مؤسسة نماء في أكتوبر 2022. وهناك أيضًا زيادة بنسبة 5.7 نقطة مئوية بين أولئك الذين من المرجح أن يصوتوا، من 16.9% إلى 22.6%. يقترن هذا بانخفاض كبير بين أولئك الذين أشاروا في عام 2022 إلى أنهم لن يصوتوا بالتأكيد (64.2%) إلى 26.9%.

وعند تحليل البيانات حسب جنس المستجيب، تبين أن 43.6٪ من الأردنيين الذكور ينوون التصويت في الانتخابات البلدية المقبلة، مقارنة بـ36٪ من الأردنيات الإناث، وفي المقابل، أفاد 24.1٪ من الإناث أنه من المحتمل أن ينتخبن، مقارنة بـ22.5٪ من الذكور، وعلى الجانب المقابل، أشار ثلث الأردنيين الذكور أنهم قد لا ينتخبوا أو أنهم بالتأكيد لن ينتخبوا، مقارنة بـ39.9٪ من الإناث.

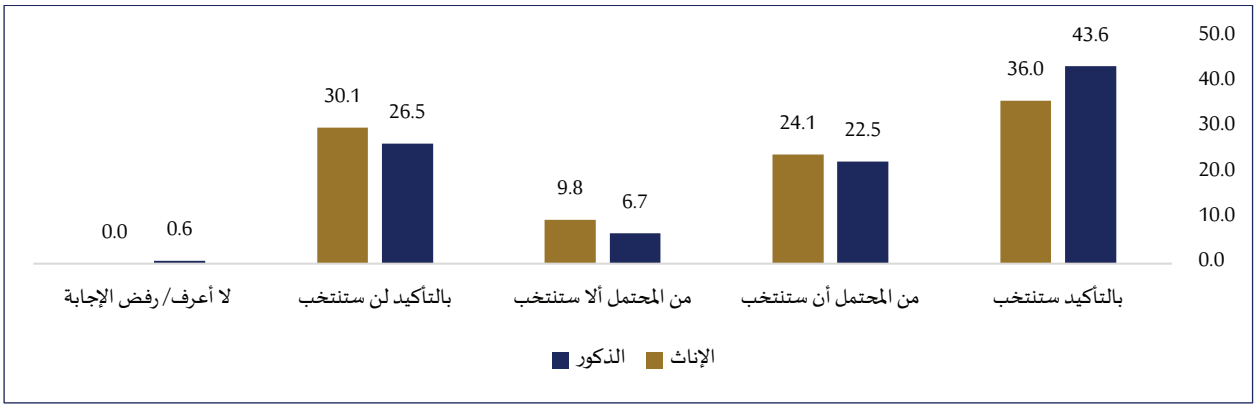

الشكل 66: من المتوقع أن تُعقد انتخابات مجالس البلديات والمحافظات العام المقبل، هل أنت...؟

علاوة على ذلك، فإن إحدى النتائج النوعية التي توصلت إليها هذا الاستطلاع هي الشعور بانخفاض التمثيل بين الأردنيين من المحافظات النائية، الذين يتصورون انخفاض عدد الدوائر الانتخابية أو انخفاض عدد المقاعد المخصصة لمناطقهم. ويرجع هذا إلى (أ) الاعتماد المفرط بشكل عام على أعضاء مجلس النواب في تقديم الخدمات في جميع أنحاء الأردن و(ب) يتطلب الأمر مزيداً من الوقت حتى يدرك المواطنون ويعترفوا بأن مثل هذه الفجوات المتصورة من المتوقع أن يتم سدها من قبل الأحزاب السياسية.

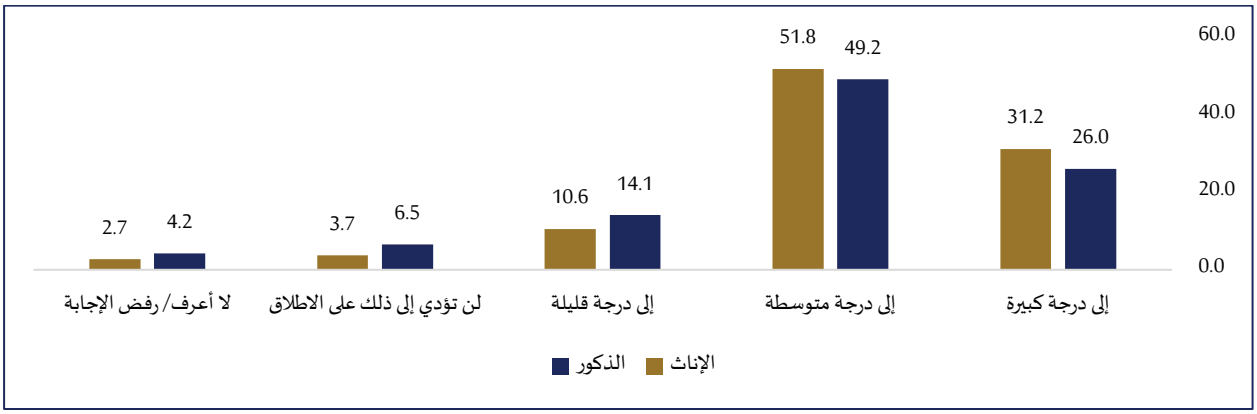

الشكل 67: إلى أي درجة تعتقد أن جهود التحديث السياسي الأخيرة ستؤدي إلى فوز المزيد من النساء بمقاعد في المجالس البلدية والمحافظات؟

وعلى هذا النحو، فإن انتخابات البلديات ومجالس المحافظات لعام 2025 تقدم فرصة كبيرة للنساء لزيادة مشاركتهن على المستوى المحلي، وهو إنجاز يراه العديد من الأردنيين نقطة قوة للقيادات السياسية النسائية. وبالتالي، عند سؤالهم عن مدى نجاح جهود التحديث في زيادة عدد النساء الفائزات بمقاعد على المستوى المحلي، اعتقد 29% من الأردنيين أن هذه الجهود ستنعكس بشكل إيجابي في هذا الصدد، بينما أكد 50.3% من الأردنيين أنهم يتوقعون أن تسفر هذه النتيجة إلى درجة متوسطة.

8.2 أولويات الأردنيين وتوقعاتهم وتطلعاتهم بشأن المرأة في البرلمان

8.2.1 الأولويات قصيرة الأجل

بالنظر إلى المستقبل، وجد الاستطلاع أن الأولوية الأكثر أهمية لدى الأردنيين تبقى اقتصادية، حيث أكد 71.9% من الأردنيين أنهم يرغبون في أن يعطي البرلمان الأولوية في الأشهر القليلة الأولى لتحسين الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل ومعالجة ارتفاع الأسعار، وزيادة الأجور. وتشمل الأولويات الأخرى التنمية الاجتماعية وتحسين تقديم الخدمات العامة، وخاصة التعليم والرعاية الصحية، كما أوضح 10.5%، يليهم 5.6% يرغبون في أن يركز البرلمان على مكافحة انتشار المخدرات.

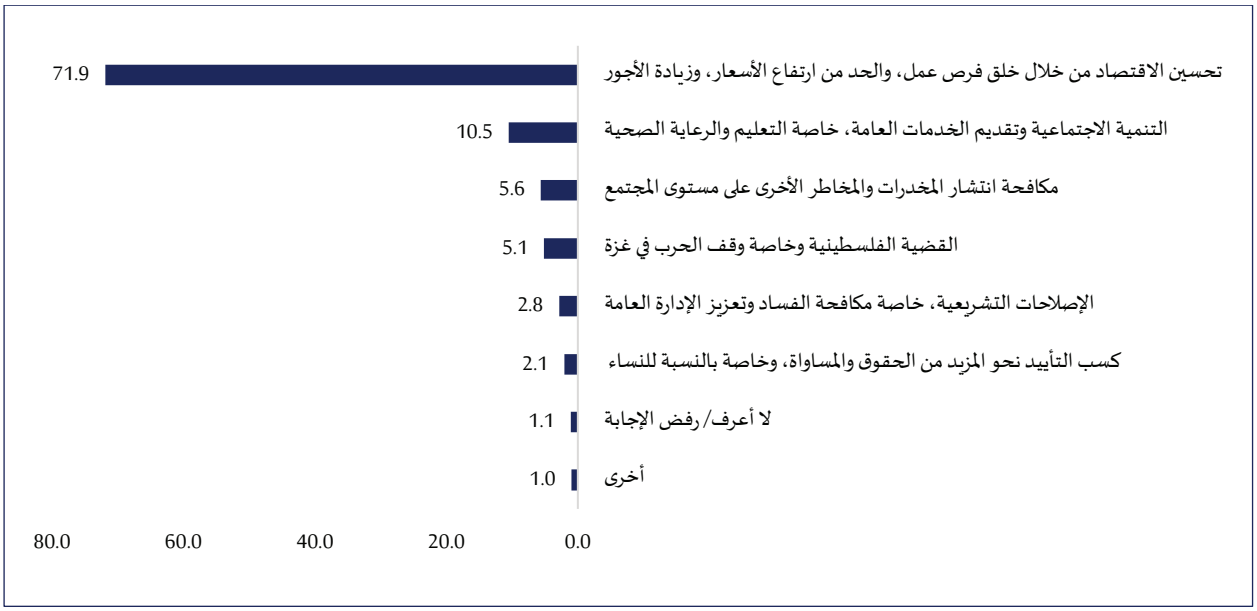

الشكل 68: ما هي القضية الأكثر أهمية التي تريد أن يركز عليها مجلس النواب خلال الأشهر القليلة الأولى من فترته؟

وعند تحليل النتائج حسب جنس المستجيب، تبين أن الأمور الاقتصادية كانت ذات أهمية أكثر، ولو بشكل بسيط، لدى الأردنيين الذكور، بواقع ثلاثة أرباع المستجيبين، مقارنة بـ69٪ من الأردنيات الإناث، اللواتي كانن أكثر اهتماما من الذكور في القضايا المجتمعية والخدمية، كما هو موضح في الشكل أدناه.

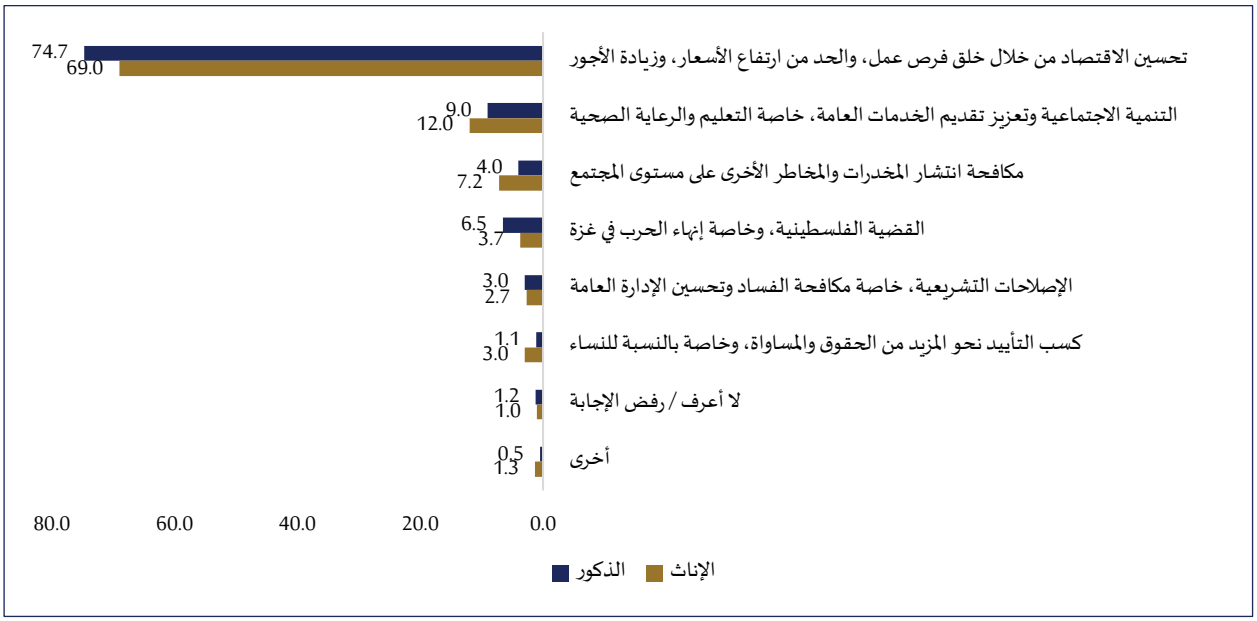

الشكل 69: ما هي القضية الأكثر أهمية التي تريد أن يركز عليها مجلس النواب خلال الأشهر القليلة الأولى من فترته؟

ويعتقد نحو 70.7% من الأردنيين أن أعضاء مجلس النواب من النساء سيدافعن عن هذه القضية في المجلس. وعلاوة على ذلك، يعتقد نحو 54% من الأردنيين أن النائبات سيدافعن بالتأكيد عن المزيد من الحقوق والمساواة للمرأة ومكافحة انتشار المخدرات وغيرها من المخاطر على مستوى المجتمع، وكانت أدنى نقطة مسجلة هي الدعوة إلى الإصلاحات التشريعية، وخاصة لمكافحة الفساد وتحسين الإدارة العامة، حيث يعتقد 28% من الأردنيين أن النائبات سيدافعن بالتأكيد عن هذه الأولوية بالذات.

8.2.2 الأولويات طويلة الأجل

عند الحديث عن أهم الأهداف التي يريد الأردنيون أن يحققها مجلس النواب خلال فترة عمله الممتدة لأربع سنوات، كانت النتائج متشابهة إلى حد كبير بمعنى أن ثلث الأردنيين يرغبون في رؤية تشريعات لتحسين قانون العمل وزيادة الحد الأدنى للأجور وتنظيم التوظيف في القطاع العام، إلى جانب 12.3% الذين أبرزوا الحاجة إلى سياسات تعزز التنمية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال جذب الاستثمارات ومراجعة القوانين الضريبية.

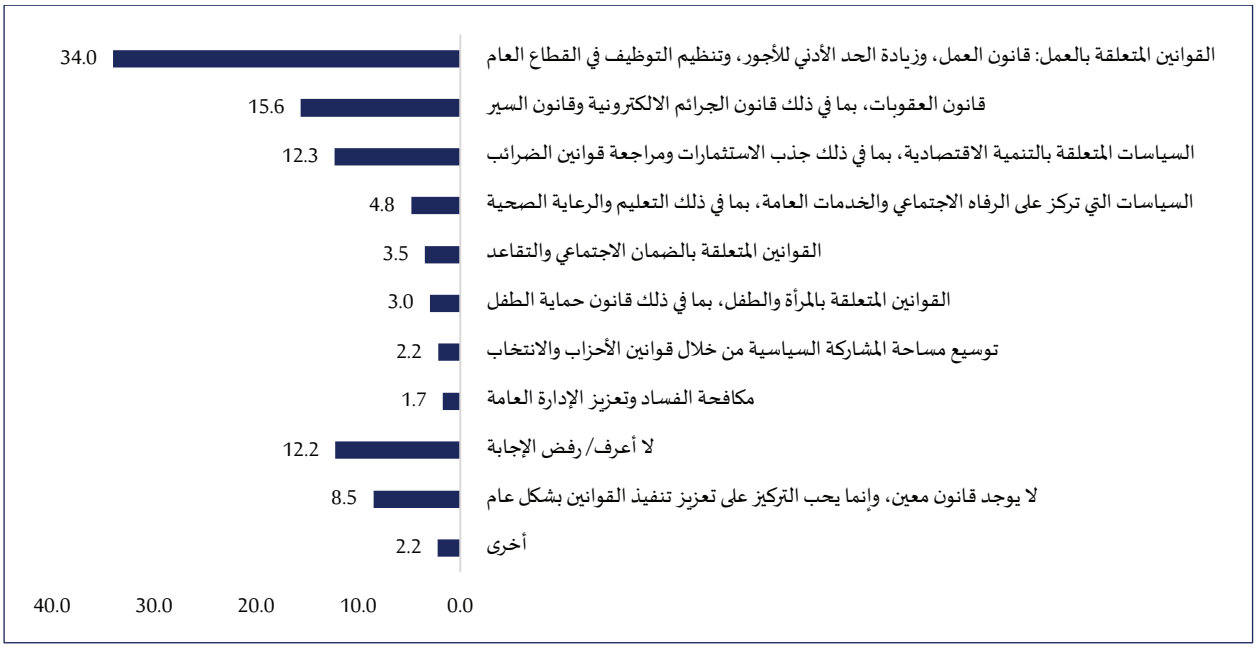

الشكل 70: ما هو التشريع أو القانون الأكثر أهمية الذي ترغب في أن يسنه أو يعدله مجلس النواب خلال فترة ولايته الممتدة لأربع سنوات؟

وعدا عن ذلك، يرغب 15.6% من الأردنيين في أن يوجه مجلس النواب اهتمامه إلى قانون العقوبات، مع التركيز على قوانين الجرائم الإلكترونية والسير، والتي تم إقرار كل منهما في آب 2023. بالإضافة إلى ذلك، حدد 4.8% من الأردنيين سياسات تركز على الرعاية الاجتماعية وتحسين تقديم الخدمات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة. ومن الجدير بالذكر أن 8.5% من الأردنيين أشاروا إلى أنه لا توجد أي تشريعات محددة يرغبون في أن يركز عليها مجلس النواب؛ بل إنهم يرغبون من المجلس ضمان التنفيذ السليم للقانون.

وبشكل عام، يعتقد ما يقرب من 57% من الأردنيين أن أعضاء مجلس النواب من النساء سينجحن في تمرير التشريعات التي ذكروها. وعلى وجه التحديد، يعتقد أكثر من 84% من الأردنيين أنهن سينجحن، إلى درجة كبيرة أو متوسطة، في تمرير القوانين المتعلقة بالمرأة والطفل، بما في ذلك قانون حقوق الطفل. وقال حوالي 81% الشيء نفسه بالنسبة للرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة، مقارنة بـ 78% لقانون العمل والحد الأدنى للأجور ولوائح التوظيف في القطاع العام، و73% لقوانين الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية. وعلى غرار حالة تصورات فعالية النائبات في معالجة الأولويات قصيرة الأجل، لوحظت أصغر نسبة مئوية من الأردنيين الذين ذكروا أن أعضاء مجلس النواب من النساء سينجحن في تمرير تشريع يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز إدارة القطاع العام، وربما يعني ذلك أنهم لا يعتقدون أن النساء قادرات على معالجة مثل هذه الأولوية أو أن التحدي صعب للغاية بحيث لا يمكن تحسين ذلك من قبل فئة واحدة من النواب.

أما عند التحليل حسب جنس المستجيب، فوجدنا تقاربا بين النسب بشكل عام، حتى ضمن سياق القوانين المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، كما أشار 50.5٪ من الأردنيين الذكور، مقارنة بـ49٪ من الأردنيات الإناث، وكانت الفجوة أكبر قليلا فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالحوكمة والتحديث السياسية بواقع 21.5٪ من الأردنيين الذكور مقابل 17.5٪ من الإناث، بينما كانت النساء أكثر اهتماما بالقوانين المتعلقة الخدمات العامة والقضايا المجتمعية بواقع 9.4٪ من الإناث مقارنة بـ6.2٪ من الذكور.

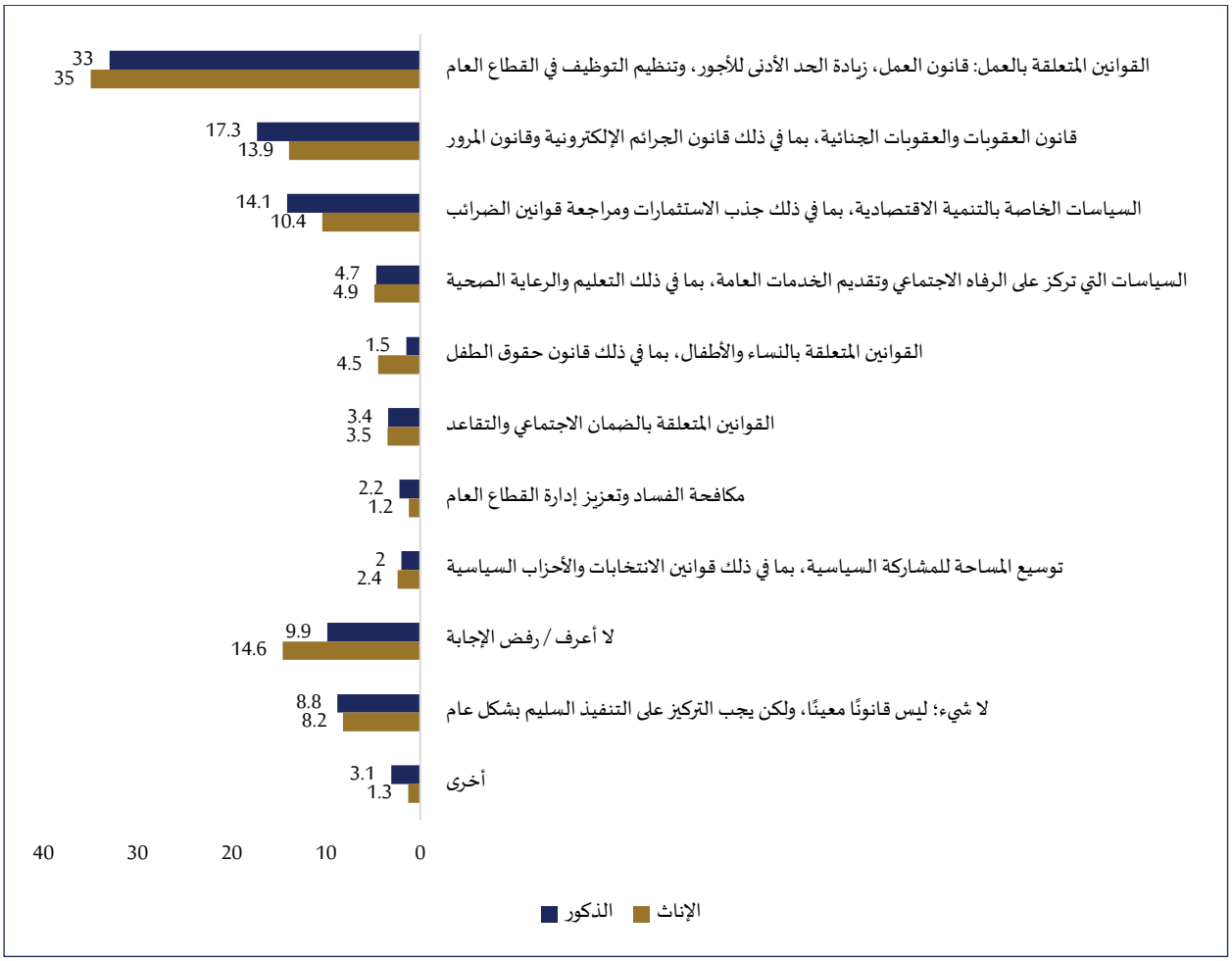

الشكل 71: ما هو التشريع أو القانون الأكثر أهمية الذي ترغب في أن يسنه أو يعدله مجلس النواب خلال فترة ولايته الممتدة لأربع سنوات؟

8.3 توصيات مستندة إلى الأبحاث لزيادة المشاركة السياسية للمرأة

تطرق الاستطلاع إلى التدابير التي يعتقد الأردنيون أنه يمكن تنفيذها لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. وفي تحليل النتائج، تبرز التوصيات التالية:

تعزيز القدرات – إن الجمع بين الدعم الفني والمالي أمر أساسي ليس فقط لتجهيز المرأة بل وأيضاً لتمكينها من الوصول إلى المناصب العامة. ويعتقد أكثر من 32.2% من الأردنيين أنه ينبغي توفير جهود تعزيز القدرات ذات الصلة والمستهدفة للمرأة إلى جانب الدعم المالي. وقد تكرر هذا الرأي لدى ما يقرب من ربع عينة القيادات النسائية. ومن شأن تعزيز القدرات أن يعزز بشكل أساسي من كفاءة النساء ليس فقط في قيادة المناصب السياسية، بل وأيضاً في التفوق فيها، وبالتالي توفير نتائج ملموسة يمكن للأجيال الشابة أن تتعلم منها وتأمل في الحفاظ عليها.

الإصلاحات القانونية و/أو الهيكلية – عندما طُلب من عينة القيادات النسائية تحديد الإصلاحات القانونية و/أو الهيكلية التي من شأنها تشجيع القيادات السياسية النسائية على ممارسة دور في الحياة السياسية أو العامة، لوحظ عدم وجود تفاصيل محددة. وقال 31% إنهم يرغبون في رؤية إصلاحات تشريعية، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات، مشيرين إلى أن زيادة المشاركة والعرض كانت الأهداف الرئيسية، حيث أبرز 20.1% وجهة نظرهم بشأن هذه النقطة الأخيرة من خلال سياق مقاعد الكوتا.

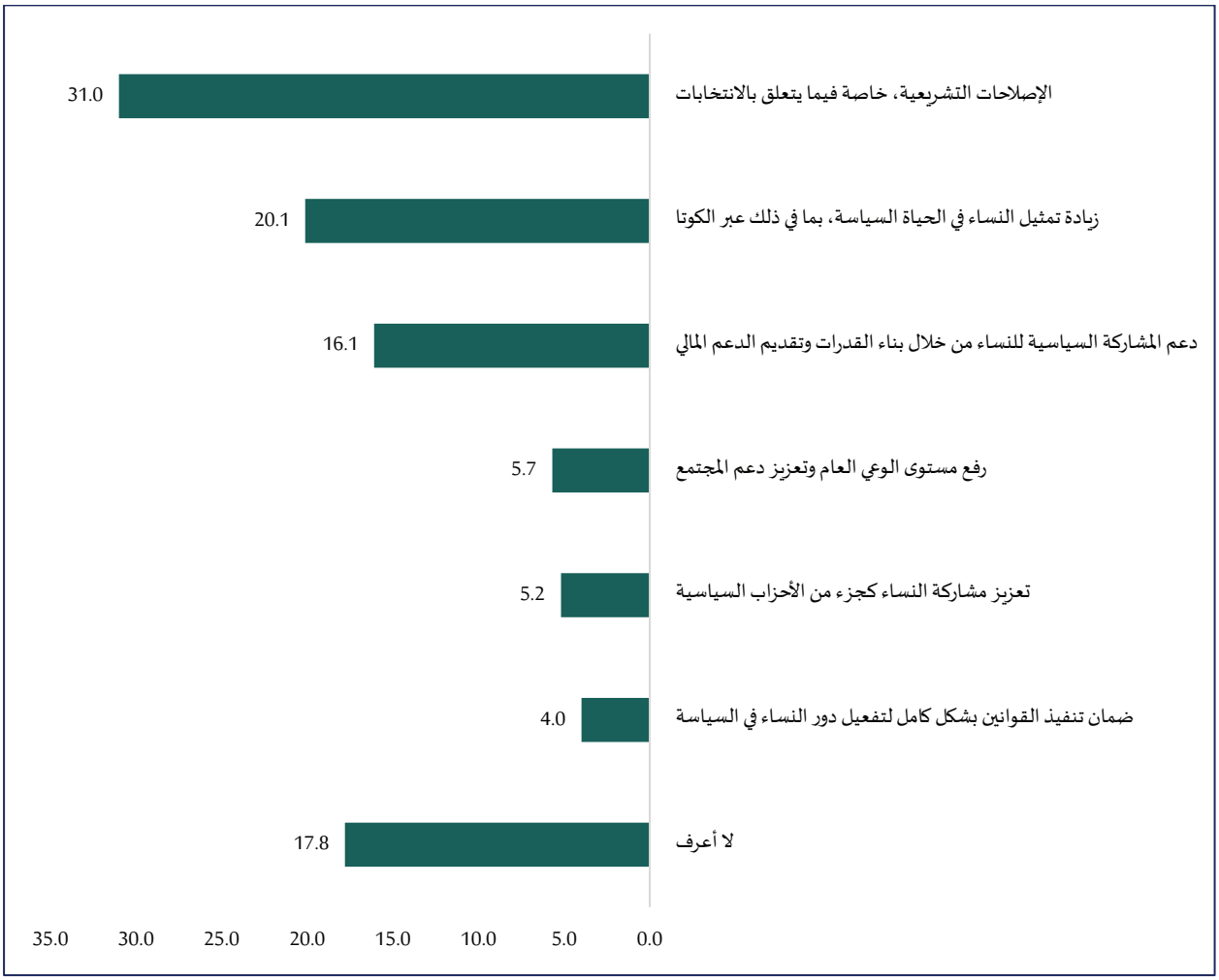

الشكل 72: ما هي الإصلاحات القانونية أو الهيكلية التي تعتقدين أنها قد تشجع المزيد من النساء على السعي إلى دور في الحياة السياسية أو العامة؟

تمكين المرأة بمزيد من فرص التمكين السياسي – من المهم الحفاظ على الزخم على مسار تصاعدي ومواصلة توفير المزيد من الفرص للنساء لقيادة أدوار ومناصب صنع القرار المهمة، كما أشار 12.3% من الأردنيين. وضمان وجود 40% من النساء في الأسماء الخمسة الأولى في القوائم الانتخابية إلى جانب إمكانية النص على أن تكون امرأة واحدة بين أول اسمين هما طريقتان يمكن من خلالهما تعظيم الفرص المتاحة للمرأة.

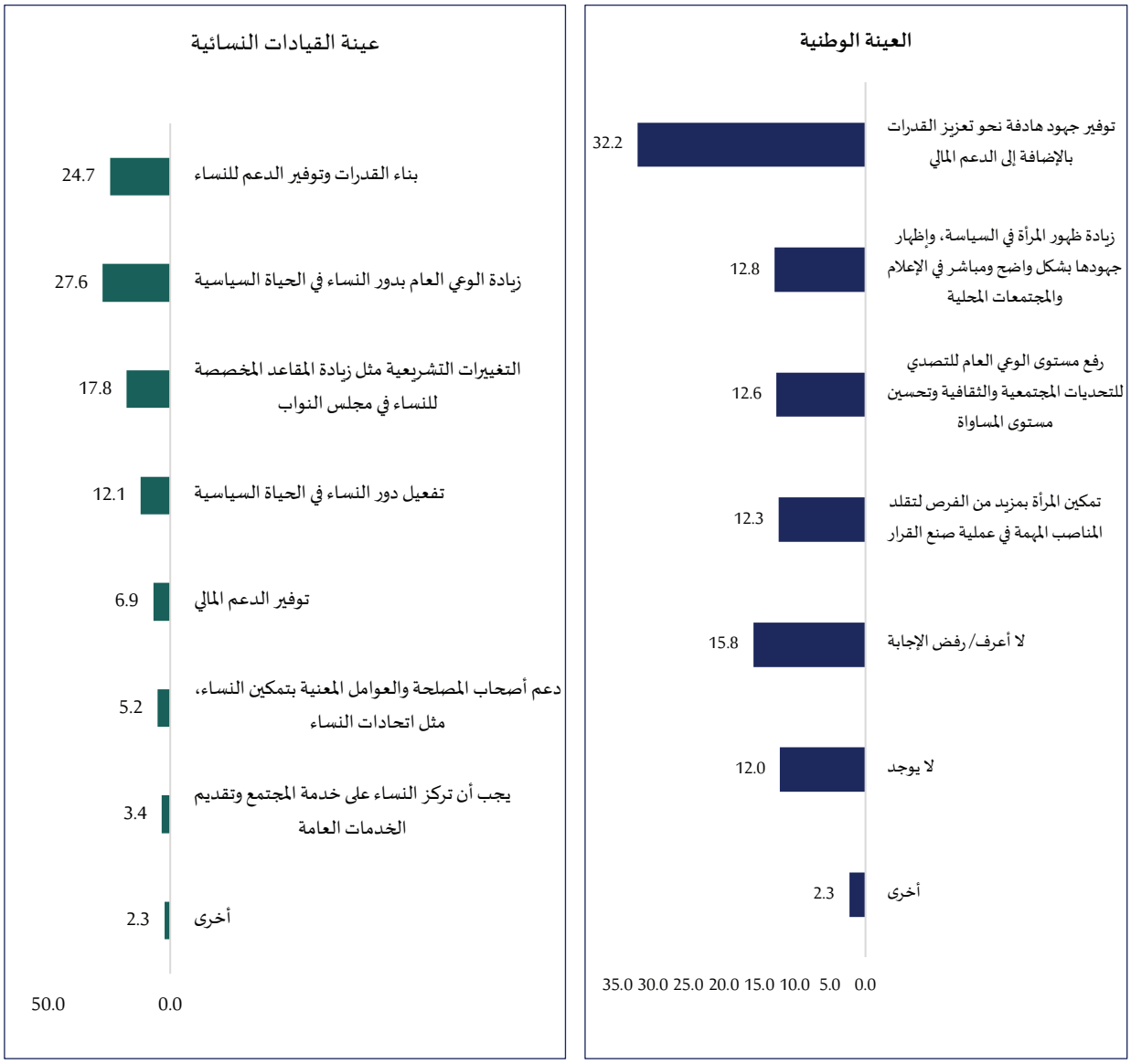

الشكل 73: ما هو أول شيء يخطر على بالك والذي يمكن القيام به لزيادة المشاركة السياسية للمرأة؟

رفع مستوى الوعي العام – هناك حاجة لرفع مستوى الوعي العام، مع التركيز على أهمية تعزيز مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، كما أوصى بذلك 12.6% من الأردنيين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا ليس فقط إلى معالجة بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة، بل أيضاً إلى توفير المساحة للظهور إعلاميا للقيادات السياسية النسائية، كما أيد ذلك 12.8% آخرون من الأردنيين. كما أكد ما يقرب من 28% من القيادات النسائية على الحاجة إلى التوعية العامة. إن رفع مستوى الوعي بجهود المرأة في وسائل الإعلام أمر مهم للتعويض عن النسبة الكبيرة من الأردنيين الذين كرروا عدة مرات أنهم لا يعرفون أي قيادات نسائية، سواء كانت ناشئة أو راسخة بالفعل.

دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام – طُلب من القيادات السياسية النسائية تحديد ما يعتقدن أنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني القيام به لتفعيل دور المرأة في الحياة العامة والسياسية. وتظهر النتائج أن 44.8% من القيادات النسائية التي شملها الاستطلاع أشارت إلى التركيز على جهود بناء القدرات، يليها 34% أكدوا أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تتعمق في جهود التوعية وكسب التأييد، حيث يعتقد 18% أن على المنظمات أن تتولى دوراً رائداً في ذلك. ولوحظت نتائج مماثلة إلى حد ما بين وسائل الإعلام، مع أدوارها في رفع الوعي وتثقيف عامة الأردنيين في المقدمة، حيث أوصى ما يقرب من 60٪ من القيادات النسائية بأن تسلط وسائل الإعلام الضوء على دور المرأة في السياسة وتعزيز الإدماج السياسي للمرأة.

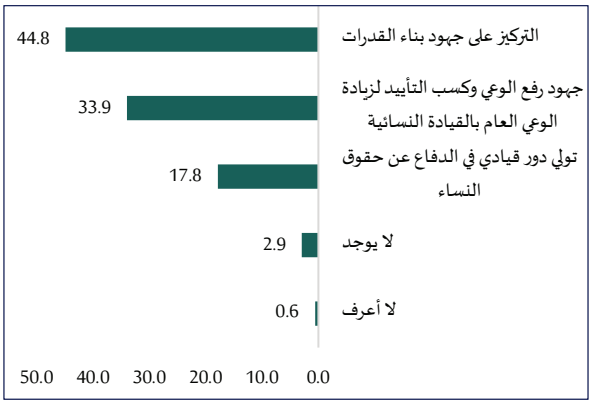

الشكل 74: ماذا يجب على مؤسسات المجتمع المدني فعله لتنشيط دور المرأة في الحياة السياسية والعامة؟

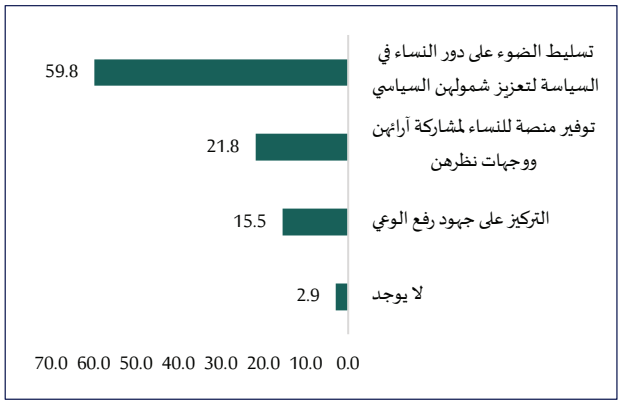

الشكل 75: ماذا يجب على وسائل الإعلام فعله لتنشيط دور المرأة في الحياة السياسية والعامة؟

دور الجامعات – أوصت القيادات السياسية النسائية بأن تركز الجامعات على رفع الوعي والمعرفة السياسية لدى الطلاب (34.5%)، والدعوة إلى المشاركة السياسية للمرأة في الفصول الدراسية وفي الحرم الجامعي (21.8%)، واستضافة الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تركز على المرأة في السياسة (19.5%)، وإضافة دورات اختيارية و/أو دورات أساسية تركز على المشاركة السياسية للمرأة.

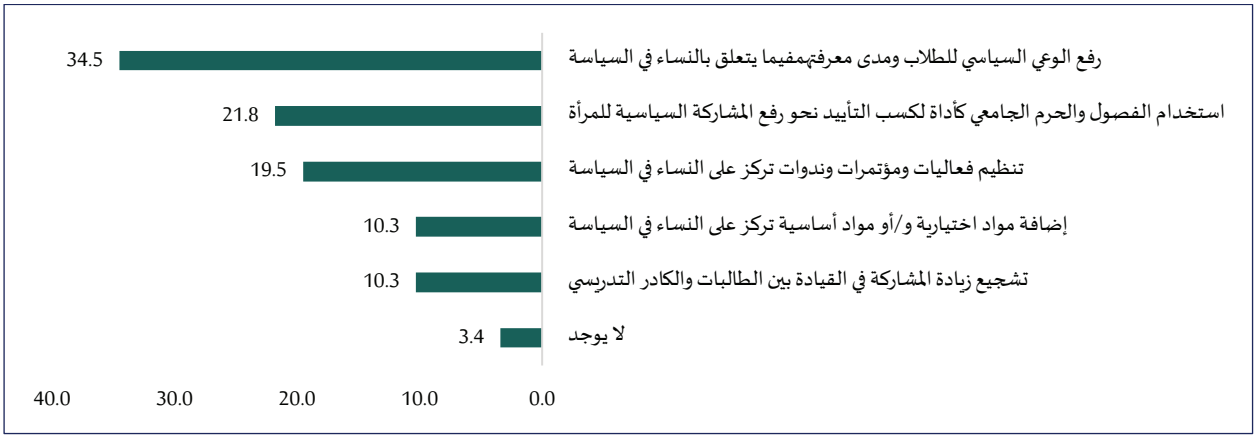

الشكل 76: ماذا يجب على الجامعات فعله لتنشيط دور المرأة في الحياة السياسية والعامة؟

دور الأحزاب السياسية – أولت أكثر من 49% من القيادات السياسية النسائية الأولوية لأن تعزز الأحزاب السياسية تمثيل المرأة وتمكينها بشكل هادف في الأدوار القيادية داخل صفوفها. وأكد حوالي 20% على ضرورة أن تقدم الأحزاب للمرأة جميع أنواع الدعم، سواء كان فنياً أو معنوياً أو مالياً، بينما أكد 19.5% أخرين أن الأحزاب بحاجة إلى التركيز على رفع مستوى الوعي العام بالقيادة السياسية للمرأة، كما يعتقد 7.5% أن الأحزاب يجب أن تساهم في تنفيذ جهود التحديث السياسي بطريقة هادفة ومؤثرة.

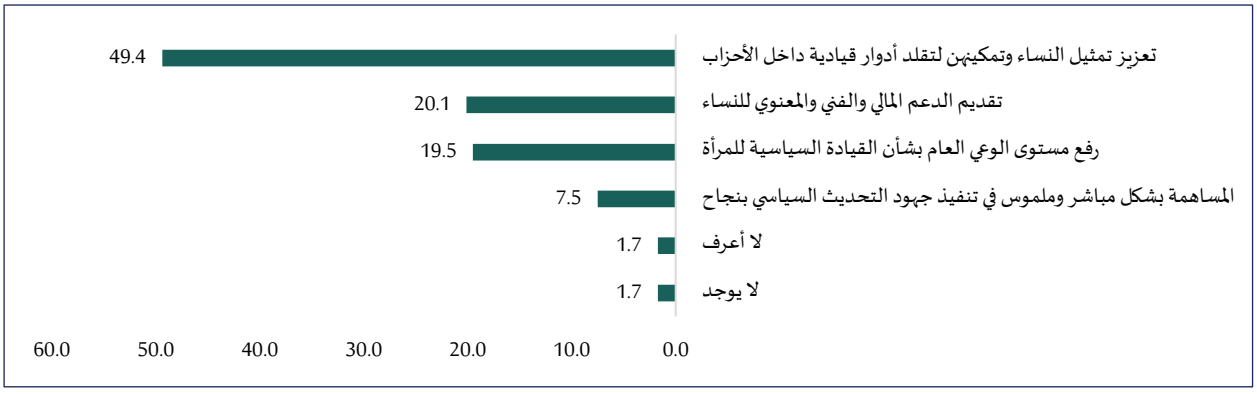

الشكل 77: ماذا يجب على الأحزاب السياسية فعله لتنشيط دور المرأة في الحياة السياسية والعامة؟

دور القيادات النسائية المستقبلية – اختُتم الاستطلاع بسؤال موجه إلى القيادات السياسية النسائية لمشاركة أفضل نصائحهن للشابات اللاتي يفكرن في السعي إلى مهنة في السياسة. ويمكن تصنيف التوصيات المقدمة إلى ثلاث مجالات، على النحو التالي:

- **الكفاءات الشخصية:** أكدت 43.7% من القيادات النسائية أن الشابات اللواتي يفكرن في العمل في السياسة يركزن على تعزيز كفاءاتهن الشخصية، مع التركيز على ثقتهن بأنفسهن ومثابرتهن بالإضافة إلى قدراتهن القيادية وصنع القرار.
- **التواصل المجتمعي:** أوصت 11.5% من القيادات النسائية بأن تبني النساء الشابات وتحافظ على الدعم المجتمعي والعمل في المقام الأول على تلبية احتياجات الناس من أجل بناء وجذب الدعم والظهور العام.
- **البوصلة السياسية:** أكدت 22.4% من القيادات النسائية على ضرورة قيام القيادات النسائية الشابة الناشئة بزيادة وعيها السياسي ومعرفتها، بينما أضافت 20.1% أنهن يجب أن يطورن بوصلتهن السياسية والتواصل مع الأحزاب السياسية التي تتوافق بشكل أفضل مع آرائهن ومعتقداتهن الشخصية.

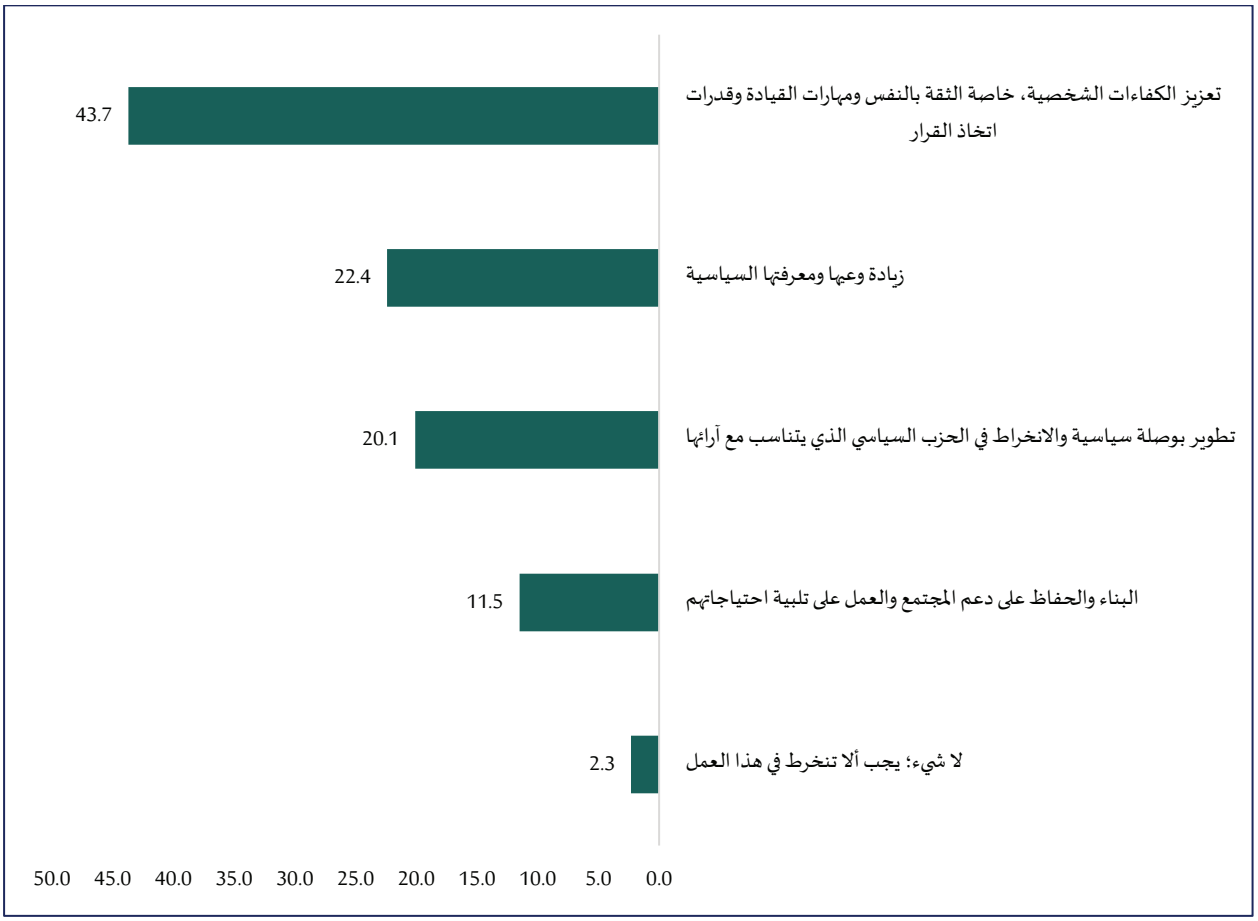

الشكل 78: إذا كان هناك شابة تفكر في الانخراط في الحياة السياسية أو العامة، ما هي النصيحة التي تقدمها لها؟

9. التفاصيل الديمغرافية للعينات

9.1 العينة الوطنية

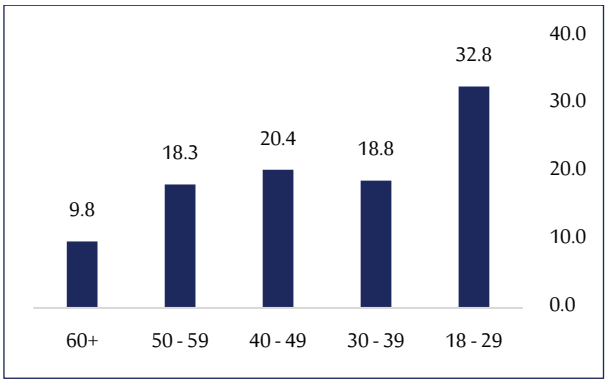

الشكل 79: الفئات العمرية

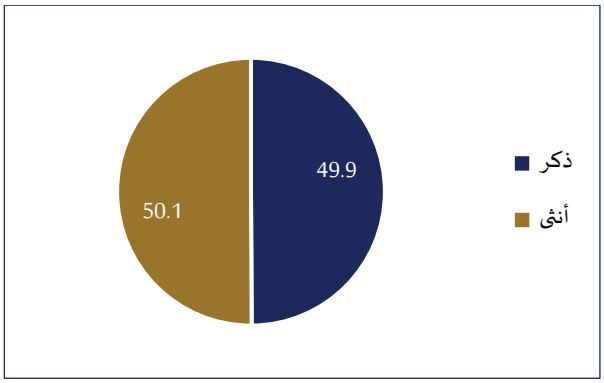

الشكل 80: جنس المستجيب

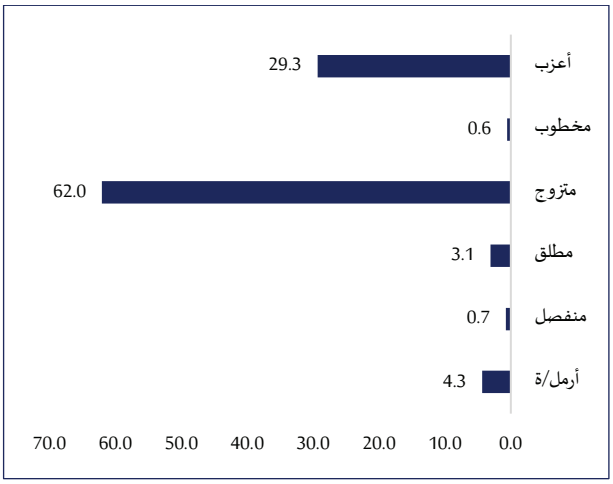

الشكل 81: الحالة الاجتماعية

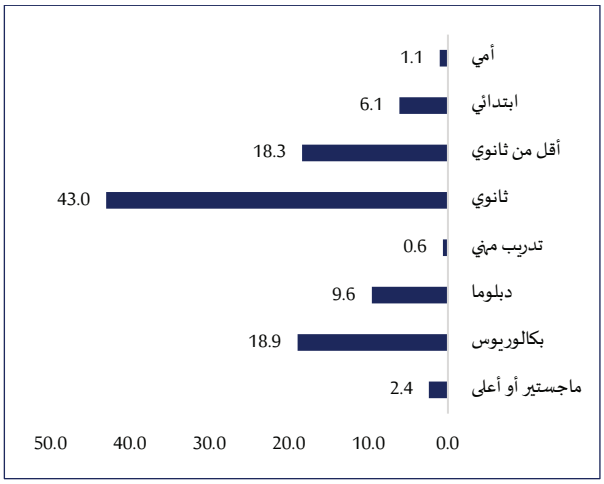

الشكل 82: المستوى التعليمي

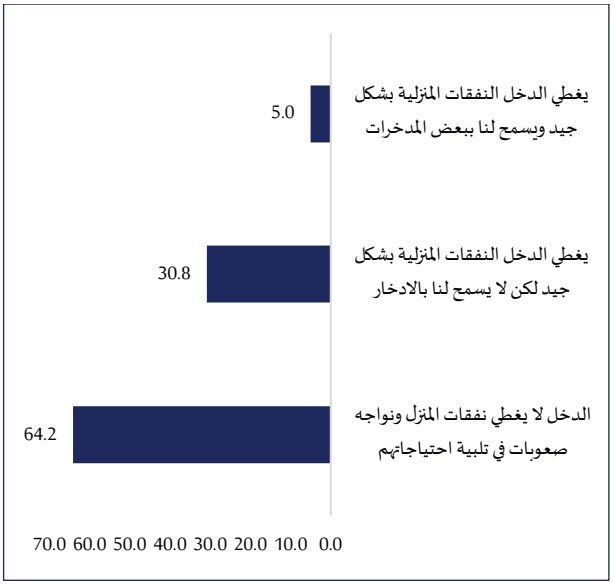

الشكل 83: أي من العبارات التالية يصف دخل أسرتك على أفضل نحو؟

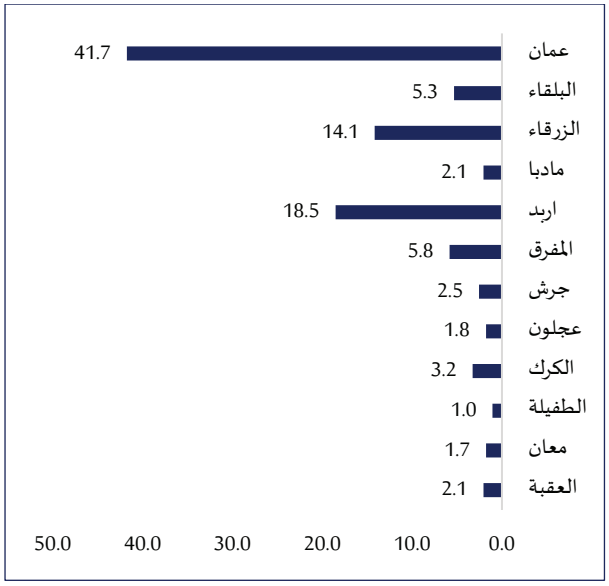

الشكل 84: المحافظات

9.2 عينة القيادات السياسية النسائية

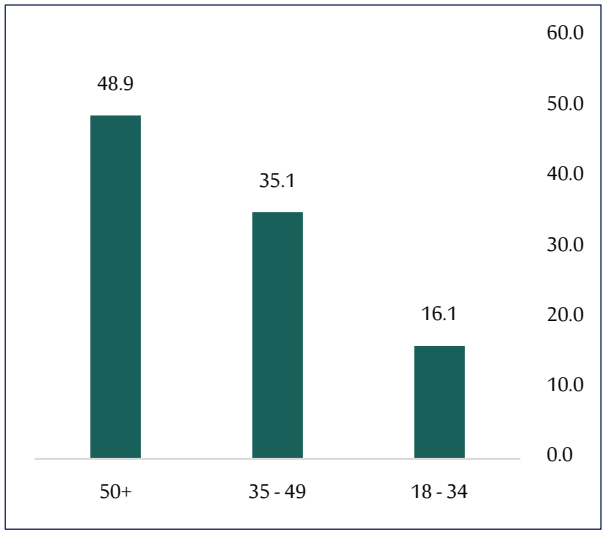

الشكل 85: الفئات العمرية

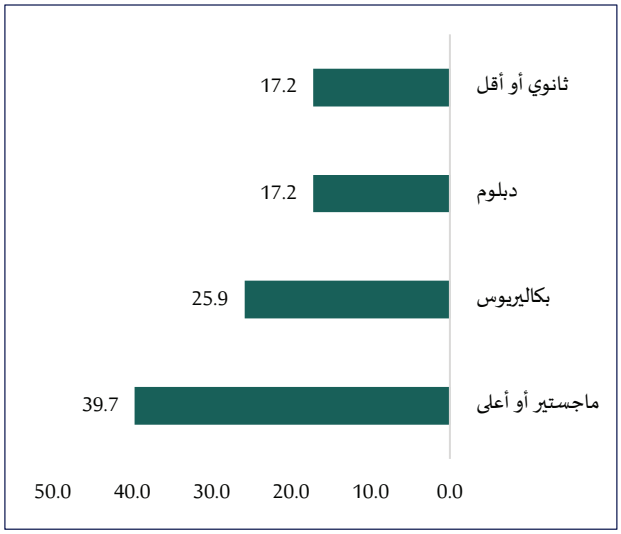

الشكل 86: المستوى التعليمي

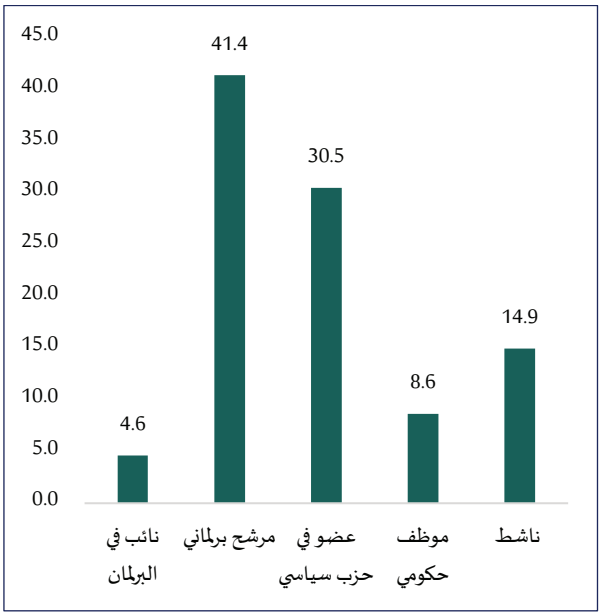

الشكل 87: أي مما يلي يصف بأفضل شكر دورك في المشهد السياسي؟

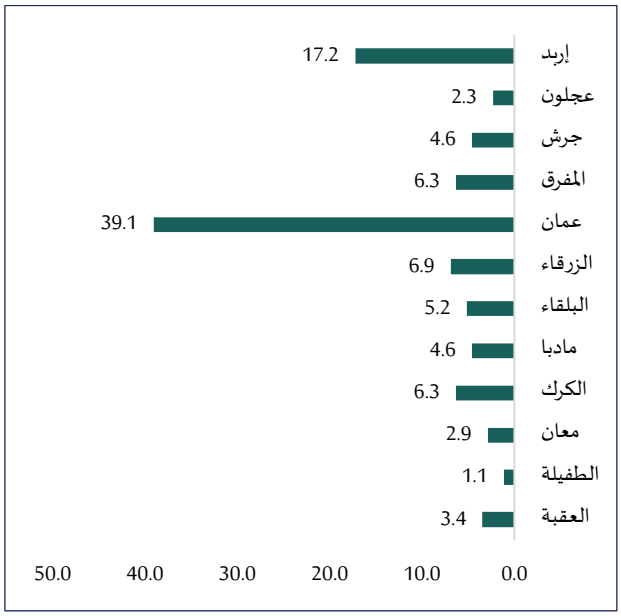

الشكل 88: المحافظات